
السيد الصادق المهدي
السودان
وحقوق الإنسان
Bibliotheca Alexandrina
0106798



الســـودان

وحقـوق الانسـان . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض

صدق الله العظيم



القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية (من شارع نوبار) السيدة زينب - لاظوغلي

ت : ٣٥٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠

ص.ب: ١٣١٥ العتبة ١١٥١١

الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)

الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩

ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

رقم الإيداع ٧٧٥٤/ ١٩٩٩

ISBN : 977-279-245-1

التنفيذ الطباعي : دار الأمين للطباعة

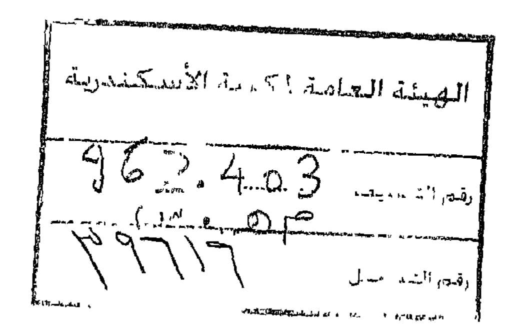
الســـــودان

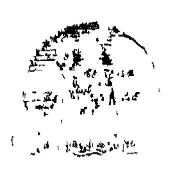
وحقوق الإنســان ..

بقـــلم

الصادق المهـدي

ترجمه من الإنجليزية : عبد الرحمن الغالى







فهرست

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة :	٧
١ - القسم الأول : دروس التاريخ الحديث	١٣
الباب الأول : التركة البريطانية	١٣
السياسة تجاه الجنوب	١٤
التعامل مع الدور المصري في السودان	١٥
الباب الثاني : تركة الأنظمة الديمقراطية	١٧
الإيجابيات	١٨
المآخذ	١٩
الباب الثالث : تركة الأنظمة الأوتقراطية	٢٨
الأوتقراطية الأولى	٢٨
الأوتقراطية الثانية	٣١
الأوتقراطية الثالثة	٣٩
البرنامج الإسلاموي	٣٩
ثقافة العنف	٤٢
الارتباط بالإرهاب العالمي	٤٢
الدولة الشمولية	٤٣
الأداء الاقتصادي	٤٣
الخداع	٤٤
سياسة الجنوب	٤٥
٢ - القسم الثاني : السودان اليوم	٤٧
الباب الأول : نظرة التجمع الوطني الديمقراطي	٤٧
الباب الثاني : سياسات النظام	٤٩

اتفاقية السلام من الداخل ٥٠
الدستور الجديد ٥١
الباب الثالث : سيناريوهات إسقاط النظام واحتمالات التحـــول السياسي ٥٤
سيناريوهات اسقاط النظام ٥٤
التحول السياسي ٥٤
مبادرة الإيقاد ٥٦
منبر شركاء الإيقاد ٥٦
مذكرة التجمع ٥٦
٣ - القسم الثالث : ضرورات الميلاد الثاني ٥٩
الفصل الأول : حقوق الإنسان في فترة الانتقال ٥٩
انتهاكات حقوق الإنسان ٦١
السياسة تجاه انتهاكات حقوق الانسان ٦٦
الفصل الثاني : الانتقال والعدالة ٧١
الهوية والشخصية الثقافية ٧٢
الدين والسياسة ٧٤
الديمقراطية المستدامة ٧٧
التنمية الاقتصادية المستدامة ٨١
القوات المسلحة ٩٣
اللامركزية ٩٦
العلاقات الدولية ٩٧
تقرير المصير ٩٩
الحقوق السوية ١٠٤
تلخيص ١٠٩

★ ★ ★

بسم الله الرحمن الرحيم

الســـودان
وحقوق الإنســان ....

مقــدمة:

بدأت أفريقيا بعد الاستقلال بداية خاطئة، وفي واقع الأمر فإن بعض الـــدول الأفريقية قد انهارت فعلا ، والسودان اليوم يتهدده هذا المصير المشئوم.. فالحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٦٣م ، وكانت نزاعا محليا محدودا فـــي عقدهـــا الأول حتى عام ١٩٧٢، وأضحت سلاما باردا في عقدها الثـــاني حتـــى عـــام ١٩٨٢، تحولت إلى نزاع أخذ بعدا إقليميا في عقدها الثـــالث. ولكـــن، ومنـــذ منتصـــف التسعينيات وحتى اليوم، استفحلت الأمور وتردت إلى درك الحرب الأهلية الشاملة التي تلقي بظلالها على كل القارة.. أدرك الموت في هذه الحرب أكثر من مليـــون نفس ، وأعاقت مئات الآلاف من السودانيين شيبا وشبابا ونساء وأطفالا ، وشردت ٣ ملايين نزحوا إلى مناطق أخرى داخل السودان، ولجأ أكثر من مليون شـــخص إلى الخارج ، ودمرت البني الأساسية المادية والاجتماعية لكثير من أجزاء الوطن المنكوب.

كان الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال مجديا حيث كان الإنتاج كافيا لمقابلـــة الاستهلاك الوطني ولمقابلة نفقات الاستيراد. وكان الميزان المالي الداخلي يحقـــق فائضا يكفي لتمويل برنامج معقول للتنمية، وكان الميزان الخارجي يميـــل بكفتـــه لصالح السودان مما مكنه من توفير رصيد معتبر. كان دخل الفرد يســـاوي ٥٥٠ دولار (بدولار تلك الحقبـــة) وهـــو مـــا يســـاوي ٣٧٠٠ دولار بقيمـــة دولار ١٩٩٨م[١] . وكان الجنيه السوداني يساوي ٣,٣ دولار ثم انمحق إلى قيمته الحالية المساوية لـــ ٠,٠٤ من السنت![٢] . وتسجل اليوم كل المؤشرات الاقتصادية بشأن

(١) دولار ١٩٩٨م بساوي ١٤,٨ من دولار ١٩٥٠ .

(٢) الدولار يساوي البوم ٢٥٠٠ جنيه سوداني .

الاقتصاد السوداني أرقاما سالبة تطير لب الحكيم، وظل العجز سمة ملازمة للموازنة الداخلية بسبب التدني المريع في الدخل القومي والناتج عن الانهيار المتواصل في الإنتاج ، والصرف الإضافي الضخم لتمويل تكاليف الحرب المتسعة النطاق ، ولتمويل أجهزة الأمن المتعددة والآخذة في التوالد والازدياد على طول عقد "الإنقاذ". ولتغطية هذا العجز الهائل استمرت الحكومة في الاستدانة وفي طبع المزيد من العملة، لذلك قفزت الكتلة النقدية من ١٧ بليون جنيه في عام ١٩٨٩م إلى ١٦٠٠ بليون في ١٩٩٨م، واتسع عجز الميزان الخارجي فصار في المتوسط ٢ بليون دولار سنويا طوال عقد "الإنقاذ" بعد أن كان ٧٠٠ مليون دولار. وصار يتم تمويل هذا العجز بشراء الدولارات من السوق الأسود ، وبتغريب ثروة المجتمع السوداني من الذهب[1] .

واحدة من تركات النظام الاستبدادي الثاني في السودان (٦٩-١٩٨٥م) هي محقه لفائض الميزانية ، مما جعل التنمية معتمدة على العون الخارجي والذي جاء من الغرب والشرق والخليج. ولأسباب عديدة جفت مصادر هذا العون الخارجي في حقبة "الإنقاذ"، ولكن النظام استفاد من ١،٥ بليون دولار جلبها النظام الديمقراطي السابق . وفي حقيقة الأمر، فإن العون الإنساني، من مختلف المصادر الأجنبية، قد زاد في هذا العهد الاستبدادي بالرغم من جحوده. نتيجة لكل ذلك توقفت التنمية في السودان، واستمر التضخم في الانطلاق بسرعة رهيبة، وطارت الأسعار إلى أن بلغت زيادتها في المتوسط خلال عقد "الإنقاذ" ٤٠٠٠٪ .. بينما ارتفع دخل المواطنين في المقابل بمعدل ٥٠٠٪.

تركة أخرى من تركات الاستبداد الثاني (٦٩-١٩٨٥م) هي الدين الخارجي الذي بلغ ٨ بلايين من الدولارات ونما مع عدم السداد والفوائد المركبة المتراكمة ليصبح اليوم ٢٠ بليون دولار. نتيجة لهذه التطورات صارت الحياة جحيما لا يطاق، إذ تقلصت أجور المستخدمين (الموظفين) لتغطي ٣٪ من

(١) تقدر المكتنزات الأسرية المعنية هنا بحوالي مائتي طن .

مصروفاتهم الضرورية ، وقفزت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٩٥٪ [١] . دفعت هذه الظروف المأساوية أعدادا هائلة من السودانيين لهجر الوطن بوسائل قانونية وغير قانونية باحثة عن ملجأ اقتصادي، كما دفعت أسباب عديدة أخرى أخوة لهم إلى اللجوء بأعداد غير مسبوقة.

أقام نظام "الإنقاذ" دولة بوليسية قمعية اعتبرت كل مواطن لا يساندها عدوا للدين والوطن. وفي ظل تبني نظام الخرطوم لهذه السياسات القمعية كان لزاما عليه إعطاء أولوية قصوى للصرف العسكري: على القوات المسلحة الرسمية، وعلى ستة تنظيمات عسكرية موازية للقوات المسلحة قام بإنشائها، ولم يكتف النظام بذلك فقد شجع تكوين المليشيات القبلية والتي بلغت في مجملها خمس عشرة مليشيا. وكان طبيعيا أن يتجاوز النظام القمعي مؤسسة البوليس الرسمية ، فطفق ينشئ الأجهزة الأمنية خارجها حتى بلغت في حصيلتها خمسة أجهزة سخرها في حرب مواطنيه المدنيين العزل . وفي مواجهة هذا القمع المنظم تحول الضحايا المدنيون للمقاومة المسلحة، فأنشأت كل الأحزاب السياسية والتكوينات الإقليمية السياسية جيوشها الخاصة، وزاد الجيش الشعبي لتحرير السودان عددا وعزيمة لمقاومة عدوانية النظام العسكري المتزايدة .

وكذلك كانت أيديولوجية النظام الأحادية الضيقة حافزا للقوى المعارضة لحمل السلاح ، إذ سمى مجهوده الحربي جهادا ، وبشر مقاتليه بإحدى الحسنيين : النصر على الأعداء الكفار أو الشهادة!. فاتسع الخرق على الراتق، وانفتحت أربع جبهات مقاومة مسلحة في السودان: في الجنوب والغرب والشمال الشرقي والجنوب الشرقي . أما في الداخل فقد فشلت آلة النظام القمعية في تدجين المواطنين العزل الذين واجهوا النظام بشجاعة كافأهم عليها النظام بقسوة زادت

---

(١) نشر هذه الأرقام : مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٨م. وهو مؤسسة تابعة للحكومة .

سجله الأسود سوادا في مجال انتهاكات حقوق الإنسان ، فاستحق ٨ ادانــات مــن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة .

ومن جهته فقد أوهم نظام الخرطوم نفسه بأنه الطليعـــة الحاميــة للحقــوق الإسلامية ، لذلك ارتبطت سياساته الإقليمية والدولية بروابط قوية مع قوى الإسلام الهجومي **Militant Islam** .

فإقليميا : ساند النظام تنظيم الجهاد في إرتريا، وجبهـــة تحريــر الارومــو والمجموعات المعارضة الأخرى في أثيوبيا، بل وحتى جيش الرب للتحرير فـــي يوغندا (وهو جيش مسيحي، بدعوى التشابه بينهما في منطلق الحماسة الدينيـــة!)، كذلك ساند عدة مجموعات اسلاموية عسكرية في شرق وغرب أفريقيــا والقــرن الأفريقي.

أما دوليا : فإن سياسات النظام وضعته في خانـــة الأنظمــة ذات الأجنــدة الإسلاموية المتطرفة وعلى وجه التحديد النظام الإيراني وسياســاته الإســلاموية العسكرية في فترة ما قبل الرئيس خاتمي، والنظام البعثــي العراقــي وادعاءاتــه الإسلامية حينما قرر الانتساب للشعار الإسلامي – مخاتلة.. والعديد من المنظمات العنيفة، والتي قررت تبني السياسات الإرهابية وسيلة لتحقيق أهدافها. ولقد ذهــب النظام في سياساته التوسعية إلى مدى أبعد إذ كون ما ســمي بــالمؤتمر الشــعبي العربي والإسلامي.. ذلك المنتدى الذي يشكل قاعدة للتدخل العالمي فـــي شــئون الغير.. هذا السلوك جعل من السودان حقلا للعنف ومفرخة لثقافة العنـــف علـــى الصعيدين الإقليمي والدولي، ودفع المجتمع السوداني الثمن.

تضم أفريقيا في أحشائها ٥ مليون لاجئ أفريقي اليوم، هذا عـــدا اللاجئيــن الأفارقة خارج أفريقيا والذين تنامت أعدادهم في العقد الأخـــير. اللاجــئ وفقــا لتعريف منظمة الوحدة الأفريقية هو : الشخص الذي خرج من وطنه بخوف مبرر من الاضطهاد بسبب الدين أو العرق أو النوع أو الانتماء السياسى . هناك أسباب أخرى للجوء هي الاعتداء الخارجي والإفقار الاقتصادي .

أما عدد النازحين في إفريقيا اليوم فيقدر بـــ ١٥ مليــــون تزيـــد أو تنقــص قليلا[١]. ويقدر عدد اللاجئين السودانيين في أفريقيا والأجزاء الأخرى في العـــــالم بثلاثة ملايين، بينما يقدر عدد النازحين السودانيين بخمسة ملاييـــن. هـــذا العـــدد الضخم من اللاجئين والنازحين في السودان مع ريبة المجتمع الدولي فـــي حســـن أدائه تجاههم شكلت السبب الوحيد في اختيار السودان مكانــــا لانعقــــاد المؤتمـــر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٨م برغم قرارات الحظر الصادرة من مجلس الأمن. بكل المقاييس، أصبح السودان اليوم مسرحا لأسوأ كارثة إنسانية في العالم.

كيف حـــدث هـــذا ؟

وما هو المخـــرج ؟

هذا ما سحاول هذا الكتاب الإجابة عليه .

أشار المؤرخ الشهير آرنولد توينبي في كتابه العلمــــي النـــاضح بالمعرفـــة (دراسة التاريخ) إلى دور التحديات التي تواجه المجتمعات فـــــي قيـــام وســـقوط الحضارات، وقرر أن التحدي إذا كان بقوة مناسبة فإنه يحدث اســـــتجابة خلاقـــة وبناءة في المجتمع . وإذا كان ضعيفا فلن يكون محفزا لإحداث تلك الاستجابة، أما إذا كان أقوى مما ينبغي فإن آثاره ستكون وبالا يحيق بالمجتمع.

إذا كان للخبرة السياسية السودانية أن تفاخر بأنها لا تدانيها خبرة من حيـــث النوع أو القوة، فإنها اليوم تواجه بتحد كبير إما أن ترتفع إلى مستوى التعامل معه بنجاح فتصنع تاريخا خلاقا، أو تسقط في مواجهة التحدي فتهوي بها الريح فـــي مكان سحيق .

---

(١) رقمي أعداد اللاجئين والنازحبن في إفريقيا مأخوذة عن تقرير الســكرتير العـــام لمنظمـــة الوحدة الأفريقية المقدم للمؤتمر الوزاري للمنظمة المنعقد في الخرطوم، ١٣-١٥ ديســـمبر ١٩٩٨م.

هذه الورقة هي مساهمتي في مؤتمر "**حقوق الإنسان في فترة الانتقال**" القادمة في السودان .

هذه الورقة هى :

١ - ستجري مسحا لتاريخ السودان الحديث من وجهة نظر حقوق الإنسان.

٢ - تشير إلى التركات التي خلفتها سبعة أنظمة تعاقبت على حكم السودان في تاريخه الحديث.

٣ - تقترح السياسات والمؤسسات المطلوبة للتعامل مع هذه التركات لتحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان .

٤ - تقدم مفهوما لحقوق الإنسان المستدامة، وتقترح كيفية استيعاب هذه الحقوق لمولد السودان الجديد .

★ ★ ★

القسم الأول
دروس التاريخ الحديث

يجيب هذا القسم على السؤال السابق : كيف حدث هـذا ؟ فيغطـي التركـة البريطانية ، وتركة الأنظمة الديمقراطية ، وتركة الأنظمة الأوتقراطية .

الباب الأول
التركة البريطانية

غزا البريطانيون السودان عام ١٨٩٨م باسم خديوي مصر وأقـاموا حكمـا ثنائيا - اسما - بريطانيا في حقيقته ، ولقد صنع البريطانيون السـودان الحديـث وزودوه بنظم حديثة في مجالات القانون والاقتصاد والتعليـم والخدمـة المدنيـة والبوليس والجيش أما الإدارة السياسية التي اضطلعت بأداء هذه الإنجازات فقـد كانت مجموعة صغيرة مجتهدة رفيعة المستوى ٠ وحينما حتمت الظروف الوطنية والعالمية استقلال السودان أجرى البريطانيون انتقالا ديمقراطيا مرتبا تـم خلالـه تسليم السلطة إلي سلطة وطنية منتخبة٠

أما في جانب المآخذ فلقد كانت قاعدة التنمية التي أحدثها البريطانيون ضيقة للغاية إذ أهملت من أجزاء الوطن ما أبتعد عن المشاركة المباشرة في إنتاج وري وترحيل القطن، وقد تعرض الجنوب للكثير من ذلك الإهمال في جـانب التنميـة وأكثر من ذلك فقد اتسمت السياسة البريطانية تجاه الجنوب بمحتـوى عنصـري سالب[1] وهذا ما يجعلها أكثر النقاط سوادا في تاريخ بريطانيا الإمبريالي٠ بعـض

(١) محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار الثقافـة الجديـدة، ص ١١٥. حيث أورد ما قاله سلاطين عن العرق الزنجي "الذي نسعى عبثا للارتقاء به إلى مسـتوانا. ولا تستحق هذه الخنازير التي كتب الله عليها الشقاء أن تعامل كما لو كـانت ذوات حـرة مستقلة". وفي ص ١٦٩ أورد نصا كتبه مدير كردفان "الرجل الأسود يكـون فـي أحسـن حالاته إما جنديا أو رقيقا ". للتوسع في هذا الموضوع أنظر: Dally: Empire on the Nile and Imperial Sudan.

المثقفين الجنوبيين يقولون – وبتعبير د. فرانسيس دينق : خطأ البريطانيين القاتل هو أنهم حينما انسحبوا من السودان لم يقيموا حاجزا دســـتوريا ليفصـــل شـــمال وجنوب السودان من بعضهما[1] .

السياسة تجاه الجنوب

يكمن الفشل الحقيقي للسياسة البريطانية تجاه الجنوب في تبنيهـــا لسياســـتين على طرفي نقيض :

الأولى : ما عرفت **بسياسة الجنوب** ١٩٢٠ وبيانها أن على حكومـــــة الســـودان حماية الجنوب من التأثير الإسلامي ، وتقترح تلك السياسة أن يوضع في الاعتبار إمكانية اقتطاع الجزء الجنوبي الأسود من السودان من الشـــمال العربي وإلحاقه في النهاية بنظام ما من أنظمة وسط أفريقيا[2] . وســـعيا في هذا الاتجاه فقد أعفى حكام المحافظات الجنوبية الثلاثة فـــي ١٩٢١م من الالتزام بحضور كل الاجتماعات السنوية التـــي كـــانت تعقـــد فـــي الخرطوم للحكام وبدلا من ذلك فقد تعين عليهم عقد اجتماعاتهم الخاصـــة بهم في الجنوب وان يكونوا على اتصال برصفائهم في كينيا ويوغنـــدا. وفي عام١٩٢٢ م تم إصدار قانون الجوازات والتصـــاريح الـــذي منـــح الحاكم العام حق إعـــلان أي جزء من الســـودان "منطقـــة مقفولـــة"[3] . وباختصار فقد هدفت سياسة الجنوب إلى منع استخدام اللغة العربية فـــي الجنوب ومنع التبشير الإسلامي وفي المقابل تشجيع التبشـــير المســـيحي وإقامة ستار حاجز بين الشمال والجنوب .

والثانية : السياسة الثانية المناقضة لـــ"سياسة الجنوب" كانت على النحو التـــالي : في عام ١٩٤٦م تبنت الإدارة البريطانية سياسة فحواها : "بالرغم من أن سكان جنوب السودان هم من الأفارقة والزنوج إلا أن تضـــافر عوامـــل

---

(١) Deng, Francis: An Action Program, The Brookings Institute, Jan. (15-17) 1992.

(٢) مدثر عبدالرحيم – تطور السياسة البريطانية في حنوب السودان **(بالإنجليزية)** ، ص ٧ .

(٣) لمتابعة سير أعمال مؤتمر جوبا انظر: محمد عمر بشير خلفية النزاع **(بالإنجليزية)** ص٤١.

الجغرافيا والاقتصاد جعل من ارتباط الجنوبيين في مستقبل تطورهم بالشرق الأوسط وشمال السودان المستعرب قدرا مقدورا ، وما يجب التأكد منه هو أن الجنوبيين سيهيأون بالتعليم والتنمية الاقتصادية ليقفوا على أرجلهم في المستقبل أندادا لشركائهم الشماليين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في سودان المستقبل"[١] .

ولقد تجسد التعبير الأقوى عن هذه السياسة في مؤتمر جوبا المنعقد في يونيو ١٩٤٧، إذ شارك فيه بجانب موظفي حكومة السودان البريطانيين والموظفين الشماليين، موظفون جنوبيون، وعدد من زعماء القبائل الجنوبيين بالإضافة إلى زعيم قبلي شمالي واحد. انتهى المؤتمر بأن قرر في أمرين هما: أن الشمال والجنوب يكونان دولة واحدة ، وأن الجمعية التشريعية المقترحة يجب أن تمثل كل السودان. وبنظرة سريعة إلى محاضر جلسات المؤتمر يتضح أن هناك تحفظات أساسية أبداها ممثلو الجنوب، ولكنها لم تجد من المسئولين البريطانيون آذانا صاغية لأن قرارات المؤتمر كانت قد أعدت سلفا .. هذه التحفظات يمكن إيجازها في الآتي:

أولا : أن الجنوب لا يستطيع بعد أن يقرر بشأن مسألة الدولة الواحدة .

ثانيا : أن الجنوب لم يتهيأ بعد للمشاركة في الجمعية التشريعية كما هو الحال في الشمال[٢] . لقد ذهبت هذه التحفظات أدراج الرياح، وقد أعطى السيد محمد صالح الشنقيطي[٣] -أعلى الحضور من الشماليين- عدة ضمانات وإبانات، ولكن مع حسن نواياها، فلا يمكن اعتبارها ممثلة للشمال ولا ملزمة له.

التعامل مع الدور المصري في السودان

في خطابه لسير ونجت قال لورد كرومر :"إننا ندير السودان لحد كبير بالمخادعة"[٤] . بهذه الطريقة تمكن البريطانيون من إقصاء مصر من دورها

---

(١) مذكرة عن سياسة الجنوب (بالإنجليزية) ١٩٤٦م، بتوقيع ج. و. روبرتسون ، السكرتير المدني .

(٢) انظر محمد عمر بشير، مرجع سابق .

(٣) السيد الشنقيطي متفف وقاضي سوداني مرموق كان قريبا من الإمام عبد الرحمن المهدي .

(٤) خطاب كرومر لونجت في ٢١ ديسمبر ١٩١٤.

كشريك في إدارة السودان . ولقد نشأ الدور المصري في السودان من رؤى وتصورات محمد علي الاستعمارية الفضفاضة ، وتطور مع الانسحاب البريطاني من مصر ليصبح ثابتا من ثوابت القومية المصرية الحديثة. لذلك دمغت الطريقة التي تعاملت بها الحكومة البريطانية مع الادعاءات والمصالح المصرية ، دمغت السياسة المصرية تجاه السودان بالشك والقلق والمرارة .

هذان الوجهان من التركة البريطانية في السودان - تحديدا : سياسة الجنوب والتعامل مع الدور المصري في السودان - أورثا الدولة السودانية الوليدة قنبلتين زمنيتين تهددتا استقرارها. انفجرت إحداهما في حرب أهلية طويلة الأجل، ولازمت الثانية العلاقات السودانية المصرية فحقنتها بجرعات عالية من التوتر والشك المتبادل .

الباب الثاني

تركة الحكومات الديمقراطية

في هذه السنة (١٩٩٩) بلغت الدولة السودانية الحديثة الناشئة عـــام ١٩٥٦م عامها الثالث والأربعين . سنتان من عمرها قضتهما في حكم انتقالي ، وقضـــت تسع سنوات في حكم ديمقراطي تقاسمته ثلاثة أنظمة ، وقضت بقية عمرها فـــي أسر الحكم الأوتقراطي الذي تقاسمته ٣ أنظمة .

أجرى بروفســير على مزروعي في مقاله العلمي الثر "الدولـــة الأفريقيـــة كلاجئ سياسي" تحليلا عميقا للأزمات التي أعيت الدول الأفريقية منذ اســـتقلالها، وأشار إلى الوظائف المناط بالدولة القيام بها والتي إن أخفقت في تحقيق أي منهـــا تصير نهبا للأزمات ، تلك الواجبات هي :

١ – السيادة على الأراضي الوطنية .

٢ – السيطرة على الثروة .

٣ – جمع الإيرادات .

٤ – إقامة البني الأساسية القومية .

٥ – تقديم الخدمات الاجتماعية .

٦ – حفظ القانون والنظام .

عاملان تسببا في أزمة الدول الأفريقية بعد الاستقلال هما : ضعف مؤسسات الدولة الحديثة، وضعف التجانس القومي. هذان العاملان عرقلا الأداء الديمقراطي لأن القبضة الحكومية تقل في الديموقراطية بصورة كبيرة تؤدي للفوضـــى بينمـــا ترتد الأنظمة التسلطية البديلة في الاتجاه الآخر في إحكام القبضة الحكومية ممـــا يؤدي للطغيان والاســـتبداد وفي كلتا الحالتين – الفوضـــى والطغيـــان – تـــتردى الدولة إلى مستنقع الفشل . والديمقراطية كنظام حكم بالغ التقدم ســـبقتها تجـــارب

أعطتها هذا الرسوخ في الغرب ، تلك التجارب تمثلت في قيام الدولة القومية في أعقاب معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والدرجة العالية التي بلغها المجتمع الغربي في مجال التربية والتعليم وغيرها من التجارب والإنجازات التي لم تجد طريقها للكثير من الدول الأفريقية التي نالت استقلالها عن طريق ديمقراطي. وفي المقابل تضافرت عوامل ضعف مؤسسات الدولة وعدم اكتمال القومية ، والاقتصاد المتخلف والنزاعات الدينية والعرقية ، لتعصف بالديمقراطية و تجعلها صيدا سهلا للانقلابات العسكرية و أنظمتها الاستبدادية التي تتبارى في إهدار الموارد القومية في صرف عسكري وأمني شديد التبذير وفي انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي الفساد الشامل والمحاولات الرعناء لحل المشاكل القومية بفرمانات وهذا ما أسلم هذه التجارب للفشل . أما في السودان فقد كان أداء الديمقراطية أفضل بالمقارنة إلى الديمقراطيات الأفريقية الأخرى وبالطبع أفضل كثيرا من أداء الأنظمة الاستبدادية في السودان .

إيجابيات الأنظمة الديمقراطية في السودان المستقل :

حققت النظم الديمقراطية الثلاثة التي حكمت السودان (٥٦ - ١٩٥٨) - (٦٥ -١٩٦٩) - (٨٦ - ١٩٨٩) الآتي :

١ / أنجزت الانتقال الناعم للسلطة من الإدارة البريطانية للدولة الوطنية المستقلة .

٢/ حافظت على دولة الرفاهية الحديثة القائمة على الانتخابات الحرة النزيهة واستقلال القضاء وحيدة الخدمة المدنية والقوات المسلحة وحرية الصحافة .

٣ / أدارت الاقتصاد الوطني بطريقة عقلانية .

٤/ حافظت علي سياسة خارجية غير منحازة علي صعيد الحرب الباردة ومتوازنة علي صعيد التزامات السودان العربية والأفريقية .

٥/ حافظت علي مستوى جيد من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتسامح تجاه التعدد الديني والسياسي الأمر النادر في ظروف العالم الثالث.

وبسبب من هذا السلوك المتسامح فقد دخلت التنظيمات العقائدية الشيوعية والإسلاموية إلي البلاد وتم التعايش معها بينما قمعت بحزم في أقطار عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

٦/ تم الاعتراف بالطبيعة الثقافية والسياسية للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وأثمر هذا الاعتراف حقيقة هامة وهي أن كل جهود ومحاولات الحل السلمي للنزاع تمت في الفترات الديمقراطية ، وعلي وجه التحديد :

١/ مؤتمر المائدة المستديرة - ١٩٦٥

٢/ لجنة الإثني عشر - ٦٦ - ١٩٦٧

٣/ مؤتمر كل الأحزاب السودانية - ١٩٦٧

٤/ إعلان كوكادام - ١٩٨٦

٥/ ندوة الوفاق الوطني - ١٩٨٧

٦/ مبادرة السلام السودانية - ١٩٨٨

٧/ البرنامج الانتقالي السوداني - ١٩٨٩

٨/ عملية السلام السودانية والتي توجت بالاتفاق علي عقد المؤتمر القومي الدستوري في سبتمبر ١٩٨٩ م

المآخذ :

هناك العديد من نقاط الضعف التي اكتنفت مسيرة النظام الديمقراطي السوداني الحديث والتي سيتم تناولها تحت العناوين التالية :

التعدد الثقافي :

لازم النظام السياسي السوداني الفشل في التعرف والاستيعاب الكافي لحقيقة التعدد الثقافي. والواقع أن الوعي القومي السوداني في نشأته الباكرة فى النصف الأول من القرن العشرين قام علي هوية عربية إسلامية وثيقة الصلة بالشرف

الأوسط وشمال أفريقيا ولاسيما بمركزها الثقافي الأقوى - مصر - وافـــترض أن كل الهويات الثقافية السودانية الأخرى سيتم هضمها لا محالة وإذابتها فـــي هـــذه الهوية . وكان الحال علي الصعيد الثقافي أفضل إذ بدأ الوعي بحقيقـــة الوضـــع الثقافي الخاص للسودان يأخذ طريقه ابتداء من ستينيات هذا القـــرن لكثـــير مـــن الكتاب والشعراء والفنانين السودانيين الشماليين . ومن ثم انبثق المفهوم الذي سماه د . أحمد الطيب زين العابدين (السودانوية) وهو مفهوم تم التعبير عنه بمضامين شديدة الوعي بالبعد العرقي ومستندة علي أفريقيـــة الســـودان تخللـــت أشـــعار الكثيرين من الشعراء السودانيين كما في قول محمد المكي إبراهيم :

سبع حمائم .. سيل عمائم

نخل في البرية هائم

موكب إمكانات

أمتنا .. نار ودخان

وثن طبل قرآن

وقول محمد عبد الحي :

سأعود اليوم يا سنار

حيث الرمز خيط من بريق أسود

بين الذرى والسفح

والغابة والصحراء

وكذلك في أشعار صلاح أحمد إبراهيم والنور عثمان أبكـــر وغـــيرهم مـــن الشعراء .

وعليه يمكن القول بكثير من الثقة بأن النظام السياسي السوداني كان يعـــاني خللا أساسيا فيما يتعلق بالاعتراف بالتعدد الثقافي واستيعابه، ولم يتم الانتباه لهـــذا النقص إلا تحت قعقعة السلاح. وهذه القضية تجرنا للحديث عن نقطة أخرى فـــي تاريخ السودان الحديث لم يتم الوعي بها والتعامل معها بشكل كافي وهـــي تلـــك المتعلقة بالرق .

خلافا لما هو متوقع ، فقد طبقت الإدارة البريطانية في السودان سياسة اتسمت بالتسامح تجاه ممارسة الرق، كما ظلت الحركتان الأكثر تعبيرا عن الوعي السياسي السوداني في الشمال : ثورة ١٩٢٤ وحركة مؤتمر الخريجين ، ظلتا صامتتين تجاه الرق . ولئن ماتت مؤسسة الرق في السودان ميتة هادئة ، فقد خلفت وراءها كمية من الندبات النفسية والاجتماعية ستبقى وقودا للمشاعر والمواقف السالبة ما لم يتم علاجها علاجا ناجعا. هذا الأمر ملئ بالأساطير والأوهام والتحيز والمحاباة ، وينبغي التعامل معه بكل تجرد وموضوعية . ومهما يكن من أمر ، فإن كل توضيح وإبانة لا تغني أبناء المسترقين عن الاعتذار واستنكار ممارسة الآباء ، ولا تغني أبناء ضحايا الرق عن المسامحة ونسيان الماضي الأليم ، ولا بد للطرفين من التجاوز والعبور إلى بر الإخاء الإنساني الأساسي الذي يجمع بينهما .

التنمية غير المتوازنة:

المأخذ الثاني الخطير للنظام الديمقراطي السوداني الحديث هو فشله في إحداث إصلاح في بنية الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية وفشله في مواجهة الحرمان الضارب بأطنابه في الكثير من أجزاء الوطن وقطاعاته. فالطبيعة غير المتوازنة للتنمية الاقتصادية في السودان الحديث قادت لنمو القطاع الاقتصادي الحديث على حساب القطاع التقليدي ولإغناء المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية وهذا ما أثرى الطبقات العليا والوسطى في المناطق الحضرية وأفقر بقية القطر. ونتيجة لذلك ساد التوزيع الظالم للموارد الاقتصادية بين أقاليم البلاد وفئاتها الاجتماعية المختلفة ، فحدثت الهجرة من الأقاليم للمناطق الحضرية وتضاعفت قوة التعبير عن المظالم واختفى السلم الاجتماعي.

السلوك غير الواقعي تجاه الديمقراطية

تمثل الإخفاق الأساسي الثالث لأنظمة الحكم الديمقراطية في السودان في الموقف غير الواقعي لأجهزة ومؤسسات الديمقراطية نفسها تجاه النظام

الديمقراطي . فالمتوقع من هذه الأجهـزة والمؤسسـات (الأحـزاب السياسـية ، القضاء، الصحافة ، النقابات ، القوات المسلحة ، وكـل مؤسسـات الديمقراطيـة الأخرى) أن تسعى في أداء دورها المنوط بها في النظام الديمقراطي الطبيعي .

ولتحليل هذا النوع من السلوك تجاه الديمقراطية نبدأ ببحثه في قطاع مهم هو الطبقة المتعلمة . في كثير من أقطار العـالم الثـالث تعطـى الطبقـة المتعلمـة الديمقراطية ترتيبا متدنيا في سلم أولوياتها التي تأتي في مقدمتها قضايـا التنميـة الاقتصادية ، التحديث ، الوحدة الوطنية ، وهكذا[1] . ولقد تأثر قطاع كبـير مـن النخبة بأفكار المفكرين الكلاسيكيين -أمثال جان جاك روسو .. تلك الأفكار التـي ترى أن كرامة الإنسان وحريته يمكن تحقيقها فقط من خلال المساواة مما يستدعي الثورة الشاملة في المجـال السياسي والأخلاقي واستلهام إرادة الجماهير كمصدر للشرعية وهذا ما أعطى المبرر النظري لدكتاتورية الحـزب الواحـد كممثـل لجموع الجماهير وبالتالي كممثل للإرادة العامة للأمة[2] .

ولقد سخر ماركس من الدولة البرجوازية الديمقراطية وإن كانت أفكاره عن أداة التغيير السياسي – الحزب – ومستقر القوة السياسية – الدولـة – فضفاضـة للغاية. وقد اضطلع لينين بمهمة بناء الحزب الاشـتراكي والدولـة ولكنـه قلـب الماركسية رأسا على عقب ، إذ جعل للسياسة (الحزب والدولة) الدور المفتـاحي بدلا عن الاقتصاد . وقد بلغ الحزب اللينيني نهايته المنطقيـة عنـد سـتالين ، إذ أصبح أكثر التنظيمات الحديثة فعالية في التعبئة السياسية . كما أصبحـت الدولـة اللينينية كما أحكمها ستالين أضخم آلة سياسية في القرن العشرين .

ومن النظام السياسي ونظام الحكم الستاليني استعار كل من هتلر وموسوليني أنظمتهما لخدمة أفكارهما الفاشية. هذه الأفكار الثورية في اليمين واليسار جذبـت قطاعا عريضا من المثقفين في العالم الثالث، وحرمت الديمقراطية مـن حماسـة وسند العديد من العقول النيرة. والمشكلة الأولى التي تحتاج إلى وسـائل جديـدة

(١) مسح أجراه مركز ابن خلدون بالقاهرة ١٩٩٤م .

(٢) ماكفرسون عالم الديمقراطية الحقيقي (بالإنجليزية) .

لمعالجتها هي : كيف نعطي النظام الديمقراطي شرعية في أعين هذا القطاع من المثقفين .

كاتب عربي هو الأستاذ جورج طرابيشي نشر مؤخرا كتابا اسمه "في ثقافة الديمقراطية " قال فيه : " نحن ننتمي لجيل وقع ضحية خدعة ماكرة فحواها أن الديمقراطية كانت بحاجة لتقويم وتصحيح ، بعد أن أصبحت الثورات ومنها ما شهدته بعض الدول العربية من أنظمة ديكتاتورية دموية وبعد سقوط التجارب الاشتراكية وانفجار الجسم النظري للماركسية نفسها اكتشفنا أن الديمقراطية إفراز بنيوي متقدم لمجتمعات متقدمة وأنها دون أن تكون كاملة، هي النظام السياسي الأرقى والأكثر عقلنة بين الأنظمة التي اخترعتها البشرية عبر مسارها التاريخي الطويل". وهو يرى أن إعادة اكتشاف فضيلة الديمقراطية تكاد تشكل السمة الأكثر تمييزا للوعي النقدي لجيله في نهاية القرن العشرين ، بل إنها تحولت فعلا إلى أيديولوجيا بديلة عن الأيديولوجيا الثورية أو القومية الآفلة شمسها[١] .

الأمر الثاني : هناك مشاكل لا يمكن حلها وفقا لقانون الأغلبية الميكانيكية. عدم المقدرة على تمييز هذا النوع من المشاكل يمثل إخفاقا ثانيا . ففي ظروفنا تقوم الاختلافات على أسس دينية ولغوية وعرقية مما يشكل تصدعا في المجتمع لأن الناس لا ينقسمون حيالها على أساس أيديولوجي مثل الانقسام بين اللبرالية والاشتراكية ولا بناء على المصالح كما في الطبقات الاجتماعية . إلى ذلك أشار آرثر لويس حين قال : ستحقق الحكومات الأفريقية قدرا عاليا من الشرعية لو تمت الانتخابات البرلمانية وتم تعيين الموظفين في الوظائف العامة وتوزيع الموارد المالية العامة على المجموعات الصغيرة المتميزة ثقافيا -لو تم كل ذلك على هدي من مبدأ النسبية)[٢] . وقد نحل عالما الاجتماع -ليفارت وليهامبروش لهذا المفهوم اسما هو: ديمقراطية إتخاذ القرار بوسائل توفيقية Consocietal

(١) حورج طرابيشي ، في ثقافة الديمقراطية .

(٢) آرثر لويس السياسة في غرب أفريقيا (بالإنجليزية) ١٩٦٥ ص ٦٦ .

Decision Making ، واحتجا قائلين : "تستقر الديمقراطية في الأقطار الممزقة ثقافيا إذا استخدمت ديمقراطية إتخاذ القرار التوفيقي بدلا عن الديمقراطية التنافسية والتي يصنع القرار فيها بواسطة الأغلبية على غرار الفائز يأخذ الكل"[1] .

الخلاصة أنه في المجتمعات التي توجد فيها مثل هذه المجموعات الموصوفة – والقائمة على التراث – تحتاج الديمقراطية إلى إدخال مفاهيم ومؤسسات للتوازن .

العلاقة مع القوات المسلحة

الفشل الرابع الكبير للنظام السياسي الديمقراطي يتعلق بالعلاقة مع القوات المسلحة . فالتسليم بأن القوات المسلحة ستقوم بمهامها المناطة بها بحكم القانون وتوقع انضباطها في تلك الحدود في ظروف عالمنا الثالث سيورث المشاكل كما اكتشفنا ذلك بصورة مؤلمة في السودان. فقد كان على النظام السياسي في فجر الاستقلال أن يضع دور القوات المسلحة في الاعتبار وأن يتخذ قرارات أساسية بشأن هذا الدور. والخيارات المتاحة تجاه القوات المسلحة ودورها في النظام السياسي تنحصر في ثلاثة خيارات هي :

الأول : أن تلتزم بواجباتها الدستورية والقانونية كذراع دفاعي خاضع للقوة التنفيذية المنتخبة ، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية وهذا هو الوضع الأمثل ولكنه وضع متقدم أخذ من الغرب قرونا للوصول إليه .

الثاني : وهو الإجراء الأقصى الذي طبقته كوستاريكا في أمريكا اللاتينية وهو إلغاء القوات المسلحة باعتبارها مهددا للنظام السياسي .

الثالث : هو استيعاب القوات المسلحة في العملية السياسية فيما سماه ازيكيو الرئيس الأول لنيجريا : السلطة ذات الرافدين Diarchy، ومن المعلوم أن نظام الحكم في كل من تركيا ومصر قد استوعب القوات المسلحة وأشركها في العملية الديمقراطية المدنية – وهذا هو مفهوم الدياركيه : نظام حكم مشترك مدني عسكري.

(١) جرق اشنايتر الديمقراطيات الأوربية (بالإنجليزية) الطبعة الثانية ، لونقمان ، نيويورك ١٩٩١، ص ٦٦ .

الفشل في الوصول لهـذا الدور المتفق عليه للقوات المسلحة فـي السياسـة كلف السودان ثمنا باهظا، وسنرى فيما بعد فداحة الثمن.

وخلافا لعمل الانقلابات العسكرية ، فقد مارست القوات المسلحة قدرا عاليـا من صلاحيات السلطة التنفيذية المدنية ، هذه الحقيقة مكنت القوات المسلحة مـن إدارة الحرب الأهلية بطريقة فيها الكثير من التخبط ، وارتكبت أخطـاء أساسـية قاتلة أضطرت الحكومات المدنية المنتخبة إلى قبولها مكرهة . أذكر هنـا ثـلاث وقائع مهمة :

الأولى : في أثنـاء الديمقراطيـة الثانيـة (٦٤م-١٩٦٩م) أصبـح القـادة العسكريون في الجنوب محبطين بسبب النشاطات السياسية للمثقفين الجنوبييـن إذ اعتبروهم طابورا خامسا لحركة أنيانيا المسلحة . فتم جمع عـدد مـن المثقفيـن الجنوبيين وتصفيتهم في كل من جوبا وواو عام ١٩٦٥م ، وكانت الحكومة المدنية في ذلك الوقت برئاسة رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب ، وكنت حينها الرئيس المنتخب لحزب الأمة والذي كان المحجوب ممثله في الحكومة الائتلافية . وكـان اصطدامي الأول برئيس الوزراء مرتبطا بمطالبتي أن تقدم الحكومـة السـلطات العسكرية المشاركة في الحادث للمحاسبة . وقد قاد هذا الاصطدام مـع عوامـل أخرى للانقسام في حزب الأمة في ١٩٦٦م .

الواقعة الثانية : حدثت في أثناء رئاسة السيد محمد أحمد محجـوب الثانيـة للوزراء في ١٩٦٨م. فقد نظر بعض المسئولين العسكريين أصحـاب الحمـاس الزائد إلى السيد وليم دينق رئيس حزب سانو على أنه خطر على الأمن. والسـيد وليم دينق كان من أبعد رجال الدولة الجنوبيين نظرا، وقد شارك مشاركة قوية في عملية السلام في السودان، إذ عاد بكل شجاعة إلى السودان بعد سـقوط النظـام العسكري الأول (٥٨م-١٩٦٤م) مباشرة وأسس حزبا سياسيا منظما فعالا داخـل السودان - هو حزب سانو ، ودخل في المناقشات المثمرة التي أفضت إلى تقديـم أهم مشروع للحل العادل للحرب الأهلية عبر مؤتمر المائدة المسـتديرة، ولجنـة الإثنى عشر ومؤتمر كل الأحزاب السودانية واللجنة الدستورية . ولكـن بعـض

السلطات العسكرية في الجنوب نظرت له في ضوء آخر إذ اعتبرته متعاونا مع حركة أنيانيا العسكرية فتربصت به وقتلته أثناء قيامه بحملته الانتخابية أثناء الانتخابات العامة ١٩٦٨م فحرموا السودان من أحد أعمدة السلام ورجل دولة شريف سعى من أجل بناء السلام والفهم المشترك في السودان .

الواقعة الثالثة : حدثت في فبراير ١٩٨٩م . كرئيس للوزراء فقد تم تنويري بواسطة ضباط إدارة العمليات والمخابرات العسكرية عن تطورات الحرب الأهلية وتحديدا عن إخلاء الجيش لحامية ليريا وهي حامية تقع بالقرب من جوبا. وأمام كل القيادات العليا ونواب هيئة الأركان رفضت التنوير وطلبت من الاجتماع الرد على ستة انتقادات متعلقة بإدارة العمليات. وقد أقر الاجتماع بصحة الانتقادات، فطلبت منهم أن يجتمعوا ويصدروا توصية بالسياسات الضرورية لإجراء الإصلاحات اللازمة ، وبدلا من ذلك، ودفاعا عن أدائهم ، سيسوا الموضوع وتجنبوا المحاسبة العسكرية وأتوا بمذكرة فبراير ١٩٨٩م .

استقلال القضاء

مشكلة أخرى متعلقة باستقلال القضاء. فمن المعلوم أن مبدأ استقلال القضاء مبدأ أساسي من المبادئ الديمقراطية، ولتحقيق هذا المبدأ يجب أن يتميز القضاة بالحياد . ولكن بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م أصبح سياسي ناشط هو السيد بابكر عوض الله رئيسا للقضاء ، فلم يحترم قدسية المنصب واستمر في نشاطه السياسي الراديكالي وأطاح بحيدة القضاء .

وما حدث في عام ١٩٦٥م أثناء رئاسة السيد محمد أحمد محجوب للوزارة للمرة الأولى كان واحدا من الأحداث التعيسة في تاريخ السودان . ففي إحدى حلقات النقاش بكلية التربية جامعة الخرطوم اتهم طالب يساري بقذف السيدة عائشة زوج النبي (ص)، هذه الحادثة قادت إلى مظاهرات نظمتها جبهة الميثاق الإسلامي سلف الجبهة الإسلامية القومية اليوم . وقد ذهبت المظاهرات إلى رئيس مجلس السيادة وكان وقتها السيد إسماعيل الأزهري والذي أعلن تأييده لمطالب المتظاهرين : حظر الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه الاثنى عشر من

البرلمان كما أيد هذه المطالب بعض قادة حزب الأمة . وقد كانت لـــي تحفظـــات ومعي السيد محمد أحمد محجوب على هذه المطالب ولكن القــــرارات الكفيلـــة بتنفيذ هذه المطالب حازت على السند البرلماني المطلوب. وهذا يوضح التعســـف في استعمال الأغلبية الميكانيكية دون تبصر، وهناك واقعة أخرى تصرفت فيهـــا الأغلبية بنفس هذه الطريقة التعسفية غير المتوازنة وذلـــك حينمـــا قـــررت حـــل البرلمان في عام ١٩٦٨ وذلك بالاستقالة من الجمعية التأسيسية. وفي كلتا الحالتين فقد خانت الأغلبية البرلمانية روح الديمقراطية .

لقد كان لحل الحزب الشيوعي عواقب خطيرة ، فقد استأنف الحـــزب لـــدى القضاء ضد قرارات البرلمان ، وأعلن القاضي المعني عدم دستورية القـــرارات وكان عضوا خفيا في الحزب الشيوعي ، وكان رئيس القضاء مشتركا في الحزب الشيوعي ، ونجم عن التعارض الخطير بين السلطة التشريعية والسلطة القضائيـــة إضعاف خطير لنظام الحكم الديمقراطي. كما دفـــع الحـــل التعســـفي للجمعيـــة التأسيسية الحزب المتضرر إلى معارضة راديكالية وتكتيكات خارج البرلمان وكلا الإجراءين نخرا في شرعية النظام الديمقراطي وصبا في مصلحة انقلابيي مـــايو ١٩٦٩م.

الباب الثالث

تركة الحكومات الأوتقراطية

السودان الحديث ابتلي بثلاثة أنظمة أوتقراطية أسست بثلاثة انقلابات عسكرية (٥٨-١٩٦٤م) - (٦٩-١٩٨٥م) - (١٩٨٩- ...) .

الأوتقراطية الأولى (٥٨-١٩٦٤م)

قام النظام الأوتقراطي الأول في السودان إثر انقلاب جنرالات تم بالتعاون مع رئيس الوزراء في ذلك الوقت السيد عبد الله خليل. ولم تكن لذلك النظام أيديولوجية سياسية معينة فكون أوتقراطية عسكرية بسيطة ولكنه لم يكون حزبا للجيش ولم يقم دولة بوليسية.

وأصل نشأة الانقلاب بدأت عام ١٩٥٨م حينما انتاب حزب الأمة - صاحب الأكثرية النيابية - القلق من عدم الاستقرار السياسي في السودان ، فقد كانت هناك صعوبات بين شركاء الائتلاف القائم وقتها بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي . وبينما كان السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء والأمين العام لحزب الأمة من أنصار استمرار هذا الائتلاف وتقويته، كان السيد الصديق المهدي رئيس الحزب يرى إن استقرار السودان سوف يتحقق بصورة أفضل إذا تم الائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري. وقد بدأ أعضاء حزب الأمة في البرلمان في جمع إمضاءات لمساندة تغيير الائتلاف . وكان رئيس الوزراء والذي كان ضابطا سابقا في الجيش قد ناقش قبل ذلك في مجالس حزب الأمة القيادية إمكانية تسليم السلطة للجيش تجنبا لعدم الاستقرار المتوقع ولتتم كتابة الدستور في جو بعيد عن المناورات الحزبية. وقد ناقشت قيادة حزب الأمة هذا الخيار ورفضته. وبينما تطورت الاختلافات في حزب الأمة حول مع من يتم الائتلاف ، ونشأت تكتلات متنافسة، قام رئيس الوزراء - في غياب رئيس الحزب بالخارج - بعقد صفقة مع القيادة العليا بالقوات المسلحة للاستيلاء على السلطة وتعليق الدستور وإجراء إصلاحات معينة وإدارة البلاد على أساس مؤقت. وإذا

كانت هذه تقديرات رئيس الوزراء فإن قيادة الجيش كان لها تقديراتها وخطتها الخاصة. وقد قام القادة العسكريون في القيادة الشمالية والشرقية بما يشبه الانقلاب الذي أمكن معالجته بمساومة مع القيادة العليا للجيش كان من نتائجها أن تحول الاستلام المؤقت إلى استيلاء على السلطة وتسمية أنفسهم "ثورة" . وبالرغم من أن نظام نوفمبر ١٩٥٨ لم يكن له برنامج سياسي سوى إدارة البلاد وحفظ القانون والنظام إلا أنه في سبيل ذلك علق الحريات الأساسية وأنكر حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا ووضع أقاليم البلاد تحت إمرة القادة العسكريين الإقليميين. وفي الجانب الآخر فقد فوضوا بعض السلطات المحلية والإقليمية لمجالس الحكم المحلي ومجالس المحافظات، وقاموا بتعيين وزراء من التكنوقراط في الوزارات الفنية كالزراعة ، المالية ، الصناعة ، التعليم ، الصحة..الخ. وسمحوا للأعمال أن تسير سيرها الطبيعي .

لقد كان الخطأ الأكبر الذي وقع فيه النظام الأوتقراطي الأول – بالإضافة إلى تعليق الحريات الأساسية وإنكار حقوق الإنسان – هو سياسته نحو الجنوب .

نصت الاتفاقية الأنجلو – مصرية ١٩٥٣م على إعطاء حق تقرير المصير للسودان على أن يتم عبر الاستفتاء الشعبي. وحينما ناقشت الأحزاب السياسية السودانية إمكانية إعلان الاستقلال بمرسوم برلماني بدلا عن الاستفتاء ساند ممثلو الحزب الليبرالي (حزب الجنوب) هذا التحرك واشترطوا في المقابل أن يعطى الجنوب وضعا فيدراليا في الدستور. وقد تم وعدهم بواسطة حزب الأمة وآخرين باعتبار وضع الجنوب الفدرالي عند كتابة الدستور. ولما وقع انقلاب نوفمبر وضع نهاية لكتابة الدستور ولذلك الوعد، هذه إحدى النتائج السلبية.

حل الانقلاب البرلمان وأطاح بالحكومة المنتخبة وحل الأحزاب السياسية، وفي كل هذه المؤسسات كان للجنوب تمثيلا. بعد الانقلاب أسكتت هذه الأصوات ، هذه نتيجة سيئة ثانية .

كان تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة – الجسم الحاكم – خاليا من أي مشاركة للجنوبيين الذين اقتصر تمثيلهم على مقعد وزاري واحد – على

ضعف المنصب الوزاري في النظم العسكرية – شغله السياسي الجنوبي المخضرم السيد سانتينو دينق . وكان ضعف التمثيل الجنوبي في الحكم الأوتقراطي سيئة ثالثة قادت لغيرها، إذ تزايد خروج السياسيين الجنوبيين إلى المنفى وكونوا مع آخرين الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو) وجناحه العسكري (أنيانيا). لتبدأ صفحة دامية في صفحات التاريخ السوداني إذ لم يعرف السودان قبلها عنفا بين شطري البلاد إلا تمرد أغسطس ١٩٥٥م .

قبل فترة الحكم الذاتي (١٩٥٤م) دار جدل كثير في مجالس حكومة السودان حول الحاجة لتدابير خاصة تحمي المصالح الجنوبية في فترة الحكم الذاتي المتوقعة وإن لم يتم تقرير شئ محدد ، وحينما تم الانسحاب البريطاني صارت عملية السودنة عملية لإبدال البريطانيين بعناصر سودانية شمالية، واختلط الحكام الجدد مع التجار الشماليين – (الجلابة) – الذين سيطروا على النشاط التجاري في الجنوب . وفي ذلك الوقت كانت القيادة الجنوبية للجيش تتكون من المجندين المحليين بينما كانت الأغلبية الساحقة من الضباط من الشمال . وفي ١٨ أغسطس ١٩٥٥ م رفضت بعض الفرق الجنوبية في توريت إطاعة بعض التعليمات الإدارية العسكرية وتمردت وقتلت جملة من الضباط الشماليين والعديد من الإداريين الشماليين ، وكثيرا من التجار وعائلاتهم . وانتشر التمرد في المدن والحاميات الأخرى ، وفيما بعد سحق التمرد وألقي القبض على كثير من الفرق الجنوبية المشاركة وتمت محاكمتها وعقابها .

وفي مارس ١٩٦٣م كان مقررا أن يحضر الجنرال عبود رئيس الطغمة العسكرية افتتاح منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا ، وكإجراء لحسن النوايا أعلن العفو عن الفصائل الجنوبية التي كانت في السجن بعد تمرد ١٩٥٥م ، ولم يكن ذلك العفو ضمن سياسة أوسع بل كان حدثا معزولا ، إذ اتسمت سياسة النظام تجاه الجنوب بالقمع والحرمان من حقه في التمثيل السياسي، واتخذت سياسة تثاقف متسلطة High-handed acculturation، لذلك لم يكن مستغربا أن تلتحق الفصائل التي أطلق سراحها بأنيانيا، وأن تستعر المقاومة العسكرية.

اتسم الجنوب بوجود مكثف لبعثات التبشير المسيحية منذ الاستعمار وكان على رأس تلك المؤسسات رجال دين أوربيون ، اتهمتهم الطغمة الحاكمة بإغواء ومساعدة المقاومة المسلحة التي تقودها حركة انيانيا فقررت طردهم جماعيا في مارس ١٩٦٤ م – وحين ازداد الوضع تدهورا لجأت الحكومة لخيارها الوحيد الذي درجت علي اتخاذه : العمل العسكري – وفي أبريل ١٩٦٤م أصدرت كتيبا بعنوان (مسألة جنوب السودان) أوضحت فيه أن المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية اقتصادية ثقافية ولا يمكن حلها بأسلوب عسكري ، وأنه يجب أن تتم مناقشتها علي نطاق واسع وبحرية تامة لإيجاد حل مناسب لها . وقد رأت السلطة الحاجة لنقاش واسع للمشكلة وتم تعيين لجنة قومية لتفعل ذلك وسمحوا ببعض إجراءات النقاش الحر حول المشكلة كموضوع قومي . وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف فقد تجاوز النقاش النطاق و عجت الجامعة بتجمعات ومجموعات النقاش وكانت خلاصة الرأي بشأن المشكلة تأييدا لوجهة النظر القائلة باستحالة وخطأ الحل العسكري . واستحالة التوصل إلى حل في غياب الحريات الأساسية . لقد قادت مشكلة الجنوب إلي النظر إلى المرض لا العرض واتجهت الأبصار إلى المطلب القومي : الديمقراطية . عند هذه النقطة تحركت الطغمة العسكرية لقمع النشاط السياسي بجامعة الخرطوم وقاد القمع العنيف للحشد الذي يناقش القضية إلي مقتل أحمد القرشي طه في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م والذي أصبح النقطة المفضية للانتفاضة والتي أطاحت في النهاية بطغمة نوفمبر .

الأوتقراطية الثانية (٦٩-١٩٨٥م)

فتح نظام مايو – النظام الاوتقراطي الثاني – صفحة الأنظمة الشمولية المشؤومة ، وذهب تطارده اللعنات على سنته البائسة كأول نظام شمولي في السودان الحديث. كان انقلاب مايو انقلاب عقداء ساندته التنظيمات العقائدية اليسارية : الشيوعيون والناصريون . أما الناصريون فكان وجودهم محدودا في المجتمع السوداني : حفنة من المثقفين وضباط الجيش الذين تربطهم بأجهزة المخابرات الناصرية الروابط . وأما الحزب الشيوعي السوداني فقد كان تنظيما

جيد التأسيس ، واسع الحضور في قطاعات المجتمع السوداني الحديثة ونقاباته واتحادات مزارعيه، بل كانت له قاعدة شعبية أتاحت لأمينه العام السيد عبد الخالق محجوب مقعدا برلمانيا مركزيا في أم درمان . ومهما كانت وجاهة الأقوال حول موقف الحزب الشيوعي من الانقلاب ، فمن المؤكد أن الشيوعيين وتابعيهم من اليسار السوداني منحوا النظام الجديد سندا سياسيا قويا. وإذا تبعنا لسان الحال ونحينا جانبا لسان المقال فإن مشاركة الشيوعيين لذلك الانقلاب تجلوها الحقائق التالية :

١ - كان الكادر العسكري للحزب مشاركا في الانقلاب وأصبح قادتهم أعضاء في مجلس قيادة الثورة.

٢ - في ٢٥ مايو والانقلاب في مهده، قررت اللجنة المركزية للحزب المشاركة في حكومة الانقلاب مما جعل مشاركتهم سياسة رسمية للحزب.

٣ - أصبحت واجهات الحزب الشيوعي: اتحاد النساء السوداني، واتحاد الشباب السوداني وغيرهما.. المنظمات المدنية المساندة للنظام الجديد.

٤ - كانت سياسات النظام الجديد الداخلية والخارجية نسخا كربونية من برنامج الحزب الشيوعي.

٥ - الخبرات المستخدمة في هندسة الدولة الشمولية كانت مجلوبة من مصادر شيوعية على نمط دول شرق أوربا ومن الناصرية.

٦ - أصبح الراعي السوفيتي للحزب الشيوعي السوداني هو الأب الروحي للنظام الجديد .

كان هناك تناقض أساسي بين الشيوعيين وبين حلفائهم في نظام مايو، فقد رأى نميري - وشايعه الناصريون وشجعوه - في نفسه "ناصرا سودانيا" عقمت من بعده السياسة السودانية. وفي الجانب الآخر فقد كانت للحزب الشيوعي نفس النرجسية والتمحور حول الذات، وكان مصرا على تأكيد ذاتيته التي أراد لها أن تسود أداء النظام ، واعتبر الحزب مشاركته للنظام طورا من أطوار نموه

السياسي، لذلك لم يكن هناك مهرب من الصدام بين هاتين النظرتين المنكفئتين على الذات ، وجاءت تلك اللحظة في يوليو ١٩٧١ حينما انتهى فشل الانقلاب الشيوعي إلى مذبحة رهيبة حاقت بقادة الحزب مذكرة إياهم بالوحشية التي مارسها النميري مع معارضي النظام والتي سبق أن أطلقوا عليها تعبير العنف الثوري- ولات حين تذكر!.

تشمل تركة النظام الأوتقراطي الثاني خمسة مناحي هي:

أولا : فتح النظام الفصل الأول من التاريخ الدموي في السودان الحديث، وشمل القمع بلا رحمة المعارضة في الجزيرة أبا وفي ودنوباوي، ولاحقا طال الحزب الشيوعي .

ثانيا : أقام الدولة الشمولية الأولى في السودان ووضع أدواتها وهي :

١ - أيديولوجية رسمية تنفي الآخر ولا تحتمل المنافسة .

٢ - حزب متحكم يقمع كل المخالفين .

٣ - دولة بوليسية تحميها آلة أمنية ضخمة لا تحكمها قيم أخلاقية ولا قانون طالما أنها تحطم أعداء النظام .

٤ - تسييس مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية لصالح السياسات الحزبية للنظام وحزبه الوحيد .

ثالثا : أدار النظام الاوتقراطي الثاني الاقتصاد بصورة غوغائية أورثت البلاد عددا من التركات الاقتصادية بيانها كالآتي :

★ قبل انقضاض النظام المايوي على السلطة كان الاقتصاد السوداني مختلطا: قطاع عام بلغ من الجدوى ما مكنه أن يساهم بأكثر من ٤٠٪ من الإيرادات الحكومية من فائض أرباحه ، وقطاع خاص بلغ من جدواه أنه يساهم بأكثر من ٦٠٪ من صادرات البلاد . فلما جاء النظام الجديد وسع القطاع العام عبر إجراءات التأميم والمصادرة ، ووضعه تحت إدارة محاسيبه من السياسيين

الحزبيين الذين حطموا جدواه، واستمر هذا الطـور مـن الإدارة الاقتصاديـة عامين (٦٩-١٩٧١) .

★ **الطور الثاني** : استمر عقدا من الزمان (٧٢-١٩٨٢م) .. هذا الطور تـنزلت عليه بركات اتفاقية السلام ١٩٧٢ وفيه دخل النظام سياسة التحرير الاقتصادي ورفده الغرب ودول الخليج العربي بمساعدات تنمية بلغـت ٨ بليـون دولار بالتمام ، وفي هذا الطور أصبحت الإدارة الاقتصادية أكثر عملية فتم بناء عدة مشاريع للتنمية والبنيات الأساسية كما تم اكتشاف البترول في عام ١٩٨٠.

★ **الطور الثالث** : (٨٢-١٩٨٥م) في هذا الطور ارتد النظام إلى النظريات فـي إدارة الاقتصاد ولكنه اندفع هذه المرة في اتجـاه أيدلوجـي معـاكس نحـو السياسات الاقتصادية الاسلاموية. فبحلول عام ١٩٨٢ فشلت سياسات النظـام الاقتصادية وكل المساعدات الاقتصادية الخارجية في تحقيق تنمية مسـتدامة، وأبعد من ذلك فقد هبطت قيمة الصادرات السودانية في أيام النظام الأخيرة إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار وهو نصف ما كان عليه الحال في الستينيات. وانقلبت أرباح وفوائض الموازين المالية الداخلية والخارجية عجـزا سنويا مسـتمرا بين ٤٠٪ إلى ٤٥٪. وفي عام ١٩٨٣ عدلت الحكومة قانون البنك المركـزي ليسمح بتجاوز الانضباط المالي واتجهت نحو الاقتراض غير المحـدود مـن النظام المصرفي وطبع النقود. وابتدأ مسلسل الانحدار في قيمة العملة الوطنية و"تقزم" الجنيه الذي كان يساوي ٣٣٠ سنتا فوصلت قيمته إلى ١٤ سنتا فـي عام ١٩٨٥. وأصبحت التنمية معتمدة على العون الخارجي بعـد أن كـانت تعتمد على فائض الميزانية قبل الانقلاب. واحدة من التركات المحزنة للنظـام المايوي هي الدين الخارجي المتنامي والذي بدأ بـ ٨ بليون دولار ونما بسعر الفائدة المركب بمعدل بليون دولار سنويا حتى بلغ اليوم (ينـاير ١٩٩٩) ٢٠ بليون دولار. وأطلت ظاهرة مدمرة جديدة ولدها غياب المحاسبة مع السـلطة المطلقة التي تتيحها الدكتاتورية لمنسوبي النظام- تلك الظاهرة هي الفساد الذي أصبح قاعدة في العهد المايوي بينما كان استثناء فيما سبقه من عهود .

★ **التركة الرابعة :** التعامل مع الإسلام والشريعة الإسلامية كأداة لإكساب النظام شرعية لا يمتلكها ولإرهاب الخصوم. كان إمام الضلالة، والرائد الأول في هذا المجال هو الجنرال الباكستاني ضياء الحق، بينما كان النميري هو أول سوداني في العصر الحديث يسلك هذا المسلك، وذلك حينما رأى أسس شرعيته تنهار الواحدة تلو الأخرى ، فقد أقام نميري شرعيته على استغلال الاشتراكية ، ثم اتجه إلى الاعتماد على الوحدة الوطنية كما حققتها اتفاقية ١٩٧٢، وفيما بين ٧٢-١٩٨٢م أهدر نميري كل ما أنجزه . وقاده حسه الانتهازي ، مع تباشير الصحوة الإسلامية في الداخل والخارج، إلى امتطاء جواد الإسلام . فخلف للسودان تركة إسلاموية انتهازية مخزية .

★ **التركة الخامسة المهمة : الحرب الأهلية :**

ومن السخرية المرة أن ما تم الترويج له كأبرز إنجازات النظام المايوي ، الأداء الاقتصادي واتفاقية السلام - ارتدت لتشكل أسوأ مخلفات النظام : الكارثة الاقتصادية ، وكارثة الحرب الأهلية .

في بدايته ، كان النظام المايوي أعرجا من الناحية الإثنية إذ كان كل أعضاء مجلس قيادة الثورة من الشمال، وبمبادرة من الحزب الشيوعي عين النظام القيادي الشيوعي السيد جوزيف قرنق ليكون مسئولا عن شئون الجنوب، فقام بإصدار سياسة للجنوب حوت تسع نقاط اتسمت بالوعي السياسي. وتم وضع تلك السياسة في أضابير النظام الخلفية لحين تسوية الصراع الناشب بين نميري والحزب الشيوعي ، وبعد الأحداث الدموية في يوليو ١٩٧١ ساهمت عدة عوامل في تهيئة الجو لتنفيذ سياسة سلمية تجاه الجنوب، فمن جهته احتاج نميري لقوى بديلة تسنده وفي الجانب الآخر كانت القوى الغربية وحلفاؤها في المنطقة في تشوق لمكافأة نميري على بطشه بالشيوعيين، فتم التوصل إلى اتفاقية سلام وقعت في ١٩٧٢ بعد مفاوضات سلام

تمت بأديس أبابا بوساطة فعالة من الإمبراطور هيلاسيلاسي ومجلس الكنائس الأفريقي وضعت حدا للحرب الأهلية على أساس من الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، وانبنت في جوهرها على نتائج الجهود التي قامت بها النظم الشرعية السابقة وعلى وجه التحديد قرارات مؤتمر المائدة المستديرة وتوصيات لجنة الاثني عشر ونتائج مؤتمر الأحزاب السودانية[1] .

فيما بين ٨٠-١٩٨٣م دفعت نميري عدة عوامل للتنكر لاتفاقية السلام وقذفت بالسودان في أتون الحرب الأهلية التي أصبحت أخطر بما لا يقاس من تلك المنتهية في ١٩٧٢. تلك العوامل هي :

أ. الدكتاتورية : فالدكتاتورية بطبيعتها لا تسمح بتقاسم السلطات ومن بديهياتها أن تسير السلطة من أسفل لتستقر في أعلى الهرم كما يجري الماء في بديهيات الطبيعة من الأعلى للأسفل! وعلى هذا النحو كان نميري كثيرا ما يسلب سلطات وصلاحيات المجلس التنفيذي للجنوب ويؤثر على انتخاب رئيسه، وحينما عارض المجلس قرار بناء مصفاة البترول في مدينة كوستي بدلا عن مدينة بانتيو رأى نميري أن المجلس قد تعدى الحدود فاستمع إلى رأي جنوبي ذي مصلحة – الجنرال جوزيف لاقو – وانتهك الاتفاقية بمرسوم متغول وقسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم.

ب. بالرغم من أن التوجه الغربي لنميري ساعد في التوصل إلى اتفاقية ١٩٧٢م إلا أن الانحياز للغرب جاوز المدى ليرتبط باستراتيجيات الغرب في شمال أفريقيا والبحر الأحمر وقام حلف مضاد وموالي للشرق ضم ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي وتم التوقيع عليه في عدن.. هذا الحلف أعطى حماية إقليمية ودولية لمعارضي نظام مايو.

ت. العامل الثالث الذي عمق تلك الحرب هو ذلك الانقلاب الأيديولوجي الثقافي الذي دخل فيه نميري في سبتمبر ١٩٨٣م، إذ زود الحركة والجيش الشعبي

(١) بشير ، مرجع سابق ص ١٢٨ .

لتحرير السودان بمبررات إضافية لمواصلة القتال بضراوة فائقة أحدثت نقلة نوعية في الحرب الأهلية في السودان يمكن تلخيصها في الآتي :

★ في الحرب الأولى : لم يزد عدد مقاتلي أنيانيا عن ٣٠٠٠ مقاتل ولم تقع في أيديهم أي حامية عسكرية أو مدينة ولم يتمكنوا من عرقلة السكك الحديدية والطرق البرية والنقل النهري . وقد طفت الجنوب كله -كرئيس للوزراء- مستعملا السكك الحديدية والطرق البرية والمراكب والطائرات بدون أي موانع، ولم يكن لهم سند إقليمي أو دولي واضح ولم تتعد أسلحتهم النوع الخفيف. وفي المقابل :

★ في حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان: استطاع الجيش الشعبي حشد عدد من المقاتلين بعشرات الآلاف بتدريب وتسليح متقدم ، واحتلوا منذ البداية مدنا وحاميات عسكرية وعطلوا مشاريع التنمية وقطعوا الطرق البرية والسكك الحديدية وعطلوا النقل الجوي، ومنحهم التعامل الأحمق والانحياز السافر الذي تورط فيه نميري- حلفاء إقليميين ودوليين .

استفاد نميري من تحضيرات الديمقراطية الثانية ومن ثمار تحطيمه للشيوعيين في إنهاء تمرد محدود ولكن نظامه الاستبدادي طعن الوطن في مقتل وأضاع فرصة السلام التاريخية وأورث البلاد حربا أهلية جعلت السؤال الأول حول السودان : يكون أو لا يكون !.

جاء انحدار وسقوط نظام مايو في أبريل ١٩٨٥م على النحو التالي :

أ – دفع القمع الوحشي والاضطهاد الذي تعرض له الأنصار في أعقاب مجزرة الجزيرة أبا وودنوباوي في مارس ١٩٧٠م آلاف الأنصار للهجرة إلى أثيوبيا مترسمين خطا الإمام الهادي (في هجرته في مارس ١٩٧٠) ، بينما هجرت قيادات عديدة الوطن وكونوا في المنفى الجبهة الوطنية المعارضة ، منهم: الشريف حسين الهندي – الرجل الذي أصبح زعيما للحزب الاتحادي الديمقراطي بحكم الأمر الواقع بعد وفاة السيد إسماعيل الأزهري في ١٩٦٩م – والدكتور عمر نور الدائم – والذي كان وقتها الرجل الثاني في

قيادة حزب الأمة – والسيد عثمان خالد -ممثل جبهة الميثاق الإسلامي في الخارج. وفي عام ١٩٧٢ كنت ما زلت رهن الاعتقال، ومن هناك أرسلت رسالة لدكتور عمر ليبحث إمكانية التعاون الليبي معنا ، ونجح ذلك الاتصال، ووافقت ليبيا على مساندة الجبهة الوطنية ومنحتها التمويل والتسليح والتدريب. وحينما أجيز الدستور -الذي تضمن اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م- أطلق سراحي في مايو ١٩٧٣ نتيجة لذلك . وما بين إطلاق سراحي في مايو ١٩٧٣ وسبتمبر ١٩٧٣ نظمت مع آخرين انتفاضة سبتمبر ١٩٧٣ (شعبان) والتي قمعها النظام بقسوة شديدة وأبطل الحرية النسبية التي سمح بها بعد إجازة الدستور الجديد. ولتضييق نطاق القوى المشاركة في الانتفاضة والتقليل من شأنها ألصقها النظام بجبهة الميثاق الإسلامي . ومهما يكن من أمر فقد تم اعتقالي في ديسمبر ١٩٧٣م مرة أخرى وأطلق سراحي في أبريل ١٩٧٤. وسمح لي بمغادرة البلاد لأسباب طبية. وفي المنفى قمنا بتنظيم الجبهة الوطنية وبتنظيم مؤيدينا في قوة مقاتلة ذات كفاءة عالية قوامها من المجاهدين الأنصار مع بعض المجاهدين من جبهة الميثاق الإسلامي. وفي يوليو ١٩٧٦ أعددنا انتفاضة مسلحة كادت تطيح بالنظام واستجاب لها نميري بقمع وحشي، وحينما انجلى الغبار أدرك أن المعارضة لها أنياب وقدرات سياسية، فاقترح مصالحة وطنية. ومثلما هو الحال في اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، لم تكن لنميري رغبة حقيقية في التنازل عن سلطاته، وأراد أن تقوي المصالحة الوطنية من شرعية حكومته، واكتشفنا هذه الحقيقة المحبطة بعد حوالي السنة، ولكن بقي من عملية المصالحة الوطنية أمران: هما عودة عدد كبير من قيادات المعارضة من المنفى للسودان بسلام، والأمر الثاني: منح هامش كبير من الحرية السياسية سمح بعقد انتخابات نقابية في جو من الحرية النسبية لا سيما وسط المهنيين (الأساتذة – الأطباء – المهندسين – الكتبة – المصرفيين، وهكذا) ووسط طلاب التعليم العالي .

ب – فشل السياسات الاقتصادية للنظام نتج عنه ارتفاع مخيف في معدلات التضخم وارتفاع في الأسعار بلغ ١٠٠٠٪ في المتوسط بين ٧٠-١٩٨٠م ..

هذه الظروف دفعت النقابات المكونة حديثا إلى نشاط نقابي مكثف. وأهم نزاع نشب بين الجسم النقابي والنظام بعد تلك التطورات هو نزاع النظام مع الجهاز القضائي، وما أطلق عليه نميري الثورة التشريعية في سبتمبر ١٩٨٣م لم يكن إلا وسيلة لوضع القضاة في موقف دفاعي.

ج - وبعد فترة من التعبئة خرجت الاتحادات الطلابية المكونة حديثا وعلى رأسها اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية للشارع مبشرة بانتفاضة أبريل ١٩٨٥م. وبدأت النقابات المهنية وبخاصة أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسون والمحامون والصرافون في التظاهر ضد النظام، وقامت الأحزاب وخاصة حزب الأمة بقيادة وتنسيق هذه الأنشطة، والتحقت بالمظاهرات ونادت علنا بسقوط النظام وزودت الحركة بنص الميثاق الوطني للتحرير ، وخاطبت علنا القوات المسلحة بمساندة مطالب الجماهير والإطاحة بالنظام المايوي وتمهيد الطريق للديمقراطية في السودان، وفي ٦ أبريل ١٩٨٥ قامت القوات المسلحة مجتمعة بالاستيلاء على السلطة وفتحت الطريق للديمقراطية الثالثة بعد فترة انتقالية مداها عام واحد .

تركة الشمولية الثانية (الأوتقراطية الثالثة (١٩٨٩م -...)

البرنامج الإسلاموي:

يشكل برنامج "الإنقاذ" الإسلاموي أكثر المداخل أهمية للنظر في تركة نظام "الإنقاذ" الشمولي ولذلك سنبدأ حديثنا عن تركة النظام عبر هذا المدخل. يعتبر المسلمون الإسلام الرسالة الثالثة والأخيرة في قافلة الأديان الإبراهيمية ويعترف القرآن بالأديان الإبراهيمية الأخرى ويسمي أهلها "أهل الكتاب" . والإسلام يعترف للإنسان بالكرامة من حيث هو إنسان، ويعطي اعتراف الإسلام بكرامة الإنسان من حيث إنسانيته وبالتعدد الديني والحرية الدينية النموذج الأوضح لتسامح الإسلام والذي يتكامل فيه العقل والوحي. وهذا ما يدعم الرأي القائل بالطبيعة اللاهوتية الناسوتية ، أو اللاهوتية العقلانية للإسلام والتي تعطي العقل مجالا للعمل والاجتهاد، وتعطي العطاء الإنساني الإيجابي مجالا للاستصحاب. ونتيجة لذلك

تمكن المفكرون والحكماء المسلمون بدون سلطة كهنوتية مـن تطويـر مـدارس إسلامية مختلفة من خلال علم الكلام (الفلسفة الدينيـة).. ولقـد طـور الفلاسـفة المسلمون مدارس الفلسفة اليونانية وعدلوا نظام الأفكار ليتصالح مع حقائق الوحي والعقل . ولقد خبر المتصوفون المسلمون مفاهيم وحدة الوجـود القادمـة مـن الرؤى الدينية الشرقية - خاصة الهندية - وحقنوا بها الفكر في العالم الإسلامي .

وعلى صعيد آخـر نزل الفقهاء المسلمون الأحكام الواردة فـي النصـوص على الواقع الاجتماعي وطوروا مدارس عديدة للتشريع الإسلامي . هذه الحيويـة الفكرية يمكن من خلالها رؤية الطريق المزدوج الذي فتحته الحضارة الإسـلامية والذي أثرت من خلاله وتأثرت بحضارات العالم الأخرى . ولكـن فـي ثلاثـة مجالات : نظام الحكم ، والاقتصاد ، والعلاقـات الخارجيـة ، تبنـى التطبيـق الإسلامي لحد كبير الأنظمة التي طورتها الحضارات الأخرى. فأصبح نظام الحكم بعد فترة ابتدائية قصيرة نظاما ملكيا توسعيا ، كما أصبـح النظـام الاقتصـادي إقطاعيا - رأسماليا، وكانت العلاقات الخارجيـة علاقـات حـرب بـاردة مـع الإمبراطوريات المعاصرة. وقبل أن تسود هذه النظرة العملية Pragmatic احتجت عليها أصوات مثالية عـديدة . وقد نبه أبو ذر الغفـاري إلـى ظهـور النمـط الإقطاعي - الرأسمالي واحتج عليه بشدة ، بينما نبه الخوارج إلى خروج السياسة عن حظيرة الدين إذ كانوا يرون أن الدولة في الإسلام دينية. ومن الثابت أنه ليس في الإسلام نظام حكم معين ولكن هناك مبادئ أساسية عامة يجب الالـتزام بهـا وتحقيقها مثل المشاركة (الشـورى) والعدل.. وهكذا . ولا نظام اقتصادي معين ، وإنما مبادئ عامة مثل إيجاب زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع . وتجاهل تلك المبادئ الهادية يولد الاحتجاجات المستمرة للمصلحين والثوريين .

في التاريخ المعاصر، تجدد قلق المسلمين في بداية القرن العشـرين حـول أوضاعهم . فالخلافة الإسلامية تم إلغاؤها عام ١٩٢٤. ومهما كـانت عيوبهـا ، فإنها كانت تشكل رمزا معنويا حاميا للمسلمين في نظر الكثيرين . وفي شبه القارة الهندية تملك القلق أبا الأعلى المودودي على المسلمين الذيـن تغمرهـم أغلبيـة

هندوسية مما دفعه لصنع درع فكري بناءً عليه : الإيمان بالله يعني الإيمان بقدرته الكلية والتي تترجم سياسيا إلى مبدأ الحاكمية وهو ما يعني أن السلطة والتشريع وغيرها لله وحده، والمؤمنون بهذا الاعتقاد هم حزب الله ومن عداهم حزب الشيطان . وفي مصر: اصطدمت حركة الأخوان المسلمين بالسلطة الثورية للرئيس جمال عبد الناصر ، وتعرضت مرتين لقمع شديد ، وتحت ظروف المرارة والإحباط طور بعض قادتها -وخصوصا الأستاذ سيد قطب - موقفا احتجاجيا راديكاليا واستندوا بشدة على أفكار المودودي .

وفي إيران طبق الشاه رضا خان وابنه محمد برنامجا علمانيا متطرفا، وكانت المؤسسة الدينية الشيعية مستقلة نسبيا فتصدت لسياسات الشاه وأنتجت أيديولوجية الإمام الخميني الإسلامية الراديكالية.

هؤلاء الثلاثة : المودودي ، وقطب ، والخميني أصبحوا المصادر المعتمدة للفكر الدينى للإسلام الهجومي militant . ومن حينها أخذت حركات الإسلام الاحتجاجية أيديولوجيتها من هذه المصادر .

لقد أخذت الجبهة الإسلامية القومية في السودان فى فترة تكوينها الأولى موجهاتها من منابع الأخوان المسلمين المعتدلة ، ومن المثال الشيوعى في تنظيم القوى الاجتماعية الحديثة، وحتى من حزب الأمة في تطوير جناح اقتصادي لمساندة نشاطه السياسي وفي تكتيكات الضغط الشعبي للتأثير على القرارات السياسية . هذا الاقتباس خدمها كثيرا وطورها لتصبح تنظيما سياسيا جيد التنظيم، معتدلا وناجحا. وتدريجيا تأثرت بحركات الاحتجاج الإسلامية الراديكالية والتي سادت مجتمعات المهاجرين المسلمين في الغرب.. هذه النزعة الراديكالية جرتها لعمل الانقلاب ولونت البرنامج السياسي لنظام "الإنقاذ" الذي أنشأته ، فطلبت من المسلمين في السودان التسليم ببرنامجها الحزبي وإلا فسوف يتم تصنيفهم أعداء لله ويتم قمعهم بلا هوادة. أما غير المسلمين فيجب عليهم قبول النظام الجديد وسياساته الاسلاموية وإلا فسوف يكونوا هدفا للجهاد .

ثقافة العنف :

التركة الثانية المهمة من تركات نظام "الإنقاذ" هي تأسيس ثقافة العنف في السودان بمقاييس غير مسبوقة ، وتعطي النقاط التالية مثالا شديد الدلالة على حجم المشكلة وتفشي هذه الثقافة بسبب " الإنقاذ " :

١ - القوات المسلحة : لكي تساند البرنامج العسكري للنظام فقد تم تعديلها لتصبح طرفا في الأيديولوجيا الجديدة .

٢ - تم إنشاء قوات شبه عسكرية أخرى مثل قوات الدفاع الشعبي وصار عدد التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية ٧ تنظيمات .

٣ - صار عدد المليشيات القبلية المسلحة ١٠ مليشيات .

٤ - تصاعدت الحرب الأهلية وصارت أكثر مرارة بدخول العامل الديني .

٥ - ولتدجين المواطنين المدنيين أنشأ النظام خمسة تنظيمات للبوليس والأمن متجاوزا قوات الشرطة القومية .

٦ - دفع تجييش السودان المعارضة للاستجابة بنفس الطريقة فحملت السلاح لتكون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٠ جماعات عسكرية أخرى .

الارتباط بالإرهاب العالمي :

التركة الثالثة لنظام الإنقاذ هي ارتباط السودان بالإرهاب العالمي. الإرهاب هو استخدام العنف لتقويض سلطة شرعية أو لترويع المجتمع المدني.لقد قادت الأيديولوجيا الإسلاموية المتطرفة إلى تكاثر حركات الاحتجاج الراديكالية. وانتظمت هذه الحركات في شبكات قومية وإقليمية وعالمية بدرجة عالية من التخطيط والتنسيق المتبادل، وأصبح السودان مركزا مهما لمجموعات كثيرة من هذا النوع وأعطي الجواز السوداني للعديد من الأجانب للتغطية عليهم ولتسهيل تنقلهم بينما تورط سودانيون في عدد من الأحداث الإرهابية على نطاق العالم. وهكذا أورثت "الإنقاذ" السودان صيتا سيئا وتركة خبيثة.

الدولة الشمولية :

وسيرا على خطى مايو أقامت "الإنقاذ" الدولة الشمولية الثانية في السودان الحديث بكل مقوماتها : الأيدلوجيا الرسمية – الحزب المتسلط – الدولة البوليسية .. الخ . ومع ذلك فهناك فروقات كبيرة بين النظامين المايوي و"الإنقاذي" :

- فالنظام المايوي كان حكما للفرد بينما "الإنقاذ" حكم أقلية أخطبوطية .
- النظام المايوي مارس قمعا رسميا بينما "الإنقاذ" مارست قمعا انتقاميا .
- النظام المايوي كان متأرجحا في أيديولوجيته ، بينما نظام "الإنقاذ" أحادي التفكير.

الأداء الاقتصادي

التركة الخامسة المؤذية للسودان هي تحطيم الاقتصاد الوطني. وللوقوف على حجم التردي والدمار الذي أحدثته "الإنقاذ" في الاقتصاد الوطني فإننا نجري هنا بعض المقارنات :

١ – تدني الإنتاج الزراعي والصناعي بالمقارنة مع مستوياته في سنوات الديمقراطية ، وقد نشر هذا في دراسة مقارنة مأخوذة عن المعلومات الرسمية المنشورة[١] .

٢ – هبطت الصادرات في عهد "الإنقاذ" إلى نصف قيمتها خلال العهد الديمقراطي.

٣ – عجز الميزانية الديمقراطية الداخلي لعام (٨٨–١٩٨٩م) بلغ بليون جنيه بينما بلغ العجز في ميزانية "الإنقاذ" الأخيرة (٧٩–١٩٩٨م) ٣٠٠ بليون جنيه.

٤ – عجز الميزانية الديمقراطية الخارجي لعام (٨٨–١٩٨٩م) بلغ ٧٠٠ مليون دولار بينما العجز الخارجي في ميزانية "الإنقاذ" الأخيرة (٩٧–١٩٩٨م) بلغ أكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار.

---

(١) السودان : المأزق الاقتصادي ١٩٩٠–١٩٩٤م ، مركز الدراسات السودانية ، ص ١٠ وما بعدها.

٥ – دعم ميزان المدفوعات الخارجي في العهد الديمقراطي بلغ ٨٠٠ مليون دولار سنويا ودعم التنمية بلغ ٣،٥ بليون دولار، بينما توقفت كل هذه الأشكال من المساعدات الخارجية ، وإن زادت المساعدات الخارجية الإنسانية .

٦ – ولتغطية عجز الميزانية الداخلي اتجه نظام "الإنقاذ" للاستدانة من النظام المصرفي ولطباعة النقود بمعدلات فلكية: فصارت الكتلة النقدية في ١٩٩٨م ١٦٠٠ بليون جنيه ، بعد أن كانت في ١٩٨٩م ١٧ بليون جنيه .

٧ – ولتجسير الفجوة في الميزان الخارجي اتجه نظام "الإنقاذ" لشراء الدولار من السوق الأسود ونتيجة لذلك أصبح سعر الدولار في ١٩٩٨م ٢٤٠٠ جنيه ، بينما كان في عام ١٩٨٩م ١٤ جنيه.

٨ – وقاد التضخم مع تدني قيمة العملة إلى ارتفاع الأسعار في المتوسط خلال العقد الأخير إلى نسبة بلغت ٤٠٠٠٪ بينما ارتفع الدخل بنسبة ٥٠٠٪ فقط. وتوالت النتائج الكارثية للحقائق السابقة ، وبمعدلات لم يشهدها السودان على طول تاريخه : الفساد – انهيار القيم الأخلاقية – تمدد حزام الفقر ليشمل ٩٥٪ من المواطنين السودانيين يعيشون تحت خط الفقر – هجرة تصيح : الجحيم هو السودان ، سببها قمع الدولة البوليسية وسياسات الإفقار الاقتصادي .

٩ – ونسبة لعجز الميزانية ولتوقف العون الخارجي الموجه للتنمية، فقد توقفت التنمية الاقتصادية في السودان واستمر الدين الموروث من النظام المايوي في الارتفاع خلال الفوائد المركبة ليصبح ٢٠ بليون دولار.

الخداع :

كانت الفطرة التي ولد عليها مولود الجبهة الإسلامية القومية غير الشرعي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م هي الخداع. فمنذ يومه الأول درج انقلاب الجبهة القومية والنظام الذي صنعه على المخادعة بصورة منهجية، إذ قام الانقلاب نفسه على خدعة استغل فيها صناعه التنوير الذي قدمته القيادة العليا للجيش فيما يتعلق

بمذكرة فبراير ١٩٨٩م ليوقروا في الوهم أن إنقلابهم هو استلام للسلطة بواسطة القيادة العليا للقوات المسلحة . وذهبوا في هذا المنحى المخادع ، فألقوا القبض على كل قيادات الأحزاب بما فيهم قادتهم . وخاطبوا الأمة بخطاب علماني في بيانهم الأول إمعانا في التمويه ، واستمر نهجهم المخاتل المخادع في كل تفصيل من تفاصيل أدائهم اليومي قل أو كبر. وطال ذلك الخداع حتى قيادة الانقلاب والنظام فلم يعد يعرف من الحاكم وما هي الجهة التي تصنع القرار!.. مع أن النظام يتدثر بالشعار الإسلامي، ومن المعلوم أن الإسلام يقيم هذه العلاقة - بين الحاكم والرعية- على أساس من الوضوح والمباشرة يدخل فيه الحاكم في عقد شخصي مباشر مع مواطنيه (البيعة).. هذا السلوك المتواصل في الخداع والمراوغة جعل الشعب السوداني يرى فيها معكوس مقولة الصديق عن النبي (ص) : إن كان قال فقد صدق .. فأصبحت : إن كانت "الإنقاذ" قالت فقد كذبت !.

السياسة تجاه الجنوب :

التركة الأخيرة والمهمة من تركات نظام "الإنقاذ" هي سياسته تجاه الجنوب، ويمكن تلخيص هذه التركة الكارثية في خمس نقاط :

١ - أجهض النظام بانقلابه عملية السلام المتقدمة والتي وصلت تقريبا إلى نهايتها.

٢ - اتخذ النظام هوية أيديولوجية - ثقافية ضيقة التعريف للسودان حصرته في الهوية العربية الإسلامية واستبعدت الهوية الثقافية للمواطنين الآخرين ، فقمعت ووسعت حدة المقاومة لدرجة غير مسبوقة .

٣ - أضفى النظام صبغة دينية على الحرب الأهلية فاستقطبت سياسة الجهاد المجتمع السوداني وانداح أثر هذا الاستقطاب إقليميا بمجهود النظام السوداني في إيقاظ واستغلال التباين الديني داخل أراضي جيرانه .

٤ - وباعتقاد النظام أنه مالك الحقيقة الوحيد وبتقديسه للذات وتمحوره حولها وبعدم مقدرته على تقدير الآخر والحوار معه، حول النظام حواراته مع الآخرين إلى حوار طرشان .

دخل النظام في مفاوضات السلام في بادئ الأمر مع الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان عبر وساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر كتمرين علاقات عامة إذ لم تكن للنظام أي خطة سلام. وكان ذلك واضحا في مداخلات أعضاء وفده المتناقضة. ثم أصبحت الوفود التي يرسلها النظام للمفاوضات اللاحقة تعمل بإصرار على جر الطرف الآخر لقبول برنامج الجبهة الإسلامية القومية نحو الجنوب. وقد أفضت المفاوضات التي رعاها كارتر إلى لا شئ وشاركتها في عدم الجدوى ثلاث جولات أجريت بأبوجا بوساطة الحكومة النيجيرية. وفي ١٩٩٣م شجع النظام شركاءه في الإيقاد للتوسط فقبلت الإيقاد رعاية المفاوضات مفترضة النسق المألوف المعتاد من عدم الجدوى التي تصير إليها محادثات الطرفين. ولكن في عام ١٩٩٤م تقدم الراعون في الإيقاد بخطوة إيجابية إذ اقترحوا إعلانا للمبادئ دعوا الطرفين لقبوله وقد نصت نقاط الإعلان الست على سودان موحد متعدد الثقافات والأديان، ديمقراطي، علماني يجب الاتفاق عليه وإذا فشلا في ذلك يتحتم منح الجنوب حق تقرير المصير . وقد قبلت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان فورا إعلان المبادئ بينما رفضه نظام الجبهة الإسلامية القومية بشدة .

★ ★ ★

القسم الثاني
السـودان اليـوم

يعنى هذا القسم بتوصيف الوضع الراهن في السودان و يغطي رؤية التجمع الوطني الديمقراطي حول الخروج من المأزق السوداني (مقررات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية) وسياسات النظام التي استجاب بها للموقف الجديد (اتفاقية السلام من الداخل والدستور الجديد)، ثم يورد الطرق المحتملة لإسقاط النظام وإمكانية التحول الديمقراطي .

الباب الأول
رؤية التجمع

عقد التجمع الوطني الديمقراطي- المظلة الجامعة للقوى السياسية السودانية بما فيها الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان - العديد من المؤتمرات الموفقة في نيروبي أبريل ١٩٩٣، وشقدوم ديسمبر ١٩٩٤م، والتي توجها مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو ١٩٩٥م .

قرارات مؤتمر أسمرا

اتخذ مؤتمر أسمرا قرارات مصيرية نشرت في ٢٣ يونيو ١٩٩٥م ، يمكن تلخيص أهم تلك القرارات فيما يتعلق بحقوق الإنسان تحت ثلاثة عناوين :

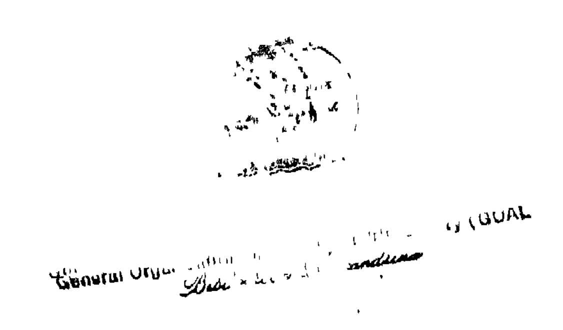
١ - **تقرير المصير**: حق تقرير المصير حق طبيعي ديمقراطي للشعوب وينبغي ممارسته في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف دولي وإقليمي . لشعب جنوب السودان - بحدوده القائمة في أول يناير ١٩٥٦م - أن يمارس حقه في تقرير المصير قبيل انتهاء فترة الانتقال. أما مناطق جبال النوبة

والانقسنا ومنطقة أبيي فإن حقوقها ستحدد وفق إجراءات معينة . أما فيما يتعلق بمحتوى تقرير المصير فإن الخيار فيه سيكون بين الوحدة – في شكل فيدرالي أو كونفدرالي – أو الانفصال . يجب أن يتم تقرير المصير بعد فترة انتقالية يتخذ خلالها التجمع الوطني الديمقراطي التدابير الكفيلة ببناء الثقة وإعادة هياكل دولة السودان على نحوٍ يجعل الوحدة الخيار الأفضل .

٢ – **الدين والدولة** : لا بد أن تحكم علاقة الدين بالدولة الأسس الآتية : تضمّن حقوق الإنسان كما عرّفتها المواثيق الإقليمية والدولية في دستور السودان . تؤسس الحقوق والواجبات القانونية على المواطنة ، كما يمتنع التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو النوع أو الثقافة . تحترم الدولة المعتقدات الدينية للمواطنين والتي ينبغي أن تمارس في جو من التعايش والتسامح المتبادل . كما لا يجوز لحزب سياسي أن ينظم على أساس ديني .

٣ – **إسقاط نظام "الإنقاذ"** : تتضافر الجهود وتتصاعد لإسقاط نظام الخرطوم – بما فيها العمل العسكري .

أما بقية القرارات فقد تعلقت بشكل الحكومة الانتقالية، اللامركزية ، وعلاج القضايا الإنسانية ، وهيكل التجمع ، ومقومات سودان المستقبل .. علاوة على ذلك فقد فتحت مقررات أسمرا مجالا للتحول الديمقراطي السلمي عبر عملية الإيقاد .



الباب الثاني

حلول النظام: السلام من الداخل والدستور

استثمر النظام السوداني سقوط نظام منقستو في ١٩٩١م ، فأحرز تقدما عسكريا في الفترة ما بين ٩١-١٩٩٤، واعتقد أن بإمكانه حسم الحرب الأهلية في الجنوب عسكريا ، لذلك فقد تشنج في رفض إعلان المبادئ الذي قدمته دول الإيقاد في ١٩٩٤م وفي شجب قرارات أسمرا في يونيو ١٩٩٥م واعتبرهما خيانة للدين والوطن . ولكن التطورات التالية دلت على الفشل التام لسياسات النظام :

أ - جمعت قرارات أسمرا المصيرية كل القوى السياسية السودانية المعارضة حول برنامج سياسي وبرنامج عمل موحد . كما أن موقف النظام السلبي من إعلان المبادئ قارب بين دول الإيقاد وبين التجمع الوطني الديمقراطي ، هذان العاملان أديا إلى تصاعد العمل العسكري المضاد للنظام ، وإلى نشوء جبهتي قتال جديدتين : في الشمال الشرقي وفي الجنوب الشرقي .

ب - وجدت الأنشطة المعارضة للنظام داخليا منذ قيامه ، ولكن ، لأول مرة في عمر النظام قدمت له القوى السياسية بالداخل مجتمعة مذكرة مشتركة في أبريل ١٩٩٦م ، ذكرت المذكرة فشل سياسات النظام وطالبت بتنحيه عن السلطة ، بل وساندت كل قرارات أسمرا ما عدا المتعلقة بالجانب العسكري .

ت - أسفر هذا الجو السياسي المتوتر عن مظاهرات للطلاب في سبتمبر١٩٩٦م.

وليتجاوز النظام عزلته اليائسة، ويغطي عجزه حيال قضيتي السلام والتطور السياسي نفذ خطة جديدة تستند على محورين :

الأول : مراجعة موقفه من إعلان المبادئ، والقيام بعملية سلام من الداخل يقبل فيها حتى بعض قرارات أسمرا التي كان قد تشنج في إدانتها من قبل .

الثاني : مخاطبة نداءات التطوير السياسي بالدستور الجديد .

ونتيجة لذلك عقد النظام اتفاقية السلام من الداخل مع سـبعة مــن الفصـائل المنشقة في أبريل ١٩٩٧م ، كما نشر مسـودة لدستور جديد يكون سـاريا فـي يناير ١٩٩٩م . لقد توحدت المعارضة السودانية في رفضها للمشـروعين ، فمـا هي الأسباب ؟ .

اتفاقية السلام من الداخل :

لا شك أن هذه الاتفاقية تحوي عدة إيجابيات منقولة من قرارات أسمرا هي :

١/ الفصل الثالث (٣-٢-١) : المواطنة هي أساس الحقـوق ويشـارك جميـع السودانيين بحكم مواطنتهم على وجه المساواة في المسئوليات السياسية .

٢/ الفصل السابع (٧-١٠- ١إلى ٨) : يقر ممارسة مواطني الولايات الجنوبيـة لحق تقرير المصير في استفتاء حر وعادل تشرف عليـه هيئـة الانتخابـات العامة أو لجنة خاصة به ، ويتم تحت مراقبة منظمة الوحدة الأفريقية ، جامعة الدول العربية ، الأمم المتحدة ، كيانات دينية ، دول الإيقاد، منظمات طوعيـة سودانية ودولية وأي دول أخرى .. يتم فيه الاختيار بين الوحدة والانفصال .

ولكن تلك الإيجابيات ذهبت أدراج الرياح بل انقلبت لنقيضها بسبب الآتي :

أ - العناصر الجنوبية الموقعة على الاتفاقية منشقة عن تنظيمين أساسيين همـا: الحركة الشعبية لتحرير السودان ، واتحاد الأحـزاب السـودانية الأفريقيـة (يوساب). أي أنها عناصر أقلية. أعطت الاتفاقية تلك العناصر حقوقا سياسية ودستورية وإدارية جعلت لها اليد العليا فيما يختص بقضية السلام . مما يعني وقوع أي تفاوض مع تنظيمات الأغلبية تحت رحمة تلك اليد العليا وأيلولتـه إلى الفشل . ففي الفصل الخامس من الاتفاقية (٥-١-أ إلى د) يـرد وصـف لتكوين المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية من الفصائل الجنوبية الموقعة على الاتفاقية ، وظائف ذلك المجلس هي : الإشراف العام على تطبيـق الاتفاقيـة وكل ما يتعلق بالسلام. وفي الفصل الثامن (٨-٢-أ) يرد : لا يجوز عـرض أي تعديل في نص هذه الاتفـاقية على المجلس الوطني بدون الرجوع لمجلس التنسيق . وهذا يوصد الباب أمام الاتفاق مع التيارات الأم : الحركة الشـعبية

ويوساب ، فكيف يعقل أن يوافق القلب على تحكم الأطـــراف ، أو أن تقـــاد الدابة جرا من ذيلها !.

ب- فكرة تقرير المصير كما جــاءت في قرارات أسمرا ١٩٩٥م توجــب قيــام فترة انتقالية – تخاطب فيها كل مظالم الماضي، وتجري إصلاحات هيكليــة معينة ، لا مجرد إتاحة المشاركة في المؤسسات القائمة. إن تقرير المصـــير حسب مقررات أسمرا يعطي الوحدة فرصتها الأفضل ، أما إجراؤه تحت نير سلطة الجبهة بطرحها الأحــادي الأيديولوجي الضيــق وتعريفهــا القــاصر للهوية الثقافية السودانية فسيؤدي حتما للانفصال ولعلاقات متوترة بين دولتي الشمال والجنوب المنفصلتين .

ج- تجئ الاتفاقية ضمن بناء دستوري غير ديمقراطي تطالــه تقلبــات الســلطة المتجبرة على نحو ما فعله نميري ببنود اتفاقية أديس أبابا وبدستور ١٩٧٢م. أمر آخر يجمع هذه الاتفاقية مع التجربة النميرية وهو الهشاشـــة والضعـف الملازمين لأي اتفاق تبرمه أقليه غير شرعية فـــي غيــاب ممثلــي الشـعب الشرعيين .

الخلاصة : اتفاقية السلام من الداخل ليست اتفاقيـــة ســـلام : إنهــا مشــروع للانفصال ومدخل لحروب دائمة بين قبائل الجنوب ولحروب حدودية بين دولتـــي السودان المنفصلتين . لا بديل عن اتفاق سلام شامل تشارك فيه القوى السياســية التي تمثل السودان بكل ألوان طيفه السياسي ، ولا بد من تضمين هـــذا الاتفـــاق دستور البلاد الشرعي .

الدستور الجديد :

لا يحقق الدستور الذي بدأ العمل به في يناير ١٩٩٩م تطلعـــات الســودانيين للأسباب التالية :

١ – لأنه مولود غير شرعي، فقد أوكل النظام أمر كتابته للجنة عينهـــا وســماها "اللجنة القومية لكتابة الدستور" قاطعت القوى السياسية السودانية هذه اللجنـــة

وإن كانت ترى أن رئيسها وكثيرا من أعضائها لا يمكن دمغهم بالجبهوية. نفس الشيء ينطبق على اللجنة الفنية للدستور. وقد قدمت اللجنتان مسودة الدستور والتي غيرها النظام من دون أدنى مراعاة للجنتين ، وأبدلها بدستور يحمل أنفاس الجبهة الإسلامية ورؤيتها الضيقة، وهرع به إلى المجلس الوطني ليبصم عليه ، ويعرضه على استفتاء صوري لم يسمع به المواطنون دعك عن المشاركة !.

٢ – لقد كانت مسودة الدستور التي قدمتها اللجنة القومية متقدمة كثيرا على تلك التي عرضت على المجلس الوطني، ولكنها كانت معيبة فيما يختص بالآتي :

- المادة ٦: استصحبت مفهوم أبي الأعلى المودودي حول الحاكمية الإلهية الذي يفضي إلى الثيوقراطية ويتيح للبشر ممارسة سلطانهم باسم الله. ما من مؤمن ينكر قدرة الله الكلية ، ولكن الحاكمية– السيادة – مفهوم سياسي وهي للشعب . وفي هذا السياق روى الطبري –المؤرخ الإسلامي المعروف – حادثة جادل فيها صحابي شهير معاوية – أول الملوك المسلمين – بألا يصف المال العام بأنه مال الله بل مال الناس .

- المادة ٨٤ تنص على : "الشريعة والعرف مصدرا التشريع". يجب توسيع هذا البند ليشمل الأديان السماوية والتشريعات الإنسانية النافعة بالإضافة لما سبق ، وهذا المفهوم تقره المبادئ الإسلامية ويتطلبه العقل.

- مسودة اللجنة لا تترك مجالا للمساءلة عن تجاوزات الماضي، بل تقر المواد من ٢٠٣ حتى ٢٠٦ وتقنن المؤسسات والأوضاع السابقة كلها .

٣– استصحب الدستور الجديد كل تلك السلبيات والمآخذ وتجاوزها إلى مصادرة كل أوجه الحرية والتسامح المضمنة في مسودة اللجنة القومية ، وخاصة :

أ – المادة ٣٣ التي تمنع إخضاع شخص للتعذيب والعقوبات القاسية اللاإنسانية والحاطة لكرامة الإنسان .

ب – المادة ٣٥ والتي تمنع الاعتقالات التعسفية.

ج – المادة ٢٨ : والتي تكفل حق التقاضي للمواطنين أمـام المحـاكم الطبيعية وليس المحاكم الخاصة .

د – المادة ٣٠ والتي تعطي المواطنين حـق الانتصـاف مـن الظلـم الإداري.

هـ– المادة ٢٤ والتي تكفل حرية التنقل .

و – المادة ٤٥ والتي تمنع التمييز بسبب الولاء السياسي .

.. كل هذه المواد حذفت من الدستور الجديد، والأهم من ذلك :

ز –المادة ٤١(١) من مسودة اللجنة التي تنص على الآتي : "للمواطنين الحق في التنظيم لأغراض سياسية وثقافية ونقابية وعلمية وعلـى الدولة كفالة هذه الحقوق، ويجب ممارستها عبر ضوابـط قانونيـة مناسبة". استبدل الدستور الجديد هذا النص الواضح بالآتي :

– المادة ٢٧(١) : للمواطنين حق التوالـي والتنظيـم لأغـراض ثقـافية أو اقتصادية أو مهنية وفقا للقانون .

– المادة ٢٧(٢) : يكفل للمواطنين الحق لتنظيم التوالي السياسـي بشرط :

(أ) أن يقوم التنظيم على الشورى والديمقراطيـة فـي اختيـار القيادة.

(ب) استعمال الدعوة لا القوة المادية في التنافس مع الآخرين.

ل – المواد ٦، ٧، ٩، ١٥، ١٧، و١٩ تعمم الواجبات الإسلامية علـى جميع المواطنين. لكل تلك الأسباب مجتمعة لفظـت غالبيـة أهـل السودان هذا الدستور الجديد.

الباب الثالث

سيناريوهات إسقاط النظام وإمكانية التحول السياسي

في السودان اليوم استقطاب حاد بين النظام واتفاقيته للسلام ودستوره الجديد من جهة ، وبين التجمع الوطني الديمقراطي وغيره من القوى المعارضة التي تعمل على إسقاط النظام من جهة أخرى .

الطرق المحتملة لإسقاط النظام :

١ - **السيناريو الأول** : تصعيد الضغط العسكري في جبهاته الأربع مما يمهد لإسقاط النظام على نحو ما حدث في أثيوبيا منقستو أو زائير موبوتو .

٢ - **السيناريو الثاني** : تصعيد الضغط السياسي نحو انتفاضة شعبية على غرار ما حدث لسودان عبود ١٩٦٤ أو سودان نميري ١٩٨٥م .

التحول السياسي :

حدثت في العقد الأخير وما قبله تحولات سياسية ديمقراطية في العديد من دول العالم مثلا : تشيكوسلوفاكيا وبولندا في أوربا الشرقية، الأورجواي والأرجنتين في أمريكا اللاتينية ، بينين والنيجر وتوجو في أفريقيا ، وغيرها .. هل من أمل أن يحدث مثل هذا التحول السياسي الديمقراطي في سودان اليوم ؟

مبادرة الإيقاد ، منبر شركاء الإيقاد ، ومذكرة التجمع بالداخل :

أ- مبادرة الإيقاد :

إن مبادرة الإيقاد وإعلان المبادئ الذي تمخض عنها تمثل أكثر الوساطات في النزاع بين نظام الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان جدية ودأبا. ولكن المحادثات التي جرت خلال سبعة أشواط لم تتقدم شبرا نحو السلام حتى بعد قبول

نظام الخرطوم لإعلان المبادئ ، نعم لا يزال هناك اتفاق على لقاءات قادمة تحت مظلة الإيقاد ، ولكن ومنذ مبادرة الإيقاد في ١٩٩٤م وحتى الآن حدثت تطـــورات هامة ينبغي استصحابها في المبادرة وإلا فقدت صلاحيتها، تلك التطورات هي :

- نتيجة لقرارات أسمرا يونيو ١٩٩٥م ، ولاتفـــاقية السلام من الداخـــل أبريل ١٩٩٧م ، يوجد الآن إضافة للنزاع الشمالي/الجنوبي نزاعات شمالية/شمالية، وجنوبية/جنوبية.
- تقلصت مقـــدرة دول الإيقاد في التصرف بروح الفريق المتعـــاون بســـبب الحربين الإقليميتين : حرب القرن الأفريقي ، وحرب البحـــيرات ، وانفتـــح المجال لتحالفات جديدة وللأطراف ذات المصلحة الصيد في الماء العكر .
- بعض دول الجـــوار الجغـــرافي والحضاري والتي لم تشـــترك في مبـــادرة الإيقاد يهمها السلام والاستقرار في السودان ويؤثر عليها مما يجعلها تتطلـــع بحق لمشاركة مناسبة .
- إن مبادرة الإيقـــاد حتى إذا أمكن إحياؤهـــا تخاطب اثنين من أطراف النزاع وتغفل الآخرين ولكن أهم عيوب المبادرة أنها تعطـــي الجبهـــة الإســـلامية القومية حق تقرير مصير السودان. إن أجندة الجبهة الأحادية الحزبية الضيقة لا تدع خيارا لمن يرى الهوية السودانية في ظل التعددية والتنـــوع، ســـوى الانفصال. إن احتمال الانفصال عقب ممارسة ديمقراطية عبر استفتاء حــــر ونزيه صار واردا ومقبولا لدى كافة القوى السياسية السودانية ، ولكن تقرير المصير إذا تم إبان سلطة الجبهة، فلن يؤدي للانفصال الحتمي وحسب، بـــل سيؤدي إلى حروب قبلية جنوبية جنوبية ، وحروب أخرى بين قبائل التماس، أما العلاقة بين نظام الجبهة بعد تخلصه من كعب أخيل ، وبين دولة الجنوب المنفصلة ، فستكون أسوأ من علاقته الحالية بدول الجوار .

إذن فمبادرة الإيقاد بشكلها الحالي ليســـت مســـلكا صالحـــا نحـــو الســـلام والاستقرار في السودان .

ب- منبر شركاء الإيقاد

انعقد منبر شركاء الإيقاد (وهو منبر لأعضاء المجتمع الدولي التالي ذكرهم : مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرىG7 ، الدول الاسكندنافية ومصر) فى روما في نوفمبر ١٩٩٨م. وقام خلال لجنته الوزارية بالسعي لسد عجـز تحـرك دول الإيقاد، ومع أن عمل شركاء الإيقاد يتم تحت مظلة الإيقـاد، إلا أنـه سـيضيف للمبادرة الإقليمية صبغة دولية. ومن ناحية أخرى فـإن أربعـا مـن المنظمـات الطوعية الدولية الشهيرة هي : أوكسفام – أطباء بلا حـدود الفرنسـية – كـير CARE، ومنظمة حماية الطفولة، عبرت عن إحباطها بسبب المأسـاة الإنسـانية السودانية المتفاقمة بسبب انهيار عملية السلام باعتباره المفتاح الرئيسي لحل تلـك المأساة . تقدمت تلك المنظمات في ديسمبر ١٩٩٨م بخطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيه (يتطلب الدور السياسي الأنجع ، ضمن أشياء أخرى، تعيين ممثل دائم للأمين العام للأمم المتحدة، وتوجيه الضغط الدولي نحو تدعيم عملية الإيقـاد والتكامل معها)

وإذا فشلت الأطراف المتنازعة في التخلي عن مواقفها المتصلبـة، وشـلت الوسائط الإقليمية ، فإن المأساة الإنسانية السودانية المتصاعدة ستؤدي حتما إلـى تدويل قضية السودان .

ج - مذكرة التجمع الوطني بالداخل

في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٨م قدم التجمع الوطني الديمقراطـي بالداخل بالاشتراك مع أحزاب معارضة أخرى، ونقابات وشخصيات وطنية بارزة مذكرة لنظام الخرطوم. ولقد مثلت المذكرة الرؤية السودانية للتحول الديمقراطـي السلمي ، جاء فيها الآتي : إن الخروج ببلادنا من أزمتها السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية والأمنية والأخلاقية وقفل باب العنف السياسي وخلق المناخ لوحـدة وطنية حقيقية تسد الطريق أمام التدخل الأجنبي في شئون بلادنـا، لا يمكـن أن يتحقق إلا بتكوين حكومة قومية انتقالية يرتضيها الشعب وتمثله وتكـون أوجـب مهامها :

أ – تصفية دولة الحزب الواحد لصالح دولة السودان الوطن الديمقراطي الجامع.

ب – عقد مؤتمر دستوري يضم جميع الأطراف يعمل على :

١/ إقرار اتفاق سلام شامل وعادل ودائم يضع حدا للاقتتال ويقـر حـق تقرير المصير لأهلنا في الجنوب في مناخ ديمقراطي .

٢/ وضع أساس ديمقراطي راسخ ومتين لحكم البلاد .

٣/ وضع أسس عادلة لمساءلة شاملة لكافة المخالفات التي اقترفت في حق الشعب.

٤/ وضع أساس متين للعلاقات الخارجية.

٥/ وضع الأسس والقواعد اللازمة لإجراء انتخابات عامة.

ج – إجراء الانتخابات العامة تحت رقابة إقليمية ودولية وتسليم السـلطة فـورا للحكومة المنتخبة.

إن المزاج السوداني على صعيد الفرد والمجتمـع مشـدود لقيـم التسـامح والاعتدال المتسقين مع النظام الديمقراطي في الحكم . ويبدو أن السـودان علـى موعد مع الديمقراطية لن يخلفـه . فعلى الرغـم مـن قصـر فـترات الحكـم الديمقراطي في السودان وتطاول أعمار الديكتاتورية إلا أن الديمقراطية تبدو كأنها القـاعدة والدكتاتورية هي الاستثناء. وإنك لترى النظم الديكتاتورية في السودان – ومنها النظام الحالي – تضطرب في مقعدها اضطراب الجالس على أسنة الرماح، وتصحو مذهولة كل صباح كيف أمكنها البقاء !

يشهد العالم الآن هبة ديمقراطية جعلت النظم الديمقراطية تتساقط كأوراق الخريف ، إذن فالاعتبارات الوطنية والمناخ الدولي يؤكدان لا محالة بأن نظام طغمة الخرطوم إلى زوال . أيكون ذلك عبر إسقاط النظام أم من خلال التحول السياسي لا أحد يعـلم ، ولكن المؤكد أن فجر التحول الديمقراطي قد آذن بانبلاج، وأنه سيتم عبر فترة انتقال .

★ ★ ★



القسم الثالث

ضرورات الميلاد الثاني

ونحن نقف على أعتاب فترة الانتقال القادمة فإنه يتحتم علينا التشمير عن السواعد إظهارا للحقيقة ودحضا وتعرية للاعتقادات والمفاهيم الخاطئة ، كما يتحتم علينا وضع الأسس اللازمة لتنقية الضمائر والبدء في إجراءات التطبيب والمعالجة حتى تصبح العدالة واقعا ملموسا، بهذا الحس وبهذا الفهم أناقش اليوم موضوع حقوق الإنسان في فترة الانتقال. هناك ترابط عضوي لا ينفصم بين موضوع حقوق الإنسان وبين مفهوم العدالة في قضايا الهوية ، الدين والسياسة، الديمقراطية المستدامة ، التنمية الاقتصادية المستدامة، القوات المسلحة ، تقرير المصير ومسألة الحقوق النسوية . وهذا القسم يرى ويتطلع إلى ميلاد السودان الثاني في مهد حقوق الإنسان ، ويناقش حقوق الإنسان ، والعدالة في القضايا سالفة الذكر في الفترة الانتقالية القادمة .

الفصل الأول

حقوق الإنسان

في فترة الانتقال في السودان

تناولت الأديان العالمية والأيديولوجيات الوضعية بتوسع موضوع حقوق الإنسان . ولقد عرف الغرب في النصف الأول من القرن العشرين أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان ، فلا غرو أن يأخذ هذا الموضوع حيزا ضخما في الفكر العالمي وأن يثمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.. ذلك الإعلان الذي أثبت للإنسان الكرامة والمساواة مع أخيه الإنسان ووضح عبر ثلاثين مادة حقوق الإنسان العامة. وفي عام ١٩٦٦م أصدر المجتمع الدولي

الاتفاقية الدولية في الحقوق المدنية والسياسية التي وضحت التفاصيل في ٣٥ بندا. وتوالى إصدار عدد من الاتفاقيات الخاصة بقطاعات معينة مثل الإعلان العـــالمي لإلغاء التمييز ضد المرأة في نوفمبر ١٩٦٧م وهكذا . ولقد منحت هذه الوثائق منذ صدورها تعريفا لحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا ووضعت معايير الســـلوك المتمدن للدول والمجتمعات .

وكما قام أعضاء الأمم المتحدة من الدول الحديثة بالتوقيع على هذه الاتفاقيات على نطاق واسع قامت أيضا بانتهاكها على نطاق واسع .

وقع السودان بعد الاستقلال على كثير من هذه الاتفاقيات، وتلك التي لم يوقع عليها ضمن تحفظاته حيالها. وفي ورقة قدمتها لمؤتمر نظمته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عقد بجنيف(نوفمبر ١٩٩٨م) قدمت حججي في التكامل الأساســـي بين حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي وحقوق الإنسان العالمية .

وخلال السنوات التسع التي قضتها الحكومات الديمقراطية فـــي الســـــودان كانت انتهاكات حقوق الإنسان هي الاستثناء ، بينما كانت انتهاكات حقوق الإنسان هي القاعدة في سنوات الحكومات الاستبدادية الاثنين والثلاثين. وعلى كل حال فقد عانى السودان من حرب أهلية طويلة انتهك الطرفان خلالهــــا حقـــوق الإنســـان والمسح الموضوعي لانتهاكات حقوق الإنسان في السودان يؤيد النتائج الأربعـــة التالية :

١ - انتهاكات حقوق الإنســـان في فـــترات الحكـــم الاســـتبدادي تفـــوق بكثـــير الانتهاكات في الفترات الديمقراطية .

٢ - انتهاكات حقوق الإنسان في الأنظمة الاستبدادية الثلاثة تمثل رســـما بيانيـــا متصاعدا من سيئ إلى أسوأ إلى الأكثر سوءا .

٣ - انتهاكات حقوق الإنســـان شملت كل المواطنين السودانيين، ولكنهــــا كـــانت أسوأ في الأقاليم الجنوبية والمناطق الأخرى المهمشة .

٤ - أدخلت الحرب الأهلية مقاييسها الخاصة لانتهاكات حقوق الإنســــان ، وقـــد شاركت في هذه الانتهاكات كل أطراف النزاع بلا استثناء.

انتهاكات حقوق الإنسان في السودان

فيما يلي قائمة بانتهاكات حقوق الإنسان مرتبة ترتيبا زمنيا وهي ليست قائمة شاملة ولكنها تحوي أحداثا بقى تأثيرها في الذاكرة الوطنية :

١ – الأحداث الدامية في أغسطس ١٩٥٥م .

٢ – الموت الجماعي للمسجونين في سجن كوستي (عنبر جودة) .

٣ – انقلاب نوفمبر ١٩٥٨.

٤ – الاعتقال والإقامة الجبرية والتعذيب .

٥ – الهجوم المسلح على المدنيين في احتفالات المولد ١٩٦١.

٦ – الاضطهاد الثقافي .

٧ – اضطهاد المدنيين الجنوبيين في جوبا وواو في ١٩٦٥م .

٨ – حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان .

٩ – إقامة انتخابات بدون تنافس وإشراك للمواطنين في الجنوب ١٩٦٥م .

١٠ – حل الجمعية التأسيسية بطريقة غير قانونية .

١١ – مقتل السيد وليم دينق .

١٢ – انقلاب مايو ١٩٦٩م .

١٣ – مذبحة الجزيرة أبا وودنوباوي ومقتل الإمام الهادي المهدي ورفاقه في الكرمك ١٩٧٠.

١٤ – التعذيب والحبس الجبري ومصادرة الممتلكات .

١٥ – المحاكمات الصورية والعبث بالقضاء في الاستبداد الثاني .

١٦ – خرق حقوق الإنسان الممنوحة في الدستور وخصوصا اتفاقية ١٩٧٢م .

١٧ – أحداث محاولة انقلاب ١٩٧٥م وما بعدها .

١٨ – الاضطهاد الثقافي .

١٩ – أحداث ١٩٧٦م والقمع الذي أعقبها .

٢٠ - إعدام السيد محمود محمد طه ١٩٨٥م .

٢١ - القطع والجلد في التطبيق الغوغائي للعقوبات الإسلامية .

٢٢ - إسقاط طائرات مدنية في أغسطس ١٩٨٦م ومايو ١٩٨٧م .

٢٣ - أحداث الضعين ١٩٨٨م .

٢٤ - إحياء ممارسات الرق بين القبائل ١٩٨٨م .

٢٥ - انقلاب يونيو ١٩٨٩م .

٢٦ - إعدام ٢٨ ضابطا في أبريل ١٩٩٠ بدون محاكمة .

٢٧ - تعذيب واعتقال واضطهاد النساء .

٢٨ - انتهاك قواعد الحرب بين أطراف النزاع .

٢٩ - المعاملة غير الإنسانية للنازحين .

٣٠ - استعمال العون الغذائي كسلاح .

٣١ - الاختطاف والإبعاد والعمل القسري .

٣٢ - التجنيد الإجباري .

٣٣ - اضطهاد المدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب .

٣٤ - الاضطهاد الاقتصادي .

٣٥ - الاضطهاد التعليمي .

٣٦ - رعاية الإرهاب .

٣٧ - المحاكمات الصورية والتلاعب بالقضاء .

٣٨ - الاضطهاد الثقافي .

٣٩ - الاضطهاد الديني .

٤٠ - الدعاوى بإحياء الرق في عهد الجبهة الإسلامية القومية .

٤١ - معاملة أسرى الحرب .

٤٢ - تدمير التعليم لأغراض عسكرية .

٤٣ - استعمال الغذاء كسلاح .

هناك انطباع - يدعمه الكثيرون - بأن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان طريق في اتجاه واحد : اضطهاد شمالي وضحايا جنوبيون . وقد أوضحت في الصفحات السابقة أخطاء الأنظمة المختلفة التي حكمت السودان، وأقول : صحيح أن القوى الشمالية التي هيمنت على هذه الحكومات تتحمل تلك الأخطاء ولكن لوضع الأمور في المنظور الموضوعي فإني أبدي الملاحظات التالية :

أولا : هناك العديد من السياسات الشمالية تجاه الجنوب تأثرت سلبا بالسياسة التي ابتدرتها الإدارة الاستعمارية البريطانية تجاه الجنوب، ولكن الانطباع السائد وسط الجنوبيين يلقي باللوم والإدانة على رد الفعل الشمالي دون أن ينظر ويتعرف بما فيه الكفاية على ما جناه البريطانيون .

ثانيا : وبغض النظر عن النوايا السيئة للشماليين من عدمها، فإن تدني الكفاءة السياسية للجنوبيين نتج عنه الفشل في التمثيل والتعبير عن المصالح الجنوبية بقوة كافية لا سيما في ظل الأنظمة الديمقراطية. ومن المعروف أن التحدي في ظل الأنظمة الديمقراطية يكمن في المقدرة على التنظيم لخدمة المصالح والأفكار السياسية . ومن الملاحظ أن المجتمع الجنوبي قد استطاع إنشاء تنظيمات عسكرية فعالة، ولكن تنظيماته السياسية والتي هي سلاحه في الديمقراطية ليست كذلك . فالحزب الجنوبي الأول بعد الاستقلال : الحزب الليبرالي كان تنظيما هشا قليل النفوذ السياسي، مما جعل أعضاءه عرضة للتأثير عليهم بواسطة الأحزاب الأخرى. وحزب سانو الذي وجد في السيد وليم دينق قيادة مقتدرة أضعفه الجناح العسكري المسلح -أنيانيا ، وبعد وفاة السيد وليم دينق فقد القيادة والتنظيم. جبهة الجنوب والتي تكونت من مجموعة من المثقفين المقتدرين لم تستطع أن تطور شكلا قياديا وتنظيميا، وتوقف نموها السياسي بالارتباط بنظام نميري الذي أحبط وخيب آمال جميع الذين جربوا عملا سياسيا معه! أما الأحزاب العديدة التي تكونت بعد انتفاضة ١٩٨٥ فقد كانت أحزابا محلية شبه قبلية لعبت دور الوكالات الانتخابية ثم أصبحت نهبا للتمزق بأسباب

شخصية و قبلية. و الحركة و الجيش الشعبي لتحرير السودان, تنظيم فعّال ولكن من الواضح أن هويتها السياسية قد ذابت في الهوية العسكرية. والتحدي الأساسي الذي يواجهها في مستقبلها يكمن في مقدرتها على تطوير تنظيم سياسي متماسك و فعّال . و ما لم يكوّن الرأي السياسي الجنوبي تنظيما سياسيا فعّالا أو يلحق بالأحزاب الشمالية على أسس عادلة فلن يتم تأمين المصالح الجنوبية في الظروف الديمقراطية .

ثالثا : ونتيجة لحقيقة الفشل الجنوبي في تكوين التنظيمات السياسية والنجاح في جانب التنظيمات العسكرية فإن التعبير السياسي الجنوبي يجنح للتحول السريع للأساليب العنيفة. وإذا أمكن تبرير العنف في حالات معينة فبالقطع لا يمكن قبوله كوسيلة طبيعية للتعبير السياسي عن الحقوق وستؤدي نتائجه للإضرار حتى بأصحابه: وعلى سبيل المثال فقد أضر التحول السريع نحو العنف في أغسطس١٩٥٥ بالمصالح الجنوبية وطبع العلاقات الجنوبية / الشمالية بطبيعة سلبية . وهذا نفسه ما يمكن أن يقال عن إسقاط الطائرتين المدنيتين مباشرة بعد المفاوضات عالية المستوى بين رئيس وزراء السودان ورئيس الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في يوليو ١٩٨٦م. تلك المفاوضات التي وإن لم تحدث اختراقا ولكنها تركت الباب مفتوحا لتطورات أخرى في عملية السلام. لقد كان الفشل في الاعتراف بالتحول السياسي والدستوري الذي حدث في ٦ أبريل ١٩٨٥م خطأ سياسيا فاحشا .

رابعا : هناك اتجاه وسط قطاعات كبيرة من المثقفين السودانيين يجمع كل الحكومات التي حكمت السودان في صعيد واحد، دون أن يميز بين الحكومات شرعية التكوين والحومات البوليسية القائمة على الانقلاب العسكري. ويسود هذا الفشل في التمييز في أوساط الساسة والمثقفين الجنوبيين إذ يرون الشمال جهة واحدة متحدة في اضطهاد الجنوب. وبدون شك فإن هناك أيضا فهما شماليا مشتركا مغلوطا نحو الجنوب، ولكن قطاعا كبيرا من الرأي السياسي الجنوبي يجمع هذين النوعين من

الحكومات الشمالية بطريقة غير مبررة. وفي هذا السياق سمى سياسي ومثقف جنوبي محترم هو السيد أبيل ألير كتابه عن مشكلة الجنوب "سلسلة نقض العهود". الحقيقة هي:

- الوعد الذي قطعته القيادات السياسية في عام ١٩٥٥م باعتبار الوضع الفيدرالي للجنوب عند كتابة دستور البلاد لم يتم الوفاء به لأن عملية كتابة الدستور أجهضها انقلاب ١٧ نوفمبر.
- توصيات لجنة الاثنى عشر ومؤتمر كل الأحزاب (١٩٦٧م) أبطلها وقوع انقلاب مايو ١٩٦٩م.

وفي الحالين جمدت الحكومات العسكرية الجديدة الأطراف الشمالية في الاتفاقيات المعنية. كما تم تجميد الساسة المعنيين. أما اتفاقية ١٩٧٢م فقد تم التوصل إليها مع حكومة غير شرعية ومع رئيس ظل يخرق باستمرار كل الاتفاقيات مع الشماليين والجنوبيين على حد سواء. وأكثر من ذلك :

- كل مبادرات السلام، واتجاهات حل مسألة الحرب الأهلية باتفاقيات سياسية ارتبطت بحكومات ديمقراطية :

- مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥م .
- لجنة الاثنى عشر ١٩٦٦م .
- مؤتمر كل الأحزاب السودانية ١٩٦٧م .
- إعلان كوكادام ١٩٨٦م .
- المبادرة السودانية ١٩٨٨م .
- برنامج القصر الانتقالي ١٩٨٩م .
- المؤتمر الدستوري المقرر في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩م وحتى مقررات أسمرا فى يونيو ١٩٩٥م تم التوصل إليها بين الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان، وائتلاف القوى السياسية المكونة للحكومة في الديمقراطية الثالثة .

- كل مبادرات الحرب ارتبطت بالنظم الاستبدادية، تحديدا: ١٩٦٣م- ١٩٧٥م- ١٩٨٣- ١٩٩١م. اتفاقية ١٩٧٢ التي تم التوصل لها مع النظام الاســـتبدادي الثاني انبنت على تحضيرات الحكومة الديمقراطية الســـابقة لذلـك النظـام، والنظام الذي وقعها أثبت أنها لا تتوافق مع طبيعته فخرقها حالا وهيأ البـــلاد لحرب أهلية في ١٩٨٣ أسوأ من تلك التي أنهاها في ١٩٧٢م .

السياسة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان :

إنني هنا أدعو لسياسة فعالة وصحيحة بمقاييس حقوق الإنسان. وتهدف هـذه السياسة :

في المقام الأول : لإظهار الوقائع كما هي حتى يمكن تأسيس الحقيقة على إقرار رسمي وبصورة متفق عليها ولتكون رواية رسمية للأحـداث تعلـو علــى الاعتبارات الحزبية .

ثانيا : يجب أن تعبر هذه السياسة عن رغبة الشعب بطريقة صحيحة.

ثالثا : لكل قطر ظروفـه الخاصة التي تؤثر على تعامله مع هـذه القضيـة ، لا سيما بين الظروف التي تحتم اتخاذ إجراءات رحيمة وتلك التـــي تتطلـب إجراء المحاكمات والعقوبات، ففي حالة الرحمة يجب أن تلتزم تلك السياسة الحدود المفروضة على الدولة بواسطة القانون الدولي وفي حالة المحاكمـة والعقوبة يجب احترام المقاييس العالمية المرتبطة بتقصي الحقائق ومعاملـة المذنبين وتوقيع العقوبات.

إن لبيان وتثبيت الحقائق أثرا علاجيا وبحسب كلمات روجيه ايريرا، عضـو مجلس الدولة الفرنسي فإن "**الذاكرة صورة قصوى للعدالة**" . كمـا أن لـه دورا رادعا لأن " **قول الحقيقة حول الماضي يقوض الأساس الفكري لانتهاكات حقوق الإنسان** " .

هناك جانب مهم لأي سياسة فعالة في هذا الخصوص وهو إنشاء آلية مؤهلة، على سبيل المثال : **لجنة الحقيقة والاتهام** والتي يقع على عاتقها مهمـة تقصـي

الحقائق والتقرير بشأن رقيها لاتهامات . وينبغي أن يتم التحقيق في الانتهاكات تحت خمسة عناوين :

١ - الانتهاكات السياسية والدستورية .

٢ - جرائم الحرب .

٣ - جرائم ضد الإنسانية .

٤ - جرائم ضد الأشخاص .

٥ - الاضطهاد الثقافي .

يجب أن توضع تشريعات تحكم تكوين لجنة الحقيقة والاتهام ونصوص مرجعيتها وإجراءاتها والإطار الزمني .. وبخلاف هذا الموضوع يجب التعامل مع الانتهاكات السياسية والدستورية في محكمة خاصة لمحاكمة المذنبين في انقلاب مايو ١٩٦٩م وطغمة يونيو ١٩٨٩م . كذلك يجب كشف الحقيقة حول انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م بواسطة لجنة الحقيقة والاتهام ، ولكن لا يجب أن تكون هناك محاكمات لثلاثة أسباب :

أولا :.تفاوضت طغمة نوفمبر مع ممثلي الشعب حول أسس التحول الديمقراطي، وتضمنت تلك الأسس العفو عن الانقلابيين .

ثانيا : بين الطغم العسكرية الثلاث كانت طغمة نوفمبر الأقل انتهاكا لحقوق الإنسان .

ثالثا : كل مرتكبي انقلاب نوفمبر الآن في عداد الموتى وأفضوا إلى الحكم العدل.

المحكمة الخاصة بمحاكمة مذنبي مايو ١٩٦٩ ويونيو ١٩٨٩ يجب أن تنشأ بقانون يمكنها من محاكمتهم وعقابهم . لقد أفلت مذنبو مايو من العقاب الذي يستحقونه لأنهم حوكموا أمام محاكم قانونية عادية ولأن انقلاب يونيو ١٩٨٩ قرر أن يمنحهم العفو . وتظهر تجربتنا الخاصة في السودان بأن محاكمة الانقلابيين بتهمة خرق وتقويض الدستور لا يمكن تقريرها بناءا علي القواعد المجردة للعدالة

إذ تلعب عوامل أخرى مثل توازن القوى وطريقة انتقال السلطة دورا مهمـــا فـــي التأثير علي المساءلة .

ففي حالة ثورة أكتوبر كان للفريق عبود سند رسمي في الجيش حينما قـــرر الاستجابة لنداء الديمقراطية وحينما عرض قادته العسكريون علي ممثلي الشـــعب تسليم السلطة والسماح بالتحول الديمقراطي في مقابل العفو و القبول بسلطة اسمية مؤقتة لعبود قبل ممثلو الشعب بالإجماع هذا العرض ولم يكن هذا هو الحال مـــع نميري فقد قررت المؤسسة العسكرية كلها خلع نميري وإنهاء نظامـــه بـــدون أي شروط استجابة للانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥ ولنداء محدد لهـــا بمســـاندة المطلب الديمقراطي ولهـــذا السبب فقد اقتيد المذنبون مـــن طغمـــة مـــايو إلـــى المحاكمة .

ومهما تكن الخطط التي يمكن أن نتصورها لطغمة يونيو ١٩٨٩ فـــإن مـــا يحدث لهم لا يمكن تحديده سلفا علي الأسس الأخلاقية والقانونية فقط .

وقد أجرى صمويل هانتجتون دراســـة للتحول الديمقراطي في عدة أقطـــار حدد فيها أنواع التحول الديمقراطي الآتية :

- تحول ديمقراطي حقيقي للنظام من تلقـــاء نفسه وبدون ضغوط خارجية مثلما حدث في البرازيل .
- تحول ديمقراطي يأتي نتيجة لاتفـــاق بين النظام والمعارضة كما هـــو الحال في أحيان كثيرة .
- وفي بعض الحالات القليلة تأتي الديمقراطية نتيجة للإطاحة بنظام استبدادي .

وقد أعطى هانتنجتون النصائح التالية للديمقراطيات المرتقبة :

١ / إذا تم التحول الديمقراطي أو الإبدال الديمقراطي :

فلا تحاول محاكمة المسئولين الرسميين علي انتهاكات حقوق الإنســـان لأن الثمن السياسي لأي محاولة مثل هذه سيكون أغلي من أي مكسب معنوي .

٢ / إذا تمت الإطاحة بالنظام : حاكم قادة النظام التسلطي فورا (خلال سنة من مجيئك للحكم) مع التأكيد بوضوح أنك لن تحاكم صغار الموظفين ولا الرتب المتوسطة منهم .

٣ / ابتكر وسيلة لتحقيق محاسبة شعبية شاملة ونزيهة لكيف ولماذا ارتكبت الجرائم .

٤ / تأكد في هذا الموضوع - أن أي حل بديل يخلق مشاكل خطيرة وأن أقل السبل مدعاة لعدم الرضا سيكون : لا تحاكم - لا تعاقب - لا تعفو .. وفوق كل ذلك لا تنسى ![1] .

ومهما يكن من أمر ، فليس هناك سياسة محددة يمكن تقريرها سلفا . في أمريكا اللاتينية علي سبيل المثال رافق التحول الديمقراطي قانون للعفو في كل الحالات ما عدا في الأرجنتين ، وكذلك الحال في أفريقيا باستثناء بلدين لم يتم فيهما العفو هما :

السودان بعد الإطاحة بنميري ١٩٨٥ وأثيوبيا بعد الإطاحة بمنقستو ١٩٩١ .

هناك نتيجتان يمكن استخلاصهما مما سبق :

١/ إذا تمت الإطاحة بالنظام الاستبدادي فسيكون هناك مجال واسع للانتقام والعقوبات ولن تكون هناك حدود سياسية تضبط مسألة العدل والقصاص .

٢/ أما إذا تم التحول الديمقراطي عبر التفاوض والاتفاق فلا بد أن يتم شكل من أشكال التعامل المتسامح .

والقضية المهمة هنا هي كيف نصفي حساب الماضي دون أن نثير اضطراب الانتقال الحالي علي حسب تعبير كادار أسمال رئيس لجنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجنوب أفريقيا .

ولكن مهما كان نوع التحول الديمقراطي فلا مهرب من تقديم صورة موثوق بها من الحقيقة حول الماضي . كما أن بعض الجرائم ضد الأفراد

---

(١) الناشرون : نيل- ح. كريتز **العدالة الإنتقالية** ص ٨١ (بالإنجليزية) .

والتعويضات علي بعض الانتهاكات لا يجب أن تضيع في زحمة العفو . وعلـــي كل حال فهناك مفهوم عالمي صاعد حول العدالة الانتقالية ويتجلـــى ذلـــك فـــي الحقائق التالية :

★ صوتت ١٢٠ دولة في يوليو ٩٨ لصالح إقامة محكمة جنائيـــة دوليـــة دائمـــة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان تحت أربعة عناوين :

* جـــرائم إشعال حرب عدوانية .

* جرائم الحرب .

* جرائم ضد الإنسانية .

* جرائم ضد حقوق الإنسان .

وعندما تصبح مثل هذه الآلية واقعا فإنها ستفتح آفاقا جديـــدة وســـتعرض منتهكي حقوق الإنسان للمثول للمحاكمة والعقاب بغض النظـــر عـــن مواقعهـــم وترتيباتهم الداخلية !

★ كذلك فإن عدد المراقبين لحقوق الإنســـان في العـــــالم فـــي تكـــاثر مســـتمر بالإضافة إلي ٨٠٠ وكالة نشيطة عاملـــة تقـــــوم بتحـــري الحقـــائق ونشـــر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان وبعضها عظيم الإصرار علي السعي لتقديم المذنبين إلي تلك الآلية المقترحة ، حال قيامها .

★ وفي ديسمبر ١٩٩٨ عين حزب الأمة لجنة لدراسة كـــل الخيـــارات القوميـــة والعالمية الممكنة فالعمل يجب أن يبدأ حتى قبل قدوم الانتقال .

★ ★ ★

الفصل الثاني

الانتقال والعدالة

غطت المواثيق والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان مجالا واسعا . ولقد أسهمت مقررات التجمع الوطني الديمقراطي بأسمرا في يونيو ١٩٩٥ إسهاما قاطعا من حيث السياسات والمؤسسات التي يجب أن تجسد ((ميلاد السودان الثاني)) وأن تعي طموحات مواطنيه . وبدون أن أعيد تلك القرارات، سأعلق هنا علي أهم جوانب تجديد السودان تحت العناوين التسعة التالية :

١- الهوية السودانية ، الشخصية الثقافية .

٢- الدين والسياسة .

٣- الديمقراطية المستدامة .

٤- التنمية الاقتصادية المستدامة .

٥- القوات المسلحة .

٦- اللامركزية .

٧- العلاقات الدولية .

٨- تقرير المصير .

٩- الحقوق النسوية .

فالنزاع السياسي حول هذه المواضيع هو الذي قاد للاستقطاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان . وما لم نقتلع الأصل فإن الفرع سينبت سريعا . وفي سبيل ذلك يجب أن يتجاوز المدخل لحقوق الإنسان في الانتقال في السودان المفهوم الجامد القائم على كشف الحقائق وتقويمها وتصحيح مظالم الماضي ليتخذ المفهوم الديناميكي المتحرك : حقوق الإنسان المستدامة .

١ – الهوية السودانية : الشخصية الثقافية :

هناك وجهتا نظر سادتا تاريخ السودان الحديث فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية هما :

(أ) وجهة النظر القائلة : لا يمكن تحقيق تنمية المجتمع الحديث والدولة الحديثة والوحدة الوطنية إلا بتجاوز الثقافات الموروثة .. إنها سياسة انسلاخ ثقافي .

(ب) والأخرى القائلة : لتحقيق الوحدة الوطنية ولإبطال الاستلاب الثقافي الأجنبي ولبناء هويتنا الحقيقية فإن على الثقافة السائدة أن تمتص كل الهويات الثقافية الأخرى .. إنها سياسة هيمنة ثقافية .

أثبت التاريخ الحديث في السودان وخارجه تهافت هاتين النظرتين وعدم جدواهما ، فمحاولة الانسلاخ الثقافي فشلت وأتت بنتائج عكسية في كل من تركيا والجزائر، بينما أحدثت محاولة إخضاع الثقافات الأخرى لثقافة مركزية مهيمنة انقسامات وحروبا أهلية لا أول لها ولا آخر. ولقد تجاوز الوعي الإنساني الصاعد هذه المفاهيم ، ففي تحليل أسباب إخفاقات المشروعات التنموية في عالم الجنوب ذكر تقرير لجنة الجنوب ١٩٨٩م أن الاستخفاف بالبعد الثقافي كان أحد أسباب اخفاقات مشروعات التنمية . وأوضح تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ١٩٩٦م ضرورة الاهتمام بالثقافات الإنسانية وأن احترام التنوع البشري الخلاق أمر جوهري . ودافع التقرير عن حقوق الإنسان الثقافية كآخر الإضافات لحقوق الإنسان. والآن يجري العمل في الميثاق الثقافي السوداني ليشبع تطلعات كل المجتمعات الثقافية السودانية وفي هذا المقام فهناك ثمانية نقاط مقترحة لتضمن في الميثاق وهي :

أولا : الاعتراف بالتعدد الديني الثقافي في السودان وعمل خريطة ثقافية للسودان، العمل على ضمان الحقوق الثقافية لكل المجتمعات السودانية وتحقيق الاعتراف المتبادل والتعايش بين المجتمعات الثقافية .

ثانيا : البرامج التنموية والإعلامية والتعليمية تأخذ في حسبانها التنوع الثقافي في السودان وتسعى للتعبير المتوازن عنه وتسعى لتمكين الثقافات السودانية من التطور .

ثالثا : السياسة الثقافية في البلاد تتخذ طابعا لا مركزيا يسمح بالتعبير عن الخصوصيات الثقافية علي أن لا يتعارض ذلك مع مبدأ المواطنة كأساس للحقوق والواجبات المركزية .

رابعا : الثقافات علي تعددها وتنوعها كلما كانت حية تتفاعل مع غيرها وتزيد ثراء وإبداعا . والاهتمام بالهوية الثقافية يجب ألا يعنى رفض الوافد النافع. هنالك قيم إنسانية عظيمة مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمعرفة والنهج العلمي والقيم المشتركة بين الحضارات . يجب أن تشجع كافة الثقافات السودانية لإدراك تلك القيم وتمثلها واستصحابها .

خامسا : تشجيع التعبير الإسلامي والمسيحي المستنير والمتسامح وتجنب كل إكراه في الأمور الدينية . وتشجيع الحوار الإسلامي المسيحي المؤسس علي القيم الإبراهيمية المشتركة وإتاحة الفرصة للقيم الروحية الأفريقية التي تعطي اهتماما عظيما للعلاقة بين الإنسان والطبيعة وبين العقل والفطرة وبين الأجيال الحاضرة والماضية .

سادسا : تنظيم التعايش واللقاح والتبشير بين الأديان ما دام يقوم علي الحسنى وحرية الاختيار .

سابعا : اعتبار اللغة العربية لغة قومية ولغة تخاطب واللغات السودانية الأخرى لغات ذات دور وظيفي في المناطق التي تقطنها القوميات السودانية المختلفة . واعتبار اللغة الإنجليزية لغة أجنبية أولى تستخدم في التعليم والتدريب والبحث والاتصال بالعالم الخارجي .

ثامنا : تبني التعايش والانفتاح بين الثقافات الأفريقية والتعايش والتفاهم الثقافي الأفريقي - العربي وحوار الحضارات لينتج ذلك ميثاقا حضاريا ثقافيا عالميا يؤسس الاستنارة الحضارية الثقافية ويحول دون ظلامية الصدام .

٢ - الدين والسياسة :

لعب الدين دورا مهما في التاريخ السوداني ، فلقد أظهرت آثار وحفريات الممالك السودانية القديمة في مروي ونبتة مشاعر الحماسة الدينية عندهم . واستمر هذا الوضع في كل الممالك التي حكمت السودان : الممالك المسيحية علوة والمقرة ثم الممالك الإسلامية : الفور، الفونج ، تقلي والمسبعات . . وحينما غزا محمد علي السودان في ١٨٢١ وأقام حكما استعماريا فيه . شكلت انتهاكاته الدينية واحدا من أهم عوامل الثورة الدينية الوطنية - الثورة المهدية - التي أطاحت به ثم انتهت بالغزو الإنجليزي المصري في ١٨٩٨ ، وعند الاستقلال عادت الهوية الدينية إلى الظهور القوي في برامج أغلب الأحزاب السياسية . ولقد نفرت هذه الرابطة الدينية الإسلامية في برامج الأحزاب - نفرت غير المسلمين الذين ذهبوا يلتمسون ملجأ في معتقداتهم المسيحية والأفريقية . وفي مرحلة لاحقة بدأ الرأي السياسي السوداني يستدرك ذلك ويعترف بالحاجة لاتفاق يستوعب التعدد الديني. وتم الاتفاق على عقد المؤتمر الدستوري في سبتمبر ١٩٨٩ ووضعت الأمة آمالها عليه لتسوية هذه القضية الهامة مع قضايا أخرى ولكن تبدد هذا الحلم بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى بوقوع انقلاب يونيو ١٩٨٩ والذي أرجع عقارب الساعة إلى الوراء .

هناك حقائق لا يجب أن تغيب عن بالنا ونحن نناقش هذه القضية - الدين والسياسة - فعلى الصعيد السوداني :

السودانيون عميقو التدين بطبعهم ، وحتى أولئك الذين يبدأون من وضع معاد للدين فإنهم سرعان ما يتحولون في الاتجاه المعاكس ، فعلى سبيل المثال : كانت اتجاهات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في البداية ماركسية - لينينية ، وفي تاريخ لاحق في عام ١٩٩٢ م - اتخذ د . جون قرنق موقفا إيجابيا من الدين ففي مخاطبته الجمعية العمومية لمجلس الكنائس السوداني الجديد سماه الجناح الروحي للحركة .

أما علي الصعيد الإنساني .. فلقد نشأت مصطلحات فصل الدين عن الدولة وفصل الدين عن السياسة في التاريخ الأوربي في وقت واجه فيه المجتمع الديمقراطي الصاعد عقبات تدعمها الكنيسة . ومنذ أن نضجت الدولة في أوربا بعد صلح وستفاليا في ١٦٤٨ _ ومنذ أن تطورت ونضجت الديمقراطيات الأمريكية والأوربية في القرن التاسع عشر وجدت المجتمعات الديمقراطية الغربية توازنا عمليا بين الدين والدولة وبين الدين والسياسة . وإليكم الشواهد التالية :

* التنظيمات الدينية والكنائس في المجتمع الغربي قوية جدا .
* كل أعلام الدول الأوربية تحمل في رمزيتها الصليب .
* في بريطانيا : الملكة رأس الدولة ورأس الكنيسة في نفس الوقت .
* في بريطانيا : مجلس اللوردات والذي هو جزء من العملية التشريعية والقضائية به عدد كبير من لوردات الكنائس .
* كثير من الأحزاب السياسية الغربية القوية تحمل وصف المسيحية في أسمائها.
* وحتى في أكثر دولة علمانية : الولايات المتحدة الأمريكية فإن النفوذ السياسي للمؤسسات الدينية كبير :

- فالهيمنة الحالية للحزب الجمهوري على الكونغرس الأمريكي تعود في كثير من مظاهرها للسند القوي للمجموعات الأصولية المسيحية والتي استفزتها السياسات ذات السمات الليبرالية الفائقة لإدارة كلنتون لا سيما في موضوع الإجهاض .
- في قضية مونيكا – قيت : تحول موقف قيادة الأصولية المسيحية من الإصرار على تقديم الرئيس كلنتون للمحاكمة وطرده من مكتبه إلى اتجاه آخر، نتيجة للغثيان الذي أصابها والذي عبّر عنه أحد زعمائها البارزين – بات روبرتسون – قائلا (إن لأمريكا أولويات أخرى غير التعامل مع الفضائح) . وربما شكل هذا الرأي عاملا مؤثرا في دفع مجلس الشيوخ للتفكير في تسوية بديلة للمحاكمة الكاملة .

- يطلب من الرئيس الأمريكي أداء القسم حين توليه السلطة . كذلك ينص الدستور علي أداء القسم في عدة معاملات .
- قال الرئيس جورج واشنطون (كيف يكون هناك ضمان للممتلكات والسمعة وحتى الحياة إذا لم يمنع الالتزام الديني الناس من الحنث باليمين الذي هو أداة التحري في محاكم العدالة)[1] .
- أكثر الأشياء دنيوية في أمريكا - الدولار يحمل التعبير الآتي : (توكلنا على الله) .

كيف يمكن فصل الدين عن الدولة ؟

الدولة هي الشعب و الأرض والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

- فعلى الدولة الاعتراف بالمعتقدات الدينية لمواطنيها .
- وعليها أن تشرع لتنظيم بعض النواحي الدينية للمجتمع .
- والمحاكم عليها الفصل في مثل هذه القضايا .
- والإجراءات القضائية والقانونية الدستورية تحتوي بشدة على القسم الذي يحمل محتوى ديني وهكذا .

كيف يمكن فصل السياسة عن الدين ؟

يؤثر الإيمان الديني الحقيقي علي الآراء والمبادئ السياسية للمواطنين ، والذين يستطيعون فصل المعتقدات الدينية عن السياسية هم أولئك الذين ليست لهم اعتقادات دينية في الحقيقة فالأمر عند هؤلاء ليس أمر فصل ولكن طرد للعقائد الدينية .

والحديث عن العلمانية أيضا غير مقبول لأن العلمانية في جوهرها فلسفة تربط المعاني (بهذا الوقت وهذا الزمان) . أي أنها تعطي أهمية للعالم المشاهد .

---

(١) ج . واشنطن ، خطاب الوداع .

إنها كلمة غنية جدا بالدلالات التي تثير الاختلافات وتديمها. وفي هذا الشأن فإن الذي نسعى إليه ليس اقصاء الدين ولكن إعلاء المواطنة كهوية وحمايتها من أي تعدٍ يتم عليها تحت أي مسمى آخر . نحن نسعى للآتي :

- أن تكون المواطنة أساسا للحقوق والواجبات الدستورية .
- ألا يسمح بقيام حزب سياسي يسعى إلى السلطة لاستبعاد الآخرين وإقصائهم علي أسس دينية .
- ألا يكون هناك تمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو الثقافة .
- وباختصار يجب أن يكون المواطنون أحرارا في ممارسة معتقداتهم الدينية

طالما يفعلون ذلك ديمقراطيا ولا يبحثون عن مزايا سياسية أو دستورية لأنفسهم كمؤمنين ويعترفون بالمبدأ القائل : الوطن للجميع بدون تمييز . إن ما يجب أن نسعى إليه هو كفالة حقوق أصحاب الاعتقاد وليس تقليص حقوقهم كما ترى بعض قطاعات المجتمع السوداني .

في مايو ١٩٩٨ وفي جامعة بنسلفانيا وضع السيد ستيفن واندو الملاحظة الذكية التالية .

(بعض الصفوة الشمالية والتي تسمي نفسها علمانية – تسعى لتقوية موقفها تحت مظلة الهوية والتعدد الثقافي ، فبعد أن فشلت في إيجاد قاعدة شعبية لأيديولوجيتها تحول اهتمامها تجاه الجنوب لإيجاد تغطية لأيديولوجيتها أو لإقناع الصفوة الجنوبية بقبول أيديولوجيتها والمقاتلة دونها نيابة عنهم .

هذه الصفوة الشمالية دائما ما تعبر عن أيديولوجيتها بصورة متطرفة وهي تسعى لوضع الإسلام موضع تساؤل والحط من قدر الثقافة العربية الإسلامية والبحث عن بديل لها إنها حيلة تأتي بنتائج عكسية لأنها تقود إلى التطرف في الاتجاه المضاد) .

٣ - الديمقراطية المستدامة :

ليس هناك أساس في السودان لتقوم شرعية الحكم على الوراثة ، كذلك فإن كل المحاولات لتأسيس الشرعية علي الدكتاتورية ظل يلازمها عدم الاستقرار

وكانت لها نتائج كارثية، إذن ليس هناك بديل للديمقراطية كأساس للحكم في السودان . ولكن بالرغم من ذلك فقد تم تقويض الحكومات الديمقراطية ثلاث مرات وخلافا للأسباب العامة التي تؤدي لتقويض الديمقراطية في ظروف التخلف فإن هناك ثمانية أسباب محددة يجب معالجتها لجعل الديمقراطية مستدامة وهي :

١- الحرب الأهلية المستمرة :

والحرب حتى في أكثر الديمقراطيات رسوخا تتطلب إجراءات وتدابير يتم بموجبها تعليق العديد من أوجه الأداء الديمقراطي . وقد أثرت الحرب الأهلية علي الحكومات الديمقراطية سلبا لأنها زادت من النفوذ العسكري واستنزفت الموارد المادية والبشرية فحرمت التنمية من الاستفادة من هذه الموارد . وكذلك زادت المخاطر الأمنية مما تطلب زيادة التدابير في مواجهتها . وبصفة عامة فإن الحرب الأهلية لاسيما حينما تشمل أقاليم كاملة فإنها تكلف الحكومات الديمقراطية ثمنا غاليا وتعطل أداءها .

٢- التوازن الاجتماعي :

المسألة الثانية هي مسألة التعامل بمبدأ التوازن لاستيعاب كل القوى الاجتماعية. فالديمقراطية ليست مجرد قوة انتخابية تقرر في القضايا علي أساس أغلبية الأصوات وفي تجربتنا السودانية هناك قوتان اجتماعيتان فشل نظام الصوت الواحد للشخص الواحد في استيعابهما بكفاءة هما :

أ- القوى الاجتماعية الحديثة والتي في ظروف التخلف الوطني تشكل أقلية تشعر بأن هذا النوع من الديمقراطية لا يعطيها صوتا مساويا لقوتها الاجتماعية مما جعل قطاعات عديدة من هذه القوى الاجتماعية الحديثة تشكك في شرعية نظام الصوت الواحد للشخص الواحد .

ب- الأقليات الثقافية ذات الوعي بهويتها المتميزة تشعر بأن النظام القائم علي الأغلبية بصورة أو أخرى يشكل ضغطا عليها. ولتجاوز هذا القصور فمن الواجب تأهيل الديمقراطية بتدابير تجعلها متوازنة لتمتص هذه الإحباطات بدون أن تضر بصورة كبيرة بمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الديمقراطية النيابية .

٣- مسألة الإصلاح الحزبي :

أغلبية الأحزاب السودانية متأثرة بولاءات دينية وقبلية ولكنها في هذا الصدد أقل طائفية من الأحزاب السياسية في كثير من بلاد الشرق الأوسط وأقل قبلية من كثير من الأحزاب الأفريقية . ويهدف قانون تنظيم الأحزاب السياسية إلي جعلها أكثر قومية وأكثر ديمقراطية وبقدر ما تكون قوميتها وديمقراطيتها منقوصة يكون نقصان شرعيتها. و في المقابل : هناك الأحزاب السياسية العقائدية : الإسلاموية ، الشيوعية ، العروبية والأفريقانية ، هذه الأحزاب في حقيقتها مرتبطة بأيديولوجيات شمولية وهي بهذا تشكل تهديدا على الديمقراطية إذ تستغل الحقوق التي تكفلها لها الديمقراطية لتقويضها. لذلك يجب أن يهدف الإصلاح السياسي للأحزاب لتقويمها وجعلها قومية وديمقراطية. وغني عن القول أن الاختلافات بين الأحزاب ستستمر وذلك لاختلاف مبادئها ولاختلاف القوى الاجتماعية التي تمثلها، فهي بهذا الفهم لا ينبغي أن تكون مصدر إزعاج إذ هي جوهر الديمقراطية .

٤- النقابات :

النقابات من مكونات المجتمع المدني الأساسية فى الديمقراطية، ولها وظيفتها المشروعة. وقد لعبت النقابات السودانية أدوارا شبه سياسية في الكفاح ضد الاستعمار والديكتاتورية، وهذا النوع من الأدوار الوطنية مبرر، ولكن الأحزاب العقائدية وبعض الطامحين حاولوا استغلال النقابات لعمل انقلاب مدني ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ، وهذا يشكل خطرا على الديمقراطية يجب احتواؤه سياسيا وقانونيا.

٥- الصحافة :

تعتبر حرية الصحافة من أعمدة الأساس في الديمقراطية. وفي السودان تصرفت الصحافة بقدر عال من المسئولية في الديمقراطيتين الأولى والثانية، وكونت صناعة منتعشة وأجهزة إعلام فائقة الحيوية ولكن في الديمقراطية الثالثة انتكس أداؤها واتسمت بعدم المسئولية بل ولعبت دورا أساسيا في تقويض الديمقراطية. وفي الديمقراطية المستدامة، الواجب وضع سياسة وسن تشريع

لتأسيس صحافة حرة وصحية ، أي فشل فـــي هـــذا الأمـــر ســـيقوض النظـــام الديمقراطي .

٦- القضاء :

يعتبر استقلال القضاء معلما من معالم النظام الديمقراطي، وهو مع ذلك أمر لازم وحيوي إذ يحدد –في كثير من الأحيان– مستقبل النظام الديمقراطي. يجـــب على القضاء أن يراعي وظائف أجهزة الدولـــة الأخـــرى دون أن يتنـــازل عـــن صلاحياته الشرعية كما ينبغي على قضاته أن يلتزموا الحياد السياســـي لتجنـــب الانحراف عن مبدأ استقلال القضاء. إن إصلاح القضاء علـــى ضـــوء تجـــارب الماضي ضرورة للديمقراطية المستدامة.

٧- القوات المسلحة :

بلغ التطور السياسي الحديث ذروة عالية بتحقيق إنجازين عظيميـــــن همـــا: التداول السلمي للسلطة السياسية وخضوع القوات المسلحة للقيادة المدنية المنتخبة. أما في السودان فقد درجت القوات المسلحة على تقليد ضحت فى أثنائه بانضباطها وسببت الأذى للبلاد، ذلك التقليد هو التدخل السياسي والتغول على القرار المدنـــي الشرعي. يمكن حماية الديمقراطية حينما تخضع القوات المسلحة لقيادة الحكومـــة المنتخبة عبر سياسة وتشريع محددين، وعندما يتم تقييدها بوسائل مناســـبة منعـــا للانقلابات.

ساهمت كل العوامل المذكورة أعلاه في إضعاف الحكومـــات الديمقراطيـــة (أعني السلطة التنفيذية) مؤسسيا. وفي التجربة السودانية هناك عوامـــل أخـــرى تضعف الحكم الديمقراطي أكثر فأكثر وهي :

* طبيعة الحكم الائتـــلافي : فعلى طوال تاريخ الحكومات الديمقراطية لم ينجـــح حزب في نيل الأغلبية التي تمكنه من الحكم منفردا لذلك اتجهـــت الأحـــزاب للائتلاف. والحكومات الائتلافية بطبيعتها ضعيفة ومما يضعفهـــا أكـــثر فـــي السودان هو اقتسام شركاء الائتلاف لمجلس الوزراء ومجلس السيادة، فتذهـــب رئاسة الوزارة للحزب الأكبر ورئاسة مجلس الدولة للحزب الآخر. والدســـتور

البرلماني الذي هو أساس توزيع السلطات بين أجهزة الدولة يعطي السلطة لمجلس الوزراء بينما يجعل مجلس رأس الدولة مثل ملكة بريطانيا – يملك ولا يحكم – وهذا المفهوم غريب جدا على الثقافة المحلية لدرجة أنه لا توجد ترجمة عربية ذات معنى له. لذلك ظل الحزب الأصغر يستغل موقعه في مجلس رأس الدولة ليعوض ضعف موقفه في مجلس الوزراء .

★ قوة السلطة التنفيذية : نسبة للضعف المتواصل والأزمات الكثيرة الملازمة للحكومات الديمقراطية في السودان، فإن البلاد بحاجة لتقوية السلطة التنفيذية لا سيما في ظل اللامركزية وحتى الفيدرالية. والنمط الفيدرالي من اللامركزية هو ما دفع الآباء المؤسسين الذين وضعوا الدستور الأمريكي أن يبتدعوا النظام الرئاسي القوي . وبالنسبة لنا فإن أي عودة للمؤسسات السابقة للديمقراطية كما عرفت ومورست ستعيد إنتاج الأزمة وتضعف الديمقراطية وتغري المغامرين للإطاحة بها وباختصار فإن الجهاز التنفيذي القوي في السودان شرط وضرورة من ضرورات الديمقراطية المستدامة .

٤ - التنمية الاقتصادية المستدامة

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، ولكن الخبز ضروري لبقائه ، وبدونه تصير كل الأمور القيمة إلى عدم . إن تحدي التنمية في العالم المعاصر هو أخطر تحد يواجه الدولة والمجتمعات . والالتزام بجدية في الظروف المعاصرة تجاه التنمية ضرورة وطنية وضرورة لكرامة الإنسان. وإلى الآن وبالنسبة لكثير من البلاد فإن التحدي التنموي لم يواجه بالتصميم والتعبئة التي يستحقها لرفعها من الفقر والبؤس . وإذا كانت التنمية الاقتصادية تقاس بالزيادة في دخل الفرد فإن التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تقاس بالإضافة لذلك بأربعة معايير هي :

أ – انعكاس الزيادة في الدخل على زيادة الرفاهية الاجتماعية ، وهذا يظهر في شكل خدمات أفضل من تعليم وصحة وزيادة في متوسط الأعمار وكل معايير الرفاهية المقبولة .

ب- التزام التنمية بالاستغلال المتوازن للموارد الطبيعية . فالتنمية إذا كانت عديمة الوعي تجاه البيئة يمكن أن تهدر الموارد الطبيعية وتهدد مستقبلها .

ج- الاهتمام بالبعد الثقافي للتنمية : تعتبر الثقافة (وهي مجموع القيم والمعتقدات والمواقف والعادات وأنماط السلوك في مجتمع محدد) ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وإذا فشلت استراتيجيات التنمية في مخاطبة البعد الثقافي فإنها تخلق مناخا من التبلد والغربة والمماحكة وتحضر الأرض لرد فعل احتجاجي ثقافي كما هو حادث في كثير من الحالات .

د- الاهتمام بالتوازن الإقليمي في خطط التنمية : ولقد غذى الفشل في اتخاذ استراتيجية تنمية متوازنة إقليميا المرارات الإقليمية مما سبب في النهاية نزاعا مسلحا وحربا أهلية شلت خطط التنمية . إذاً فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تنتج عن استصحاب الزيادة في الدخل الفردي للجوانب المذكورة أعلاه .

قبل مجيء النظم الشمولية السودانية كان الاقتصاد مجديا بحيث أنه كان ينتج ما يكفي غذاء أهله ويحقق فائضا يكفي لتمويل تنمية لدرجة معقولة. وكانت قيمة الصادرات تكفي لتمويل الواردات الضرورية وتحقق فائضا في ميزان المدفوعات ، وكانت قيمة العملة الوطنية تساوي ٣,٣ دولار ، وكانت السياسات المتبعة تتسم بالعقلانية وتلتزم بالاعتبارات العملية . صحيح أن الأنظمة الديمقراطية يمكن أن تلام لأنها أغفلت بعض الأمور مثل إعادة هيكلة الاقتصاد بعد خروج المستعمر ، وغذت المظالم الفئوية والإقليمية . ولكن في المقابل ارتكبت السياسات الاقتصادية للأنظمة الشمولية خطايا، إذ فرضت تلك الأنظمة حلولا عسكرية للمشاكل القومية . وتعين عليها إنشاء عدد من الأجهزة الأمنية لمواجهة جبهة الحرب المدنية الداخلية مع مواطنيها . فتضاعفت النفقات العسكرية والأمنية أضعافا . وإذا قرنا هذا الهدر المالي مع تدني الإنتاج المريع في النظامين الشموليين لبطل عجبنا من العجز المالي الداخلي والخارجي المتواصل والفوضى المالية التي قادت للنمو السرطاني للدين الحكومي والكتلة النقدية . لقد انعكست الفوضى المالية والنقدية على قيمة العملة الوطنية والتي كفى بها نحولا

أن أصبحت تساوي أربعة أجزاء من مائة جزء من السنت والذي هو جزء من مائة جزء من الدولار . ولقد أثقل النظام المايوي ظهر البلاد بالدين الخارجي الذي أصبح نصبا تذكاريا يشهد له بالحماقة و التبعية الأجنبية . ولقد تسبب التعامل العقائدي في تعبيريه اليساري واليميني مع الاقتصاد في أذى بالغ يتحمل النظامان الشموليان مسئوليته الكاملة .

ولعدة حقب ادعت الشيوعية أنها الطريق الأقصر لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وقد أثر هذا المفهوم تأثيرا عميقا في الفكر الاقتصادي في كثير من دول العالم الثالث ولكن بدا الانهيار الكامل والعجز المشين للاقتصاد المخطط واضحا إثر انهيار الأنظمة الشيوعية في كثير من دول شرق أوربا . ومن حينها أشار سهم الفكر الاقتصادي إلى اتجاه أصولية السوق الحر الذي أصبح عقيدة متفشية ، قاد لها المنطق التالي : لقد فشلت التنمية بالدولة ، فالحل إذن هو التنمية بغيرها . ومهما يكن فشل الاقتصاد المخطط كبيرا فإن الانقلاب للاتجاه الآخر واستبعاد الدولة من العملية الاقتصادية ليس ضمانا للنجاح بل وليس جائزا. صحيح أن الدولة لا يمكن أن تقوم بدور السوق الحر ، ولكن في المقابل لا يمكن للسوق الحر أن يحل محل الدولة في توجيه وقيادة التنمية . هناك تدابير يتعين على الحكومة تأمينها لجعل قيام السوق الحر ممكنا وللمضي بالتنمية قدما. تلك التدابير هي :

- إقامة حكم القانون والمحافظة عليه لتأمين الأساس القانوني للمجتمع .
- تأسيس مستوى جيد لسياسات الاقتصاد الكلي فيما يخص النظام المالي والنقدي والتجاري والاستثماري والمحافظة على هذا المستوى .
- توجيه سياسات الاقتصاد وخططه التفصيلية لتفضي إلى نشاطات اقتصادية .
- ترقية وتطوير البنيات الأساسية المادية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة .
- السعي لإصلاح الاختلال في التوازن الإقليمي .
- حماية شرائح المجتمع الضعيفة .

- حماية البيئة .
- الوعي بالارتباط الإيجابي بين التنمية والثقافة .

والاقتصاد الحر ، حال ترقيته وتكملته بهذا الدور الاقتصادي الإيجابي للدولة سيكون الهيكل النظري للتنمية المستدامة.

القدرات الاقتصادية للسودان

السودان ذاخر بالموارد الطبيعية :

أ – ثلث أراضي السودان الشاسعة صالحة للزراعة ، تمدها ثلاثة مصادر للمياه : الأنهار – الأمطار الموسمية – والمياه الجوفية.

ب– هناك مساحات شاسعة من الغابات والمراعي الطبيعية وتضم المراعي أعدادا هائلة من الأنعام : الجمال ، الأبقار ، الضأن والماعز.. تصل إلى مائة مليون رأس .

ج– ثروة معدنية: الذهب – الفضة – البوكسايت – الصفيح – النحاس – الزنك – الحديد – المنجنيز – الرصاص ، ومعادن أخرى بالإضافة لمعادن البناء : القرانيت – الرخام – الجبص ، ومعادن أخرى .

ج – الطاقة : النفط – قدرات الطاقة الكهربائية – المائية وإمكانيات الطاقة الشمسية .

د – القدرات الصناعية في البلاد هائلة . ويبلغ المكون المالي للصناعة أكثر من ٨ بليون دولار (مستويات الإنتاج الحالية أقل بكثير من الطاقة الإنتاجية) .

هـ– رأس المال السوداني المغرّب : وهو مبلغ ضخم يبلغ فى تقديري ٧٠ بليون دولار .

و – بالإضافة لما سبق فهناك رصيدان قيمان هما : **أولا** : الموارد البشرية السودانية : السودان غني جدا بالمهنيين والفنيين والفنانين والمعلمين وغيرهم ، ولئن اضطرت الأغلبية من هؤلاء إلى الاغتراب إلا أن كثيرا منهم يشكل الاغتراب لديهم أمرا مؤقتا ، يمكن أن يعودوا بعده إلى أرض

الوطن في الظروف الملائمة ، وهناك أيضا القطاع التقليدي السوداني وهو رصيد بشري قيم يمكن أن يلعب دورا حاسما في التنمية ، وفي الواقع فإن هذين القطاعين : المغتربون والقطاع التقليدي في الاقتصاد حفظا الاقتصاد السوداني من الغرق ، فبعدهما النسبي من التأثير السالب للحكومة المركزية في الخرطوم حماهما من سياساتها الهدامة . **ثانيا** : الرصيد الضخم من النوايا الحسنة تجاه السودان على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وهذا الأمر له قيمة مبشرة يمكن استغلالها لصالح البلاد. في الديمقراطية الثالثة ، وبالرغم من ظروف الحرب الباردة وجدية موقف السودان في عدم الانحياز، وبالرغم من المواقف السالبة لقادة الغرب تجاه الديمقراطية الثالثة فإن أغلب دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.E.C.D) وبخاصة هولندا واليابان وإيطاليا وألمانيا وكندا وفنلندا وبريطانيا، ودول أخرى ساهمت بسخاء بمساعدات تنموية. بينما كان موقف الولايات المتحدة وفرنسا هو الاستثناء. وكانت مساهمة دول الخليج في معونات التنمية أكثر سخاء.. وبلغت جملة معونات التنمية للسودان ٣،٥ بليون دولار.

تدابير للعمل الفوري

وحالما تسمح الظروف بتغيير جذري للسياسات الاقتصادية في السودان فإن التدابير التالية يجب تنفيذها :

أ - تأسيس نظام مالي منضبط يعمل في جانب الصرف على : إيقاف الصرف الأمني والعسكري الذي اقتضته طبيعة النظام الشمولية. ومثل ذلك ينبغي أن يفعل في التوسع الإداري الذي ضخّم الصرف بدون أي معنى . وفي جانب الإيرادات : يعمل على إصلاح النظام الضريبي لجعل التدفق المالي متمشيا مع المستويات المقبولة مع مراعاة العدالة والتخلص من الضريبة المزدوجة والتنسيق بين الضرائب المركزية والإقليمية .

ب- وإصلاح النظام المصرفي لمنع الاستغلال الحزبي وتطبيق تدابير تسعى لتصفية الحجم الضخم للكتلة النقدية مع إصلاحات أخرى تهدف إلى استعادة قيمة العملة الوطنية .

ج - إعادة تأهيل الأصول الزراعية والصناعية وأصول المرافق العامة الموجودة وتوفير مدخلات الإنتاج الضرورية .

د - ولأسباب موضوعية عديدة يجب أن نطلب إعفاء الدين الخارجي .

هـ- إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وخاصة فيما يختص بالقدرات الإنتاجية والبنية الأساسية الاجتماعية وإعادة توطين النازحين.

السياسات الاقتصادية التي يجب مواصلتها

بعض السياسات الاقتصادية الحالية لها أساس منطقي ولذلك يجب أن تستمر بعد إصلاحها ، وهي :

١ - تحرير الأسعار وإلغاء الدعم لتحرير السوق: هذه السياسة طبقت دون أي محاولة لتخفيف العبء عن المجموعات المستضعفة ، وهذا ما يجب تصحيحه .

٢ - الخصخصة : هذه سياسة أخرى في اتجاه اقتصاد السوق الحر ، ولكن ليست كل مؤسسات القطاع العام عديمة الجدوى الاقتصادية . فقبل مجئ نظام مايو الكارثي كان القطاع العام في الاقتصاد السوداني رابحا وكان يدفع ما يقارب ٥٠٪ من ميزانية الدولة من فوائضه . لقد كانت اشتراكية مايو الغوغائية هي التي وسعت وشوهت القطاع العام وأغرقته في الديون . بعض وجوه الأداء الاقتصادي يجب أن تستمر كمؤسسات عامة، ولكن الجزء الأكبر من النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي يجب تخصيصه . أما ما تم بموجب قانون ١٩٩٢م فلا يمكن تسميته خصخصة ، فأصول المؤسسات التي تمت خصخصتها تم تبخيسها بدرجة كبيرة وتم بيعها بطريقة سرية مريبة وبدون تسويق مناسب، وعليه يجب مراجعة كل البرنامج .

٣ - إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية خطوة في الاتجاه الصحيح ، ولكن سياسات وممارسات النظام نتج عنها الآتي :

* عدم استقرار سياسات الاقتصاد الكلي وعدم ضمان حقوق الملكية بالإضافة إلى سيل من التدابير التحكمية ، وهذا قوض الثقة في الاقتصاد الوطني.
* قطع تام لعلاقات البلاد الاقتصادية الخارجية ، وبالتالي فلم تعد سوق الخرطوم للأوراق المالية إلا بورصة وهمية.

دروس اقتصادية يمكن الاستفادة منها :

يوجد الآن رصيد ضخم من تجارب التنمية والتي يمكن الرجوع إليها بنجاح ، وهي :

١- سياسات زراعية ناجحة رفعت الإنتاجية الزراعية بصورة ضخمة مثلما حدث في الهند ومصر.

٢- التركيز على النشاطات التي تزيد الدخل للمواطنين في المناطق الريفية، وذلك من خلال تنمية القطاع التقليدي وترقية التعاونيات ومشاريع المجتمعات الريفية مثلما حدث في الهند وبنغلادش .

٣- سياسات صناعية ناجحة وكان لها تأثير إيجابي على الإنتاج الصناعي مثلما حدث في أقطار شرق آسيا .

٤- ترقية الأداء الاقتصادي في قطاع الصادر مثل ضبط الجودة ، التسويق ، التمويل التجاري .. مثلما حدث في مصر وتونس .

البنية الأساسية الاجتماعية

كان هناك اعتقاد سائد بأن التنمية الاقتصادية تتطلب في بادئ الأمر تضحية في جانب الخدمات الاجتماعية ، ولكن التجارب الحديثة وخاصة في جنوب شرق آسيا أبطلت ذلك الزعم ، وأثبتت على العكس من ذلك أن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية يعني استثمارا في رأس المال البشري ويحقق أقصى عائد تنموي .

التعليم :

يعاني التعليم في السودان اليوم من بعض التشوهات الأساسية هي :

- قلة الصرف كما ونوعا على التعليم .
- تحويل الصرف وتوجيهه نحو التعليم العالي على حساب التعليم العام والفني .
- المناهج المدرسية تعكس الأساس الأيديولوجي الضيق للنظام والتي ستؤكد الغربة الثقافية وتثير النزاع الثقافي .
- سياسات النظام التعليمية تفتقر كليا لأخذ مطالب التنمية الاقتصادية في الحسبان .
- اندفع النظام في إنشاء جامعات بدون توافر أدنى الشروط وبدون توفير أقل المقومات ، فبلغ العدد الكلي للجامعات ٣٠ جامعة ، الكثير منها مجرد لافتات . بينما تم إفساد الجامعات القائمة بما سمي بثورة التعليم العالي.. قال مدير جامعة الخرطوم : "كانت ميزانية الجامعة قبل ثورة التعليم ١٢ مليون دولار ، وأصبحت بعدها مليون دولار فقط".

عقد مؤتمر حول التعليم العالي بالقاهرة في ١٩٩٨م عقدته رابطة الأكاديميين السودانيين ، وهناك مؤتمرات قومية حول التعليم العام والتعليم الفني تم الاتفاق على عقدها. يجب وضع دراسات وتوصيات هذه المؤتمرات أمام لجنة مختصة بالتعليم لمراجعة مجمل الخطة التعليمية والمناهج التعليمية وإصدار خطة مفصلة للإصلاح التعليمي تقوم على الموجهات التالية :

أ - التعليم سعي شامل يهدف لنشر المعرفة والقيم والتقنية، وينبغي أن يعلم الناس ويدربهم في كل مجالات الحياة طوال سنوات الحياة.

ب - يجب أن يوجه التعليم للتنمية وأن يفي بمتطلباتها.

ج - يجب أن يلتزم التعليم بموجهات الميثاق الثقافي السوداني.

د - يجب تضمين الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في مناهج التعليم.

هـ - يجب أن تراعى الخلطة المناسبة بين مسئوليات الحكومة والقطاع الخاص حول التعليم كما يجب الالتزام باللامركزية .

الصحة :

تشهد الخدمات الصحية في السودان انهيارا شاملا ، وأما في مجال الصحة الوقائية فالتدهور أدهى وأمر . لذلك لا بد من وضع استراتيجية شاملة ومواكبة للرعاية الصحية الأولية ولتقديم الصحة للجميع ، وهادفة إلى مكافحة الأمراض المستوطنة والوبائية وأمراض سوء التغذية ، والتخلص منها . كذلك يجب أن تهدف إلى الوصول إلى النسبة المئوية الكاملة في التطعيم، وخفض وفيات الأطفال وإعداد استراتيجية للخدمات الطبية المتخصصة تحت موجهات منظمة الصحة العالمية ومتطلبات السودان الخاصة ، على سبيل المثال : توسيع شبكات الصحة الريفية لتأمين توزيع عادل للموارد الصحية ، وبرنامج يهتدي بموجهات المؤتمر الصحي القومي لإعادة الأعداد الكبيرة من الكوادر الصحية إلى الوطن .

يجب تشكيل لجنة قومية للصحة لتنفيذ توصيات المؤتمر القومي الصحي

البيئة :

يعاني السودان اليوم من تعرية التربة والزحف الصحراوي ويعاني على صعيد السياسات البيئية وضعا أسوأ مما تعانيه البيئة نفسها ، إذ لا توجد سياسة هادفة لاستعمال الأراضي ولا يوجد إطار شامل للموارد الطبيعية يحكم التخطيط والمتابعة والمحافظة على النظام البيئي .

وأكثر من ذلك فقد سبب التدهور الإداري وظروف الحرب الأهلية إهمالا تاما للبيئة الطبيعية ، لذلك لا بد من الآتي :

١ - أن يعقد مؤتمر قومي للبيئة ليضع خطة عمل قومية للبيئة تلتزم بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (أجندة للواحد وعشرين - عام ١٩٩٢) وبمشاكل البيئة الخاصة بالسودان .

٢ - أن تشكل لجنة قومية للبيئة والموارد الطبيعية لتصدر خطة مفصلة حول البيئة.

٣ – اللجان القومية الثلاث : في التعليم والصحة والبيئة يجب تغذيتها بالمؤتمرات القومية المناسبة ، وأن تضع الخطط المفصلة المتخصصة وأن تكون تحت الجهاز التنفيذي الأعلى في البلاد .

الخدمة المدنية والإصلاح في مجال العمل :

سبب نظام الإنقاذ أذى بالغا للخدمة المدنية وتمثل ذلك في الجوانب التالية :

- تلاعب النظام بالخدمة المدنية سياسيا .
- تلاعب النظام بتشريعات العمل وبالتنظيمات النقابية .
- أثرت سياسات النظام الاقتصادية ونتائجها ولا سيما التضخم على الأجور والمرتبات .
- استشراء الفساد في البلاد بسبب الدكتاتورية . فالفساد هو الوجه الآخر للديكتاتورية ، والديكتاتورية تعني السلطة بدون محاسبة ، والقول الشائع : "السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة".

ولضخامة هذه المفاسد التي أصابت الخدمة المدنية فإن الإصلاحات المطلوبة هنا لا يمكن أن تتم بدون إصلاح جذري للخدمة المدنية لذلك يجب القيام بالآتي :

- أن يبدأ برنامج إصلاح جذري للخدمة المدنية وأن تزال الاعتبارات الحزبية وأن تضمن الاعتبارات اللامركزية فيه .
- العمل على وضع سياسة جديدة للأجور .
- العمل على وضع قوانين جديدة للعمل .
- العمل على وضع نظام جديد للتنظيمات النقابية .

وبدون هذه التدابير الجذرية لا يمكن تصور سلام اجتماعي ، وفي ظروف الديمقراطية فإن الاستقرار المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية سيكون غائبا ، والتنمية تتطلب حماية من السرقة وحماية من العنف وحماية من الإجراءات

التعسفية ، ونظام قضائي محايد وعادل ، فهناك علاقة طردية بين التنمية وغياب الفساد . ولقد قوت الشفافية الوعي الدولي بهذا العامل . في السابق كان السودان يخلو من الفساد – نسبيا . هذا الوضع يجب استعادته.

البنية الأساسية المادية :

هناك العديد من مشاريع البنيات الأساسية المهمة : الطرق لا سيما الطرق السريعة في الجنوب والغرب – الخزانات خصوصا تعلية خزان الروصيرص، سيتيت – الحماداب ، والمشاريع الهادفة لزيادة تصريف مياه النيل وغيرها . يجب وضع خطة شاملة ترسم وتقر أولويات هذه المشاريع . لقد أوضحت فيما سبق القسمات العامة لنداء التنمية المستدامة ، وعلى السلطة السياسية الشرعية التي تلتزم بالتنمية المستدامة أن تمرحل تنفيذ سياساتها على ثلاث مراحل :

١ – برنامج قصير المدى .

٢ – برنامج متوسط المدى .

٣ – برنامج طويل المدى .

المرحلة الأولى : المدى القصير: السنة الأولى في هذه السياسة ينبغي أن تخصص للعناية المكثفة وأن تتضمن التدابير المنقذة للحياة .

المرحلة الثانية : المدى المتوسط: السنين الثلاث التالية ينبغي أن تركز على إعادة التأهيل ، إعادة التوطين ، إزالة آثار الحرب ، إزالة آثار النظام الشمولي ، وإدارة عملية الإصلاحات التنموية .

المرحلة الثالثة : المدى الطويل : ويجب أن ترمي هذه المرحلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

كيف نمول التنمية المستدامة:

المأزق الاقتصادي الراهن وضع السودان في مأزق البطل الشكسبيري : "أكون أو لا أكون تلك هي القضية" .. الإجراء الأول الذي ينبغي عمله هو انتشال

السودان من حافة الانهيار ، وذلك بالبدء في برنامج التنمية المستدامة . وهذا البرنامج يشكل أيضا ضرورة لضمان السلام والاستقرار في مستقبل السودان . وقد أفقر النظام الشمولي السودان اليوم لدرجة لن يستطيع معها إصلاح شراك نعله .. والمصادر المحتملة لتمويل برنامج التنمية المستدامة هي :

١ – المدخرات الداخلية .

٢ – موارد المغتربين السودانيين .

٣ – الوكالات المالية الإقليمية .

٤ – الوكالات المالية الدولية .

٥ – البنوك الدولية .

٦ – الجهات المقرضة وجهات الائتمان .

٧ – الجهات المانحة .

٨ – الاستثمار الخاص المباشر .

٩ – التدفق المالي عبر البورصة .

١٠– المنظمات غير الحكومية .

في عام ١٩٨٧م ، وحينما أصبحت آثار الحرب تهدد كثيرا من السودانيين، خاطبت اليونسيف لعقد مؤتمر فوق العادة في الخرطوم ليجمع كل المنظمات غير الحكومية المعنية ووكالات الأمم المتحدة . وقد تجاوب مدير اليونسيف وعقد المؤتمر في الخرطوم فخاطبتهم بحجم المشكلة واقترحت ما يمكن عمله من جانبنا والتسهيلات التي سنقدمها . درس المؤتمر الوضع وتفاعل معه بإيجابية فائقة وأصدر توصيات قبلها الجيش الشعبي لتحرير السودان بدون تعديلات. فشكلت تلك التوصيات برنامج " شريان الحياة " .

ومثال ثاني على استقطاب الدعم الأجنبي : في عام ١٩٨٨م وبعد أن دمرت الأمطار الغزيرة والفيضانات البلاد، حركت حكومتي أجهزتها المركزية

والإقليمية لعمل دراسة شاملة للدمار في العاصمة وفي باقي البلاد ، ثم خاطبنا البنك الدولي طلبا للعون ، وقد تفاعل البنك الدولي بإيجابية ، وتحت رعايته عقدنا مؤتمرا في الخرطوم ، وقدمنا فيه برنامجا لإعادة التأهيل ، أقره المؤتمر وقدر له مبلغا يقارب نصف البليون من الدولارات التزمت الأسرة الدولية بدفع ٩٠٪ منه وتكفل السودان بدفع ١٠٪ منه .

هذه هي الطريقة التي حول بها السودان – في ذلك الوقت – الدمار إلى منفعة ونفذ برنامجا ناجحا لإعادة التعمير .

والفاجعة الإنسانية للحرب الأهلية في ١٩٨٧م – والدمار الناشئ عن الظروف الطبيعية في ١٩٨٨م يعتبران من المآسي صغيرة الحجم إذا تمت مقارنتهما بالدمار الاقتصادي الحالي في السودان . وحينما يتم تحرير السودان من الذين تسببوا في هذا الدمار ، يجب عقد مؤتمر فوق العادة برعاية البنك الدولي وبحضور ممثلي قائمة التمويل المقترحة لينظروا بعين الاعتبار لبرنامجنا للتنمية المستدامة وتحديد مساهماتهم المتوقعة .

٥ - القوات المسلحة

في التاريخ القديم قامت شرعية الحكم على أسس أيديولوجية أو كاريزمية أو وراثية وفي كل تلك الحالات خضعت القوة المسلحة للشرعية المتبعة. وفي مرحلة تدهور الدول المعنية تراجعت الشرعية واستطاعت القوة المسلحة الاستئثار بالسلطة السياسية على أساس شرعية القوة المسلحة.

السودان الحديث أقامه الحكم الثنائي الذي كون قوة دفاع السودان وجعلها أساس الدفاع عن البلاد.وأسوة بما حدث في كل المستعمرات السابقة،فإن قوة الدفاع التي كونتها السلطة الاستعمارية صارت المؤسسة العسكرية للدولة المستقلة.

هنالك مجموعة من العوامل هزت الشرعية الدستورية في البلدان حديثة الاستقلال فأقدمت تيارات سياسية على استخدام القوات المسلحة وسيلة للاستيلاء

على السلطة السياسية أو أقدمت القوات المسلحة نفسها على الاستيلاء على السلطة السياسية . هذه النقلة تواترت في أغلبية بلدان العالم الثالث لا سيما في أمريكا اللاتينية حيث وقع منذ الحرب العالمية الثانية ألف انقلاب عسكري !.

لقد أدركت بلدان أمريكا اللاتينية أن الاستيلاء العسكري على السلطة السياسية يحقق أضرارا كثيرة منها :

١ - الإطاحة بالانضباط العسكري .

٢ - انشغال العسكريين بالسياسة يبعدهم عن التدريب والإلمام بالتطورات العسكرية المتلاحقة .

٣ - الثوابت العسكرية تتعارض تعارضا كبيرا مع متطلبات المرونة في السياسة والاقتصاد والدبلوماسية .

انتهت تجربة العسكرتارية والسلطة السياسية في العالم الثالث إلى ثلاثة أنماط هي :

أ - إقامة نظام سياسي فيه وصاية عسكرية مستمرة كما في تركيا .

ب- إخضاع القوات المسلحة للشرعية الدستورية أسوة بما حدث في التجربة السياسية الغربية ، مثلما حدث في فنزويلا والأرجنتين .

ج- إلغاء المؤسسة العسكرية نهائيا لتجنب المغامرات الانقلابية كما في كوستاريكا.

القوات المسلحة السودانية

لم يكن من مقصود البريطانيين أبدا ، حينما كونوا قوة دفاع السودان ، أن تكون تنظيما قوميا . فأغلبية الجنود استجلبوا من غرب السودان لا سيما من القبائل غير الأنصارية بينما استجلب الضباط من قبائل الشمال ، وعلى وجه الخصوص من القبائل الموالية للختمية . وقد تم تجنيد جنود القيادات الإقليمية محليا ليعكسوا التكوين الإثني للإقليم . والقوات المسلحة مع ذلك تطمح أن توصف بالقومية. ومهما كانت درجة استحقاقها لهذا الوصف فإن ما فيها من طابع قومي محاه عاملان :

العامل الأول : خوضها لحرب أهلية طويلة المدى .

العامل الثاني : تسييس نظام " الإنقـــاذ " لها لصالح اجندته الحزبية .

وفي مقابل هذه التطورات السالبة كونت كافة القوى السياسية الرافضة لنظام "الإنقاذ قوات مسلحة مسيسة .

لذلك من العدل أن نقول :

- لم تعد القوات المسلحة قومية بالكامل : إذ انتقصت قوميتها .
- بالرغم من أن تفكير معظم الضباط ليس انقلابيا إلا أن طبقة الضباط لوثتهـــا العمليات الانقلابية وجعلتها عرضة للتدخل السياسي.
- كما أن نظام الجبهة الإسلامية القومية مزق الطبيعة القومية للقوات المسلحة .

وعليه فإن تركيبة القوات المسلحة يمكن أن تعكس التنوع الثقافي في المجتمع السوداني ، وإذا لم تنجح في ذلك فستصبح أداة للتثاقف الإجباري .

كذلك يمكن أن تساند القوات المسلحة الطبيعة الديمقراطية للحكم أو تصبـــح المهدد الأول للديمقراطية .

التركيبة المتوازنة للقوات المسلحة التي تكفل علاقـات ثقافيـة متوازنـة وتحمـي الديمقراطية يجب الوصول إليها باتباع المبادئ المهمة التالية :

أولا – أن تكون القوات المسلحة عـالية الكفاءة والتدريب ، وان تعتمــــد علـــى هيكل عسكري مؤهل ، وان تكون قاعدتها قابلة للتوســـع عنـــد الـــلزوم كالقوات السويسرية .

ثانيـــا– اعتماد نظام الخدمة الوطنية الإلزامية لتأمين الإمداد البشري في أوقـــات الحاجة للدفاع عن الوطن .

ثالثـــا– ضبط الصرف العسكري للسماح بإعطاء أولوية للتنمية .

رابعا – إلزام القوات المسلحة كمؤسسة وأفراد بعقيدة عسكرية محددة. والالـــتزام بالديمقراطية أساسا لشرعية الحكم. والالتزام بطاعة القيادة المنتخبة.

خامسا - ابتعاد القوات المسلحة تماما من صراع السلطة .

سادسا - اعتماد الاستثمار الاقتصادي والعمل التجاري والخدمي التعاوني في القوات المسلحة .

سابعا - ضبط العلاقات في كافة المجالات بين القوات النظامية.

ثامنا - التوازن التام الثقافي والجهوي داخل القوات المسلحة وعلى كل المستويات بما يجعلها مرآة صادقة للتكوين الوطني السوداني .

تاسعا - حصر وظيفة القوات المسلحة في مهام الدفاع بعيدا من المهام الشرطية .

عاشرا- حصر مهام الأمن الداخلي في النيابة العامة وجهاز الشرطة .

حادي عشر- يكوّن جهاز للأمن ذو مهام داخلية وخارجية ويعنى بجمع المعلومات الأمنية .

ثاني عشر - وضع ضوابط محددة للحيلولة دون الانقلابات العسكرية .

.. هذه القواعد جزء من حزمة حقوق الإنسان المستدامة .

٦- اللامركزية :

نشأت ضرورة اللامركزية الدستورية والإدارية من حقيقة ضخامة حجم السودان وتنوعه الثقافي . ولقد فصلت قرارات أسمرا ١٩٩٥ توزيعا للسلطات بين الكيان الجنوبي والمركز ، والمطلوب الآن ابتداع نظام لا مركزي شامل. ومهما كانت النوايا المسطورة على الأوراق، فإن التجربة السودانية في اللامركزية فشلت على أرض الواقع. ويعود ذلك الفشل إلى أن الوحدات الإقليمية لم يكن لها من الإيرادات ما يكفي لتمويل المهام الموكلة بإداراتها. فأغلب إيرادات الجمارك كانت تذهب للحكومة المركزية، كما أن المقدرة الإنتاجية -الموجودة فعلا- للأقاليم المختلفة ليست متساوية التوزيع. وما لم تحل قضايا التمويل والنشاط الاقتصادي الإقليمي فإن السلطات اللامركزية أيا كان اسمها - إقليمية أم فيدرالية - ستبقى سلطات نظرية . يجب أن يقرر المؤتمر القومي الدستوري العدد النهائي للوحدات الإقليمية ، واسمها الدستوري ، ووسائل تأمين كفاءتها المالية .

٧- العلاقات الدولية :

انضم السودان منذ استقلاله للأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة ، وللعديد من منظماتها الإقليمية . إذا قدر للجماعات السودانية اختيار الوحدة فلن يشكل الانضمام لأغلب تلك المنظمات مشكلة . ولكن بعض المنظمات والاتجاهات تثير خلافا :

١ - الجامعة العربية ومؤتمر الدول الإسلامية منظمتان فضفاضتان تضمان دولا أكثر درجة في التنوع الثقافي والعرقي والديني من السودان. السودانيون الشماليون غالبا ما يعتبرون أن عضوية هاتين المنظمتين أمرا مسلما به ، أما الجنوبيون فغالبا ما يتساءلون حولهما مما يجعل قبولهم الاستمرار فيهما ليس مؤكدا. والسؤال هو : هل يتعامل الطرفان بمنطق "هذا أو الطوفان " أم يمكن التوفيق بينهما على نحو ما ؟ على المؤتمر الدستوري أن يقرر في هذا الأمر .

٢ - توجد أيضا مشكلة الأفريقانية Africanity والزنجوية Negritude.. لقد برزت في مؤتمر " ثقافة السلام في السودان " المنعقد في برشلونة في منتصف التسعينات الإحصائيات الآتية عن السودان :

٤٠٪ مستعربون

٣٥٪ زنوج

٢٥٪ عرب

مهما كانت الأرقام الحقيقية ، لا يوجد خلاف على : أن المسلمين يمثلون غالبية السودانيين ، وأن العربية إما هي اللغة الأم أو لغة التخاطب مع الجماعات الأخرى . ومهما تكن حقيقة الأمر ، فالواجب هو : استيعاب حقيقة واقع التنوع ، والتأكيد على منع التثاقف القسري ، وعلى أن الهوية الثقافية لن تعطي أحدا أية أفضلية دستورية أو قانونية على الآخرين .

٣ - ظهر الوعي الأفريقي بين السودانيين الشماليين فى فترة متأخرة . ولقد وسعه الشعراء والكتاب في الستينيات :

أنا من أفريقيا صحرائها الكبرى

وخط الاستواء

شحنتني بالحرارات الشموس

وشوتني كالقرابين على نار المجوس

لفحتني

فأنا منها كعود الأبنوس

صلاح أحمد إبراهيم

يوجد تعبيران عن الوعي بالأفريقية. أحدهما قاري ومتحرك، الأفريقانية كما عبر عنها معظم القادة الأفارقة كانت قارية . والتعبير الثاني عن الوعي بالأفريقية كان عرقيا : الزنجوية . والتعبير الذي سيسود السودان وأفريقيا على النطاق الأوسع سيترك صداه على موضوع الوحدة أو الانفصال ، وعلى ضعف أو قوة العلاقات العربية – الأفريقية . ليس هذا أمرا بسيطا ، فالأفريقانية ؛ العروبة والإسلام ؛ والمسيحية والحضارة الغربية (الانجلوفونية والفرانكفونية) متداخلة متلاقحة في خليط عبر عنه بروفسر علي مزروعي بما أسماه "الإرث الثلاثي: Tripple Heritage".. تشكل الإحصائيات دليلا آخر على هذا الخليط :

- ٧٠٪ من العرب أفارقة .
- ٣٣٪ من الأفارقة جنوب الصحراء مسلمون .

اللغة العربية تشكل أحد مكونات معظم اللغات الأفريقية المحلية مثل السواحيلية – الهوسا – الصومالية وغيرها. كما تربطها صلات قرابة بالأمهرية ولغة التقراي .

هذه الحقائق تجعل التعايش والتلاقح أكثر إمكانية من الحلول الإستئصالية. يمكن للسودان أن يكون مثالا يحتذى من هذه الناحية ، فإما أعطى صوتا قويا للتعايش أو عضد العقلية الإستئصالية .

٤ – أخيرا ، هناك تأثيرات خارجية ربما تعمل على تشجيع الانفصال :

لقد نظّر مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م لمستقبل مشترك لدول حوض البحر الأبيض المتوسط ، ضمّن في تعريفه للإقليم المتوسطي شمال السودان مقصيا جنوبه . من ناحية أخرى، عرض الرئيس موسفيني في مخاطبته لمؤتمر حركة التحرير الوطني اليوغندية NLM في ١٩٩٨م رؤية لهوية بانتونيلية تمتد من جنوب السودان شمالا إلى جنوب إفريقيا جنوبا .

هذه الرؤى يمكن أن تتغذى بمفهوم "صدام الحضارات" وأن ترفد بدورها النزعات الانفصالية في السودان.

وإذا وفقت محاولة السودان الجديدة في التوحد، فيمكن أن يمثل حبلا رابطا بين المستقبل المتوسطي المشترك ، والوجود الأفريقي جنوب الصحراء ، والعكس أيضا صحيح .. إن ما يجري في السودان يؤثر على رقعة أبعد من حدوده بكثير.

٨- تقرير المصير :

حق تقرير المصير جزء مكمل لحقوق الإنسان العالمية. وحفاظا على الاستقرار الدولي فقد خوّل حق تقرير المصير للأمم أو الوحدات الثقافية القادرة على إنشاء كيان سياسي مؤهل .

ولزمن طويل بعد الحرب العالمية الثانية جمّدت الحدود القومية بناء على الترتيبات التي تمت بعد الحرب . ولقد ضمنت الحرب الباردة استمرار تلك الترتيبات في معظم أجزاء العالم .

لقد برر حق تقرير المصير نضال الشعوب الأفريقية للمطالبة بدولها المستقلة . وفي ١٩٦٣م أقر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بشرعية حدود الدول الأفريقية كما كانت في زمن الاستعمار . بعض الحركات عارضت هذا القرار، إلا أن مبدأ سيادة الدولة القومية كرس الأمر الواقع ، والرافضون حملوا السلاح وقاوموا .

بعد نهاية الحرب الباردة في ١٩٩١م ، أدت التطورات الجديدة إلى فتح الملف من جديد. مارست كل من تشكوسلوفاكيا وأثيوبيا تقرير المصير وانقسمت

كل منهما إلى دولتين . كيوبك مارست تقرير المصير واختارت أن تظل جزءا من كندا ..

تقرير المصير والسودان :

عند استقلال السودان في ١٩٥٦م وما بعده ، فضّل غالبية الجنوبيون الفيدرالية . ولكن ، وقبل تحقيق التطور اللازم ، قام انقلاب ١٩٥٨م الذي جرد السودانيين - بما فيهم الجنوبيين - من حقوقهم المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور . بدأت الحرب الأهلية في ١٩٦٣م واستمرت عقدا من الزمان ، إذ استقر الجنوب في حكومة ذاتية إقليمية في ١٩٧٢م . ولكن ذلك لم يدم طويلا، فالنظام المايوي بطبيعته المستبدة لم يضمر تفويضا حقيقيا للسلطات . اندلعت حركة أنيانيا- ٢ لمقاومة النظام المايوي بهدف الانفصال . وفي مرحلة لاحقة هيمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها الشعبي على ساحة المقاومة الجنوبية، فدحرت أنيانيا-٢ وغيرت أهدافها التحررية .

قبل ١٩٨٩م لم يوجد ذكر لتقرير المصير . والجيش الشعبي كان قد اتفق مع الحكومة الديمقراطية على مشروع سلام يتوّجه مؤتمر قومي دستوري أزمع عقده في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩م .

ولكن ، وبسبب البرنامج الأيديولوجي الضيق الذي يطرحه نظام الجبهة في الخرطوم ، فما أن حل عام ١٩٩٣م حتى توحد الرأي الجنوبي كله حول تقرير المصير. لقد أوضح الأخوة في يوساب بالداخل لنا (نحن حلفاءهم في حزب الأمة) هذا الأمر بجلاء شديد. أما خارجيا فقد جمّع إعلان واشنطن في نوفمبر ٩٣ الجيش الشعبي وكل الفصائل المنشقة عنه ويوساب في المنفى ، والعديد من الشخصيات القيادية الجنوبية حول النداء لتقرير المصير للجنوب .

ومع نهاية ١٩٩٣م أعلن حزب الأمة تأييده لحق تقرير المصير للجنوب ، فقد جعلت سياسات نظام الجبهة الطاردة نداء تقرير المصير رد فعل حتمي . وفي يونيو ١٩٩٥م أيدت كل تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطي تقرير المصير . وفي ١٩٩٦م قبله نظام الجبهة كأحد الشروط المقدمة للسلام .. إذن ، فالظاهر أن كل القوى السياسية السودانية تؤيد تقرير المصير .

ما هي المبررات ؟

١- السودان وطن لثقافات متعددة ، ولكن الشقة الثقافية بين الشمال والجنوب بالغة العمق ، عديدة الأوجه ، شديدة الوضوح .

٢- يمكن تخطئة مؤتمر جوبا لعام ١٩٤٧م في عدة جوانب . لقد قـــرر مؤتمـــر جوبا أن يكون الجنوب متحدا مع الشمال في مستقبلهما السياسي . لقــد كــان تمثيل الجنوبيين في المؤتمر ناقصا وقليل الاستعداد . لذلك يمكـــن أن نفهــم طعن الساسة الجنوبيين فيما بعد في صحة قرارات مؤتمر جوبا .

٣- قام انقلاب ١٩٥٨م بإجهاض مشروع الدســتور ، وعلقــت بالتــالي قضيــة الفدرالية – الشرط الذي حدده الجنوبيون للقبول بالوحدة بعد الاستقلال .

٤- خلقت الحرب الأهلية الطويلة ، التضحيات التي بذلت فيهـــا ، الدمــاء التـــي أريقت ، والجراح البالغة .. خلقت مرارات واستقطابا .

والواقع اليوم أن بعض أجزاء السودان – خاصة في الجنوب – مفصولة فعلا عن السلطة المركزية في الخرطوم ، تحقق الانفصال بالفعل وبطـــرق عديـــدة .. القضية الحقيقية الآن هي هل تقوم عملية تقرير المصـــير بتقنيـــن الانفصــــال أم بالتراجع عنه ؟.

هناك سيناريوهان لتقرير المصير :

الأول : تقرير المصير تحت سياسات وممارسات النظام الحـــالي ، أي الســـودان بدستوره شبه الثيوقراطي ، الذي يتسلط فيه حزب أحادي اسلاموي يحكـــم قبضته على القوات المسلحة والخدمة المدنية والاقتصاد ، ويرتبط بـــأجندة الحركة الإسلاموية العالمية .. هذا بالضرورة سيؤدي للانفصال .

أما العلاقة بين دولة الجنوب المستقلة وبين السودان الخاضع للجبهة فستكون أسوأ بكثير من علاقات سودان الجبهة اليوم وجيرانه. إن نظـــام الخرطوم الذي تسيره الجبهة اليوم قد سعى لدرجة بعيدة لإزكــــاء الفتـــن العرقية والدينية بين الأفراد والقبائل في الجنوب . إن تقرير المصير اليوم

هو الكارثة تمشي على رجلين !.. فسينتج عن تأكيد الانفصال ، والعدائية، واستمرار الحرب أو الحروب بمسميات جديدة . بــل إن بعــض الــرؤى الشمالية القاصرة تسعى لذلك توجيها للعداء الجنوبي نحو بعضه البعــض وصرفا له عن الشمال في زعمها !.

الثاني : تقرير المصير حسب تصور مقررات أســمرا ١٩٩٥م : يقتضـــي هــذا تكوين حكومة انتقالية قومية يشترك فيها كل أحـــزاب التجمـــع الوطنـــي الديمقراطي بما فيها الحركة الشعبية . وأن تقوم الحكومة الانتقالية ببرنامج إصلاح ثوري يخاطب – ونأمل أن يحل – كل تظلمات الماضي بصـــورة مدروسة . هذا السيناريو يعطي الوحـــدة أفضل فرصة ممكنة ، وإن لـــم يكن القرار لصالح الوحدة ، فسوف يوفـــر أفضل فرصة لحسن الجـــوار بين دولتي السودان .

المؤتمر الدستوري

سيبحث المؤتمر الدستوري – الذي حدده سيناريو أسمرا – ويقـــرر بشـــأن الخيارات التي ستوضع في استفتاء تقرير المصير ، كما يحدد الآلية التي تضمـــن حرية وعدالة الاستفتاء . ويضع المكونات الرئيسية للأساس الديمقراطي لحقـــوق المواطنين الذي سينبني عليه دستور المستقبل .

ومع أن الدستور النهائي لا يمكن كتابته إلا بعد معرفة نتـــائج الاســـتفتاء – بالطبع ، إلا أن المؤتمر الدستوري يجب أن يبحث بعض أوجه الدســـتور ويتفـــق حولها قبل الاستفتاء لتأثيرها على نتائج اختيار الناخبين .

لقد نوقش حق تقرير المصير حتى الآن فيما يتعلق بجنوب السودان معرّفـــا بحدوده الاستعمارية في ١٩٥٦م . هناك بعض المناطق التي تقـــع شـــمال تلـــك الحدود انخرط بعض سكانها في الحركة الشعبية وحمل أهدافها. تلك المناطق هي: جبال النوبة في جنوب كردفان ، منطقة أبيي في جنوب غرب كردفان ، وجبـــال الانقسنا في جنوب النيل الأزرق . أولئك الذين انخرطوا في الحركـــة مـــن تلـــك المناطق يتوقعون الحصول على تقرير المصير . يجب بحث هذا الاتجاه في ضوء الحقائق الآتية :

أ - أن المناطق المعنية : جبال النوبة ، جبال الانقسنا، ومنطقة أبيي غير مؤهلة لتكوين دولة . إن تقرير المصير بالنسبة لأي منها يعني مجرد الاختيار بين الالتحاق بالشمال أو بالجنوب ، أو التقرير بشأن درجة اللامركزية التي تفضلها .

ب- إن عنصر النوبة لا يمثل الأغلبية في جبال النوبة . فالقبائل العربية والمستعربة التي تساكنه المنطقة هي التي تمثل الأغلبية . فإن لم تجر سياسة تطهير عرقي لطرد تلك القبائل العربية والقبائل المستعربة (البرنو - البرقو - الفلاتة - الصليحاب والداجو)، فإنه حتى ولو صوت جميع النوبة للالتحاق بالجنوب ، فالنتيجة ستكون إعادة لانتاج تجربة أيرلندة الشمالية .. والمعروف أن النوبة أنفسهم منقسمون حول الجهة التي يودون الالتحاق بها .

ج- يشكل الانقسنا أقلية في منطقة جنوب النيل الأزرق إذ تتراوح أعدادهم ما بين مائة إلى مائة وعشرين ألف فرد ، وتفوقهم عددا قبائل الفونج والبرنو والفلاتة .

د - يقطن منطقة أبيي غالبا جماعات من الدينكا. إلا أن قبيلة المسيرية (من العرب البقارة) تدعي ملكيتها للمنطقة نفسها. إن الادعاءات والادعاءات المضادة لا يمكن تسويتها بأي معايير موضوعية يرضاها الطرفان، كما يستحيل حسمها بالقوة .. والممكن الوحيد هو الوصول لحل عبر التفاوض.

هـ- يوجد استيطان ومراع موسمية لقبائل عربية جنوب الحدود المعنية. هؤلاء قد يطالبون بحق تقرير المصير ليقرروا بأية جهة يلتحقون ؟ ذلك الاستيطان وتلك المصالح الموسمية للقبائل العربية راعتها كل الإدارات السابقة ، كذلك توجد حدود قبلية معترف بها تقليديا تختلف عن الحدود الإدارية المعروفة .

و - لقد خاطبت مقررات أسمرا - التي شاركت فيها وأيدتها - بعض تلك المشاكل بصورة عامة ، والمطلوب وضع سياسة شاملة محددة في هذا الشأن يتم الاتفاق حولها في المؤتمر القومي الدستوري .

إذا وضعنا حقوق الإنسان نصب أعيننا فيجب علينا احترام المبادئ الآتية :

١- يجب سماع صوت سكان المناطق شمال وجنوب الحدود الشمالية / الجنوبية بطريقة ديمقراطية .

٢- لا يجوز الحديث عن تطهير عرقي . يجب الإبقاء على الوضع الديمغرافي في البلاد وقبوله كما هو ، وحتى إعادة توطين النازحين يجب أن تكون طوعية .

٣- بغض النظر عن مآل العلاقة الشمالية / الجنوبية ، فإن المناطق المقفولة (سابقا) والمناطق المهمشة تستوجب معاملة خاصة لتنجز استقرارا فيما يتعلق بحقوق الإنسان واستدامتها .

٤- القوى السياسية المؤهلة للجلوس في المؤتمر الدستوري هي القوى المنتخبة للجمعية التأسيسية ١٩٨٦م إضافة للقوى التي أفرزتها حركة النضال المسلح .

٥- يجب إشراك دول الإيقاد ، مصر ، بقية جيران السودان ، وشركاء الإيقاد كمراقبين للمؤتمر .

٩ - الحقوق النسوية :

لقد دار حول مسألة المرأة جدل كبير . فقد نشطت حركات تحرير المرأة العالمية والحركات النسوية Feminist Movements والتى اشتط بعضها فى رفض التفرقة النوعية لحد إعتبار المرأة رجلا أملس ، كما نشطت الأصوات القائلة بأن "مكانك تحمدى " – أى بالبيت . وصارت قضية المرأة محل استقطاب فى مجتمعاتنا المعاصرة ، كما أنها صارت من صلب قضايا حقوق الإنسان . فالإعلان العالى لحقوق الإنسان ينادى بالمساواة التامة بين الجنسين ويرفض كل أنواع التفرقة النوعية بإعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان . كما أن قمة الأرض المنعقدة فى بكين ١٩٩٥ م أمنت على ذلك وشددت على الإلتزام بتحرير المرأة وكفالة حقوقها المفصلة فى المواثيق الدولية فى كل بلدان الدنيا . وفى مجتمعنا

السوداني تمت خطوات تحرير المرأة وتعليمها ونيلها لحقوقها السياسية والقانونية بصورة هادئة تجاوزت الحدة الملحوظة فى البلدان المجاورة ، حيث حصلت على حقها فى التعليم والعمل والترشيح والإنتخاب وتولى المناصب الدستورية والقضائية فى وقت مبكر مقارنة بمثيلات السودان فى عالم الجنوب . ولكن نظام : الإنقاذ " إنطلاقا من إجتهادات إسلامية منكفئة – سلب المرأة السودانية بعض حقوقها التى نالتها فطبق قيودا على حركة المرأة وملبسها وغمط حقوقها الوظيفية .

فما هو الموقف الصحيح من هذه الحقوق ؟ إن نقاش هذه القضية يعد محوريا فى سياق موضوعنا : حقوق الإنسان فى الإنتقال . وفى نقاشنا لها سيتم التركيز على الموقف الإسلامى ، ليس تجاوزا لحقيقة التعدد الثقافى والدينى السودانى ، ولكن بسبب أن التقاليد المحلية الأفريقية قد اشتملت على ملامح من بقايا المجتمعات الأمومية ، أو أنها فى الغالب لم تجد على المستوى النظرى صعوبة فى تقبل مفاهيم حقوق المرأة وتحريرها عالميا ، وفى المقابل نجد تيارات ترفد من التقاليد العربية الأبوية والنظرية الإسلامية المنكفئة التى تغذت بدورها من نفس التقاليد، تحدت حقوق المرأة العالمية بإعتبارها ضد التعاليم الإسلامية ، وواجهتها بإعتبارها أحد جوانب الهيمنة الغربية . فما هى الحقيقة ؟

" إن الفكر الإسلامى المعاصر منقسم على نفسه حول هذا الموضوع . إن دعاة المدارس الإسلامية المختلفة حول هذا الموضوع يدعمون مواقفهم بالإستشهاد بالكتاب والسنة ويطرحون آراء تتناقض بين الذين يضعون المرأة فى مرتبة أدنى والذين يقرون لها المساواة .

إن الرجل والمرأة فى الإسلام هما الشقان المكونان للنفس الإنسانية بنص سورة النساء الآية الأولى [1] وهو المعنى الكامن وراء مقولة النساء شقائق

(١) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) .

الرجال. إن لهما حقوقا إجتماعية وسياسية وإقتصادية متساوية بنص سورة التوبة الآية ٧١ [١] .

ولكن الإسلام يقر بوجود إختلافات بيولوجية ، فسيولوجية ، ونفسية بين الرجل والمرأة ، إختلافات استشهد بها بعض الناس لدونية المرأة والصحيح أن تكون أساس لتكامل دور المرأة فى المجتمع والأسرة .

هنالك أحكام إسلامية تجعل للمرأة نصف الشهادة ونصف الميراث . نصف الشهادة مقترن بالشئون المالية المفترض ألا يكون للنساء بها إلمام . لا نقص لشهادة المرأة فى الأمور المفترض أن يكون لها بها إلمام . وحتى فى الشئون المالية أن تحقق المرأة بها إلمام فيمكن أن تكون شهادتها كاملة . أما نصف الميراث فمرتبط بأن على الرجل واجب النفقة على الأسرة فحقه المضاعف يوازن بين الحق والواجب ، وعلى أية حال فإن تغيرت الظروف فإن للمورث حقا فى الوصية بثلث ورثته ويمكنه أن يراعى تلك المتغيرات .

إن توزيع المهام والإختصاصات والحقوق والواجبات يبلغ مداه فى مجال تكوين الأسرة والمحافظة عليها .

القاعدة الأولى : والأهم هى أن الزواج تعاقد إختيارى بين طرفيه .

القاعدة الثانية : هى أن الأسرة هى اللبنة الإجتماعية الأولى للمجتمع وهى عش تفريخ أجيال الإنسان فى المستقبل . لذلك وجب إقامة هذه اللبنة على المودة والرحمة . الروم الآية ٢١ [٢] .

(١) (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

(٢) (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) ٣٠:٢١ .

القاعدة الثالثة : هى أن الأمومة هى محور الأسرة هذه الحقيقة اقتضت أمرين. الأول : أن يكون بر الذرية للام مقدما على من سواها . والثانى : أن يكون على الأب واجب النفقة .

ينبغى تأسيس الأسرة كوحدة إجتماعية على المودة ، والرحمة ، والثقة والشورى . لكن لابد للجماعة أية جماعة من رئاسة . الأسرة كجماعة رئيسها الأب .

النقطة التى أود أن أبرزها هى أن الإسلام أقام موازنات فى الحقوق والواجبات المادية المعنوية لاقامة وحماية الأسرة لتصبح كيانا إجتماعيا ذا جدوى . هذا الهدف لا دونية المرأة .

بقى لنا ثلاثة أسئلة هامة :

١- لماذا يجوز للرجل المسلم أن يتزوج بأمرأة يهودية أو مسيحية ولا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلا يهوديا أو مسيحيا ؟ .

٢- لماذا أعطى حق الطلاق للرجل وحده ؟ .

٣- لماذا جاز للرجل أن يتزوج بأربع نساء ؟ .

الرد على السؤال الأول : إن الزواج فى الإسلام عقد مدنى وليس شعيرة دينية . لذلك جاز لطرفيه أن يكون لهما ملتان مختلفتان . إن الإسلام معترف باليهودية والمسيحية ، البقرة الآية ٦٢ [(١)] . إن الزوج وهو رب الأسرة إن كان مسلما فإنه سوف يحترم حقوق زوجته الكتابية الدينية . اليهودية والمسيحية لا تعترفان بالإسلام . الزوج الكتابى سوف يهدر حقوق زوجته المسلمة الدينية .

الرد على السؤال الثانى : الزواج عقد تراض مدنى . لذلك يمكن أن ينص فيه على حق الطلاق للطرفين ويكون النص ملزما .

---

(١) (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

الرد على السؤال الثالث : هنالك عوامل فسيولوجية وسيكولوجية تجعل طبيعة الرجل والمرأة الجنسية مختلفة . هنالك عوامل سياسية وإجتماعية تخل بالتوازن بين أعداد الرجال والنساء فى المجتمع . لقد أجاز الإسلام تعددا محدودا للزوجات لمواجهة تلك الظروف . ولكن تعدد الزوجات ليس واجبا إسلاميا . وهنالك نصوص إسلامية " توجب العدالة بين الزوجات وتؤكد استحالتها لذلك يمكن وضع حد للتعدد بموجب حجة اسلامية". يضاف إلى ذلك أن التعليم وثقافة العصر جعلا المرأة العصرية تنفر بشدة من التعدد . هذا المزاج يتناقض مع المودة والرحمة المطلوبة لاستقرار الأسرة من مقاصد الشريعة . ذلك يمكن منع التعدد لصالح الإستقرار العائلى "[1] .

يعنى هذا أن المساوة بين الرجل والمرأة يحددها أمران : الأول : فطرى وهو أن للرجل والمرأة فى أمر التوالد والأسرة وظيفتين مخلفتين متكاملتين . هنالك أحكام تتعلق بهذا الإختلاف لا مفر منها بل هى واجب تقتضيه الفطرة . المهم ألا يكون هذا مدخلا للتفاضل بل للتكامل. الأمر الثانى: أحكام واستنباطات لحقت بالمرأة بسبب ظروف فكرية وثقافية وإجتماعية مقدرة فى زمانها ولكنها الآن تجاوزتها الظروف. إن حقوق المرأة فى الإسلام كانت طفرة تحريرية فى ظروفها . أما الآن فإن حقوق المرأة العالمية قد بلغت مرحلة متطورة . التحدى الذى يواجهنا هو هل تستطيع المرأة أن تكون مسلمة وحديثة فى آن ؟ الجواب : نعم .

إن كفالة حقوق المرأة العالمية فى فترة الإنتقال القادمة فى السودان تعد أيضا من أركان العدالة والتى لا تتحقق استدامتها إلا بتوضيح زور المعركة المفتعلة بينها وبين الإسلام ، وتبيان مفهوم المساوة الذى يتمشى مع الفطرة . كما تتحقق الإستدامة بالتركيز على الجوانب المعضدة لتحرير المرأة فى الثقافات السودانية، والتاريخ السودانى قديمه وحديثه .

* * *

(١) انظر الصادق المهدى : " الإعلان العالمى لحقوق الأنسان من منظور إسلامى " ورقة مقدمة لمؤتمؤ جنيف ١٩٩٨م ، ص ٦-٨ .

تلخيص

يمكن تلخيص الورقة في النقاط السبع التالية :

١ – سبعة نظم حكمت السودان في تاريخه الحديث وأورثته تجربة ذاخرة هي :

الحكم الثنائي	١٨٩٨م – ١٩٥٦م
الديمقراطية الأولى	٥٦ – ١٩٥٨م
الأوتقراطية الأولى	٥٨ – ١٩٦٤م
الديمقراطية الثانية	٦٤ – ١٩٦٩م
الشمولية الأولى	٦٩ – ١٩٨٥م
الديمقراطية الثالثة	٨٥ – ١٩٨٩م
الشمولية الثانية	١٩٨٩م – ..

هذه التجربة التاريخية الثرة تعطي دروسا عديدة للمستقبل .

٢ – خلفت الأنظمة السبعة تركات معينة يجب استيعابها وتقويمها .

٣ – أبرزت هنا تأثير تلك التركات على حقوق الإنسان .

٤ – حددت التدابير اللازمة لترسيخ حقوق الإنسان وتأكيد العدالة .

٥ – وصفت المنهج المباشر الجامد في تناول قضية حقوق الإنسان .

٦ – ثم تجاوزته لنظرة أكثر عمقا وحركة لحقوق الإنسان تعنى بمفهوم حقوق الإنسان المستدامة .

٧ – إن تجربة السودان الغنية تمكنه من حل مشكلاته التاريخية، وإعطاء مثل يتجاوز به حدوده ويؤثر على محيطه الواسع .





General Orga ry (GOAL



أقــام نظام " الإنقــاذ " دولة بوليســية قمعيـــة اعتــبرت كــل مواطن لا يساندها عدوا للدين والوطن . وفى ظل تبني نظام الخرطوم لهذه السياســات القمعية كان لزاما عليه إعطـــاء أولوبــة قصــوى للصرف العسكرى : على القوات المسلحة الرســمية ، وعلــى ســتة تنظيمات عسكرية موازية للقوات المسلحة قــام بإنشائها ، ولم يكتف النظام بذلك فقد شجع تكوين المليشيات القبلية والتي بلغت فى مجملها خمس عشرة مليشــيا . وكان طبيعيــا أن يتجــاوز النظــام القمعــى مؤسسة البوليس الرسمية، فطفق ينشئ الأجهزة الامنية خارجها حتى بلغت فى حصيلتها خمسة أجهزة سخرهـــا فى حرب مواطنيه المدنيين العزل . وفى مواجهة هــذا القمع المنظم تحول الضحايـــا المدنيــون للمقاومة المسلحـــة ، فأنشات كل الأحزاب السياســـية والتكوينـــات الإقليمية السياسية جيوشها الخـــاصة ، وزاد الجيش الشعبى لتحريــر السودان عددا وعزيمة لمقــاومة عدوانية النظام العسكرى المتزايدة .

وكذلك كانت أيديولوجية النظام الأحادية الضيقة حـــافزا للقــوى المعارضة لحمل السلاح ، إذ سمى مجهوده الحربي جهـــادا ، وبشـــر مقاتليه بإحدى الحسنيين : النصر على الأعداء الكفار أو الشـــهادة !. فاتسع الخرق على الراتق، وانفتحت أربع جبهات مقاومة مسلحة فـــى السودان : فى الجنوب والغرب والشمال الشرقى والجنوب الشـــرقي . أما في الداخل فقد فشلت آلة النظام القمعية فـــي تدجيــن المواطنيــن العزل الذين واجهوا النظام بشجاعة كافأهم عليها النظام بقســوة زادت سجله الأسود سوادا فى مجال انتهاكات حقوق الإنسان ، فاســـتحق ٨ ادانات من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة .